للعربي بن السنوسي القيرواني

كتاب
القولة الشافية
بشرح
القواعد الكافية



تحقيق: الدكتور عبد الحسين محمد الفتلي

عالم الكتب
مكتبة النهضة العربية

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه النسخة الخطية أهداها لي صديق جزائري فاضل من محبي التراث العربي الخالد ويرجع تأريخ تأليفها إلى القرن الثالث عشر الهجري وأواخر القرن السابع عشر الميلادي ومصنفها في الأصل من القيروان عاش في مستغانم إحدى الولايات الجزائرية المشهورة ونسب إليها.

جاء في كتاب معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ما يلي: « العربي بن السنوسي القيرواني المستغانمي. أديب نحوي من علماء مستغانم. من آثاره « القولة الشافية بشرح القواعد الكافية » ثم قال: ذكره أبو راس في رحلته وأثنى عليه »[1]..

وأبو راس هذا عالم وأديب جزائري له عدة مصنفات منها مخطوط كبير اسمه « أوراق جزائرية » ذكر فيها أعلام الجزائر المشهورين أثناء تجواله في الولايات الجزائرية. وكان كلما استوقفه أثر أدبي ذكره في كتابه هذا، كذلك كان يشير إلى العلماء المعروفين آنذاك. ولقد اطلعت على كتاب « أوراق جزائرية » ولم أعثر على أي ذكر لصاحبنا العربي بن السنوسي المستغانمي.

كذلك إن اسم المؤلف مذكور في أول صفحة من صفحات المخطوطة مع عنوان الكتاب الكامل، إلاّ أن اسمه كان مفصلاً أكثر « الشيخ العلامة العالم سيدي العربي بن السنوسي بن محي الدين بن محمد بن عبدالرحمن القيزاني... »[2]

ولعل كلمة « القيزاني » محرفة عن القيرواني.

---

(١) انظر معجم أعلام الجزائر، ٢٩٧.

(٢) انظر ص ٢١ من الأصل.

أما العنوان فهو مذكور بتمامه ليس فيه تحريف أو تصحيف. القولة الشافية بشرح القواعد الكافية. أما تاريخ ميلاده أو وفاته فلم يذكرهما من ترجم له وكذلك، لم يذكر شيئاً عن أسرته أو حالته الاجتماعية أو أساتذته وتلاميذه.

لكن الذي يقرأ الصفحة الأولى من المخطوطة يجد له من النعوت والصفات العلمية ما يدل على أنه من ذوي العلم والفضل، والرجل قد نظم أرجوزة في النحو والصرف شاعت بين طلابه وأصدقائه فأعجبوا بها وطلبوا منه أن يشرحها إتماماً للفائدة ففعل.

قال المصنف: وقد كنت أنشأت في بعض قواعد النحو الإعرابية أرجوزة كافية [1].. وقال أيضاً: وطالما طلب مني بعض حفاظها شرحاً مبيناً لألفاظها [2]..

وقد أشار إلى اسم هذا الكتاب بقوله «وسميتها بالقولة الشافية بشرح القواعد الكافية [3]».

وهذه النسخة وحيدة كما يبدو، فلا أعلم عن وجود نسخة أخرى لها في مكان ما من العالم حتى في الجزائر نفسها، وقد فتشت فهارس المخطوطات الجزائرية علّني أهتدي إلى نسخة ثانية ولكن بدون جدوى، فعزمت على تحقيقها، لأنها تصح كتاباً في النحو والصرف لرجل فقيه وعالم معروف عند أصحابه وتلاميذه الذين عاشوا في عهده وإلاّ لما طلب إليه أن يشرح هذه الأرجوزة، وهي على كل حال لا تخلو من فائدة فجزى اللهُ خيراً كل مَنْ قدم للعربية معروفاً.

وقد اعترتني صعوبات كثيرة جداً، منها أنها نسخة واحدة، وأن خطها مغربي غير واضح، ولا مقروء في الغالب ثم أن ناسخها - كما يظهر - غير

---

(١) انظر ص: ٢١ من الأصل

(٢) انظر ص: ٢١ من الأصل

(٣) انظر ص ٢١ من الأصل.

مصنفها يتجلى ذلك بكثرة الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية، ناهيك عن التصحيف والتحريف والسقط الذي يخل بالمعنى في أغلب الأحيان، وعلى كل حال فإن وفقت في إخراج هذا الكتاب إلى النور ووضعه بين أيدي قراء العربية فأنا أكون قد شاركت ولو بشيء يسير في خدمتها والله لا يضيع أجر المحسنين.

موضوع الكتاب وطريقة تأليفه

السمة الغالبة على موضوعات الكتاب هي النحو والصرف، ولكنه يضم أشياء كثيرة مثل التفسير والفلسفة والمنطق والفقه في بعض الموضوعات، وأحياناً يميل إلى سرد حكايات تتعلق بشاهد شعري استطراداً وخروجاً عن المادة التي يتحدث عنها، على طريقة ابن هشام في المغني.

وهو لم يؤلف الكتاب على طريقة النحاة المتأخرين بدءاً بأقسام الكلام وختاماً بالعدد ونصب المضارع وجزمه، وإنما نظم أرجوزة لأقسام من النحو والصرف وشرح هذه الأرجوزة بناءً على طلب من حفاظها وإتماماً للفائدة كما يقول.

بدأ المصنف بمقدمة شارحاً فيها أهمية الإعراب، لأنه الهادي إلى الصواب إذ به تيسير بعلم كتاب الله المنزل وتنقيح حديث نبيه المرسل، فإنما هو المقصد الأسنى والوسيلة الحُسنى[1] .... وبعدها انتقل إلى البسملة وأوجه الإعراب المختلفة فيها على طريقة المفسرين، ثم قدم شرحاً نحوياً للرجز الذي نظمه بهذا الشأن.

والمصنف لا يقف عند مسائل النحو والصرف حسب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك. فهو يمزج النحو بالتصريف واللغة والفقه والمنطق كلما سنحت الفرصة فما أكثر هذا الخلط عندما يتعرض لمسألة من المسائل النحوية.

قال وهو يشرح معنى «فالق الأصباح» وفالق الإصباح: خالقه، والإصباح بكسر الهمزة في الأصل مصدر أصبح سُميَ به الصبح[2] ».

---

(١) انظر ص ١أ من الأصل

(٢) انظر ص ٣ب من الأصل

وقال: اختلف في أول من كتب الصلاة على النبي ﷺ بعد البسملة، فقيل: السفاح وقيل: الرشيد الثاني (١)...

وقال: الله علم على الذات الواجبة الوجود لكل شيء، ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق العبودية. فإنَّ كلا منهما على الحصر انفرد في جره (٢)...

وقال: وقوله، بالأصباح وهو بفتح الهمزة جمع صبح فلا إيطاء، بل هو من الجناس التام (٣)...

وقال: وقال ابن هشام في الحواشي: عندي أن الربط بإعادة الظاهر في قول كثير:

هل وصلُ عـزةَ إلاّ وصـل غـانيـةٍ في وصلِ غانيةٍ من وصلها خَلَفُ

وهذا البيت مناقض لقوله نفسه:

إذا وصلتنا خلـةٌ كـي تـزيلنـا أبينـا وقلنـا الحاجبيـــةُ أولُ

وللبيت حكاية اتفقت للحكم بن صخر الثقفي في مكة مع جارتين بديعتي الجمال رآهما فكساهما وأحسن إليهما. ثم حجَّ ثانياً فرأى إحداهما منفردة، فسألها عن أختها، فتأوهت وأخبرته أنها تزوجت ابن عم لها ارتحل بها، فقال: لو أدركتها تزوجتها، فقالت: فما منعك من شريكتها في حسنها وشقيقتها، قال قول كثيرّ وأنشد الثاني (٤)...

---

(١) انظر ص ٢أ من الأصل

(٢) انظر ص ٢أ من الأصل

(٣) انظر ص ٣أ من الأصل.

(٤) انظر ص: ٢١أ من الأصل.

وقال: المحظور بالظاء المعجمة: الممنوع، والمحضور بالضاد المعجمة: ضد الغيبة[1] ...

وقال: أول واجب على المعرب: لا خفاء أنَّ الوجوب هنا شرعي إن كان الإعراب لشيء من القرآن، لأن الإعراب نوع تفسير ....[2]

وقال: وفي النظم استعارة بالكناية حيث شبه الخطأ في الإعراب بالخُطا عن الطريق الحسي ولم يصرح بذلك، وأثبت للمشبه ما هو من لوازم المشبه به وهو المطية[3] ...

وقال: وهو اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض[4] ....

---

(١) انظر ص: ٣٦ب من الأصل.

(٢) انظر ص: ٥ب من الأصل.

(٣) انظر ص: ٦ب من الأصل.

(٤) انظر ص: ١أ من الأصل.

منهج المصنف في هذا الكتاب

إنه من النحاة المتأخرين الذين لم يحيدوا عن طريق السلف في كل شيء، وهو ليس مبتكراً ولا مجدداً، ولكنه - كما يبدو أحياناً - متحرر على طريقة الرضي في الكافية أو ابن هشام في المغني أو أبي حيان الغرناطي الأندلسي في بعض مصنفاته. وقد يميل إلى نظرية العامل ويعتبرها الأساس في النحو العربي، لا كما فعل ابن جني في الخصائص أو ابن مضاء في الرد على النحاة. إنّ من يقرأ هذا المصنف على الرغم من صغر حجمه يحسّ أن الرجل معجب بنظرية العامل، وأن النحو لا يمكن أن يتحرر منها بأي حال، فهو لم يشر إلى نظرية ابن مضاء أو آراء ابن جني قبله ولو بجملة واحدة، وهذا دليل على أنه لا يؤمن بما يسمى صيحة أو تطوراً في قواعد النحو العربي.

قال معلقاً على قول الشاعر: كفاني - ولم أطلب - قليل من المالِ.

إنه حجة على رجحان اختيار أعمال الأول، لأن به الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف المفعول الثاني وترك أعمال الثاني مع تمكنه منه لسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين[1] ...

وقال: أن لا يكون حذفه مؤدياً إلى ترك إعمال القوي وإعمال الضعيف، فلا يحذف الخبر في «أكلت السمكة حتى رأسها مأكول» لأن في حذفه ترك العامل القوي وهو «حتى» واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء[2] ...

(١) انظر ص: ٢٢ب من الأصل.

(٢) انظر ص: ٢٨أ من الأصل.

وقال: اعلم أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي أو معمولات عامل واحد نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ « وأعلمَ زيدٌ عمراً منطلقاً وخالدٌ بكراً جالساً » وعلى منع العطف على معمولات أكثر من عاملين نحو « إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمروٍ وبكرٌ أخوه خالداً »[1] ...

أما شواهده فالصفة الغالبة عليها أنها من القرآن الكريم، فلا يترك مسأله من المسائل التي يبحثها إلاّ يكون القرآن رائده في ذلك فهو قد اقتفى طريقة ابن هشام - كما ذكرنا - على أننا لا نعدم الشواهد الشعرية في توضيح بعض القواعد التي يتناولها بالشرح. وهو يقبل الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة على قلة. وكعادة القدماء الذين سبقوه فقد اعتمد الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج والاستشهاد غير مبال بآراء المانعين لذلك من قدماء البصريين والكوفيين إلاّ ما ندر.

قال: وغالباً ما أغناهم خير وشر عن قولهم، أخير من وأشر، ومنه قراءة أبي قلابة « سيعلمون غداً مَنْ الكذابِ الأشرِ »[2] وقال: وكذا قراءة ابن محيصن « لمن أرادَ أَنْ يُتمُ الرضاعة، فالصحيح قول الجماعة إنه على اهمال أَنْ » الناصبة حملاً على أُختها « ما » المصدرية[3] ... »

وقال: الضمير هو الأصل ولهذا يربط به مذكوراً أو محذوفاً نحو « إنَّ هذانِ لساحِرَانِ » وكقراءة جماعة « أفحكم الجاهليةِ يبغونَ » بالرفع، وقراءة ابن عامر في سورة النساء ﴿وكلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى﴾[4] وقال: رفع الاستثناء على إبداله من

---

(١) انظر ص: ٢٤ب من الأصل.

(٢) انظر ص: ٣ب من الأصل.

(٣) انظر ص: ٨أ من الأصل.

(٤) انظر ص: ٢٢ب من الأصل.

الموجب في قراءة بعضهم « فشربوا منه إلاّ قليلٌ » لما كان معناه فلم يكونوا منه، بدليل « فمن شرب منه فليس مني »[١] ...

وذكر قول الرسول ﷺ « فلعل بعضكم أن يكون ألحن من بعض... »[٢]

وقال ﷺ « لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار »[٣] ...

وقال ﷺ « وما أغبرت قدما عبد في سبيل اللهِ فتمسهُ النارُ »[٤] ...

واستشهد بقوله ﷺ « كل أمر لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة عليَّ فهو أقطعُ »[٥] ...

وكذلك ذكر قوله ﷺ « نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورثُ »[٦].

والمصنف - كما يبدو - إمام مجتهد يحترم السماع لكنه لا يقف عنده عاجزاً إذا كانت هناك مندوحة للقياس، فهو يعني بالقياس عناية كبيرة ويلجأ إليه في معظم المسائل التي يتحدث عنها في هذا الكتاب.

قال: قولهم: أفي الله، وما اللهُ، بإثبات الألف والياء فشاذ، ... وتسهيل الألف المنقلب عن همزة أل بعد همزة الاستفهام فللقرب فيه وجهان: أحدهما: تسهيل الهمزة بين بين، والثاني إبدالها ألفاً، ويمنع حذفها وإن كان هو القياس[٧].

وقال: وتقول في فاعل « قمنا » نا، فاعل، ولا تقول، النون والألف، وكذا

---

١) انظر ص: ٣٥أ من الأصل.

٢) انظر ص: ٢٦أ من الأصل

(٣) انظر ص: ٢٦ب من الأصل

(٤) انظر ص: ٢٦ب من الأصل.

(٥) انظر ص: ٤أ من الأصل.

(٦) انظر ص: ٧ب من الأصل

(٧) انظر ص: ٣١أ من الأصل

في هل ومن، وعن، وسوف، وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيس من قولهم: الألف واللام كراهية الإطالة (١)...

وقد ذكر قوله تعالى «تماماً على الذي أَحْسَنُ» بالرفع، فقال: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله:

إذا ما شاءُ ضروا مَن أرَادُوا ولا يألوهمُ أحَدٌ ضِرارا

واجتماع حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة ليس بالسهل، والأولى قول الجماعة إنه بتقدير مبتدأ محذوف، أي: هو أحسن، وقد جاءت منه مواضع حتى جعله أهل الكوفة قياساً (٢)...»

وقال: فاْعلم أنه ليس في الكلام «فِعِلّ» بكسرتين صفة، ولا فَعْلُلُول بفتح فسكون كَصعفُوق، وتَعْضُوض، وإنما القياس الضم كالجمهُور (٣)...

ولم يقف عند القياس غير متوسع في باب السماع، فهو لا يذكر من القياس إلاّ ما كان سائغاً وله باب في اللغة، لإنه يرى المسموع عن العرب لا يمكن انكاره أو عدم الالتفات إليه، بل لا بد من الوقوف عنده، متغافلاً عن الشاذ أو النادر لا كما يفعل الكوفيون الذين سبقوه.

قال: إن الضمير المجرور «برب» يلازم الأفراد والتذكير والتفسير بالتمييز، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع... (٤)

ولم تكن الضرورة عنده مستقلة في باب خاص بها، كما فعل سيبويه ومن جاء بعده وإنما يلجأ إليها كلما رأى كلاماً خارجاً عن القياس، فيقول إنه ضرورة، والضرورة خاصة بالشعر فقط ولا تقع في كلام العرب المنثور.

---

(١) انظر ص: ١١ب من الأصل

(٢) انظر ص: ٨أ

(٣) انظر ص: ١١أ

(٤) انظر ص: ١٢ب من الأصل

قال: قد يخالف مقتضى الأمرين أو أحدهما للضرورة أو قليل من الكلام، فالأول كقوله:

قد أصْبَحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي ... عليَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أصنعِ

وقوله:

وخالد يحمد ساداتنا ... بالحق لا يحمد بالباطلِ

هو في صيغ العموم أسهل، والثاني كقوله:

بعكاظَ يعشي الناظرينَ إذا هُمُ لمحوا شعَاعه [1]

وقال: وقول الفراء والزمخشري في قراءة عيسى بن عمر: «إنا كُلاً فيها» «كلاً» توكيد والصواب أنه بدل، وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز، إذا كان مفيداً للإحاطة، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز «لكل» أن يلي العامل إذا لم يتصل بالضمير نحو: جاءني كلُ القوم.. فيجوز جميعاً بدل بخلاف: جاءني كلهم. فلا يجوز إلاّ في الضرورة، لما يلزم عليه من حذف المؤكد وبقاء التوكيد [2] ...»

وقوله: ومنه قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وإن تصبِرُوا وتتقوا لا يضرُّكم كيدُهم شيئاً﴾ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها، إنه مرفوع كما في قوله:

إنّك إنْ يصرع أخوكَ تصرعُ

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلاّ في الشعر [3] ...

---

(١) انظر ص: ٢٨ب من الأصل

(٢) انظر ص: ٢٢أ من الأصل

(٣) انظر ص: ٨ب من الأصل

مصادره وشخصيته في هذا الكتاب

في الكتاب نقول كثيرة عن كبار النحاة وعلماء الصرف واللغة أمثال الخليل وسيبويه والأخفش والكسائي والفراء وهشام الكوفي، والمبرد وثعلب والفارسي ونحاة الأندلس، لكن هذا النقل ليس نقلاً مباشراً عن مصنفات هؤلاء أو آرائهم، فهو لا يرجع مباشرة إلى الكتب القديمة التي يستقي منها معلوماته، وإنما يعتمد على ابن هشام الأنصاري في كتاب المغني اعتماداً كلياً في معظم ما يذكر من مسائل، وكأنّ كتابه هذا سجل لآراء ابن هشام أو قل اختصار للمغني بلا زيادة أو نقصان، فهو مثلاً يذكر الرجز من نظمه ويشرحه من مادة المغني بما يتلاءم مع ذلك الموضوع دون أن يذكر أن هذه المادة أُخذت من كتاب المغني لابن هشام. إلاّ ما ندر في مسائل قليلة لا تكاد تذكر.

على أننا لا نبخس الرجل حقه فهو صاحب علم وفضل تبدو شخصيته أثناء مناقشة بعض المسائل النحوية والصرفية ويظهر رأيه واضحاً في هذه المناقشات، من ذلك قوله: ومنه قول بعضهم في «أحوى» إنه صفة «لغثاء» وهو ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسر «الأحوى» بالأسود من الجفاف واليبس وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرّي، كما فسر «مدهامتان» فلا يصح، إذ اليابس غير الأخضر[1] ....»

وقال: «ومنه قول أبي عبيدة في «كما أَخْرَجَكَ رَبُكَ» إنَّ الكاف قسم، حكاه مكي وسكت عليه، فشنع ابن الشجري عليه في سكوته. ويبطله أن الكاف

---

(١) انظر ص: ٦ب من الأصل.

لم تجيء بمعنى واو القسم، واطلاق الموصولة على الله، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرجك» وباب ذلك الشعر. وأقرب ما قيل في الآية إنها مع مجرورها خبر مبتدأ محذوف، أي هذه الحال من تبليغك القراءة على ما رأيت في كراهيتهم[1]...»

وقال: قال في المغني: يشترط كون المعطوف أو المعطوف عليه فيه مسوغ الإبتداء به، وكثير منهم أهمل الشرط منهم ابن مالك. وقول الحق إنه لا يشترط وجود مسوغ في المعطوف عليه، إذ لا فائدة حينئذٍ في العطف[2]...

وقال: جملة الحال رابطها إما الواو والضمير نحو «لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سكارى» أو الواو فقط نحو «جاء زيدٌ والشمس طالعة» أو الضمير فقط نحو «ترى الذين كذبوا على اللهِ وجوهُهم مسودةٌ» وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه. وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو «اهبطوا بعضكم لبعضٍ عَدوٌّ» «ونبذَ فريقٌ مِنَ الذينَ أوتوا الكتاب كتاب اللهِ وراء ظهورهم»[3].

وقال: وقول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين إنّ المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع من قوله تعالى ﴿تحاجُّوني﴾ ﴿وتأمُروني﴾ والصواب قول سيبويه إن المحذوف نون الرفع[4]...

وقال: ونقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين في الاستفهام والخبر مثل «مَن زيدٌ وهذا عمرو» وهو غلط، فأنما قال سيبويه:

---

(١) انظر ص: ٨أ من الأصل.

(٢) انظر ص: ١٨ب من الأصل.

(٣) انظر ص: ٢١أ من الأصل.

(٤) انظر ص: ٢٩أ من الأصل.

وأعلم أنه لا يجوز « من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين » رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلاّ على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة[1]...

وقال: ولا يختص التوهم بالمجرور، بل يكون أيضاً في المجزوم والمنصوب مطلقاً، والمرفوع اسماً، أما المجزوم فقد قال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو « لولا أخرتني إلى أجلٍ قَريبٍ فأصدقَ وأكن مِنَ الصالحينَ » إذ معنى: لولا أخرتني فأصدقَ، ومعنى « إن أخرتني وأصدق » واحد. وليس هو عطفاً على المحل، كما في قراءة الأخويين ﴿مَن يضلُل اللهَ فلا هادي له ويذرهم﴾[2]...

(١) انظر ص: ٢٦أ من الأصل.

(٢) انظر ص: ٢٥أ من الأصل.

نسخ الكتاب

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة - كما ذكرت - في المقدمة مقروءة ومصححة على الهوامش، هكذا تبدو، لكنها مليئة بالأخطاء الإملائية والنحوية، عدد صفحاتها تسع وثلاثون من القطع الكبير بكل صفحة سبعة وعشرون سطراً تبدأ الصفحة الأولى بالبسملة ثم ذكر اسم المصنف والترحم عليه، وفي الصفحة نفسها عنوان الكتاب بالخط الكبير « القولة الشافية بشرح القواعد الكافية » وهي مكتوبة بخط مغربي لأن مصنفها كذلك.

والأبواب والفصول مميزة بالخط الكبير، ووجدت فيها من التصحيف والتحريف ما لا يمكن حصره، لأن ناسخها ربما يكون جاهلاً بقواعد اللغة العربية، وأكبر الظن أن هذه النسخة أخذت عن المصنف شفاهاً، أملاها على أحد تلامذته ومن ثم نسخت بعد ذلك، ولا يوجد فيها ما يفصح عن ناسخها ولا يوضح تأريخ النسخ الذي جاء في آخرها. والحمد لله ربّ العالمين، انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه، اللهم اغفر للكاتب آمين.

منهج التحقيق

درست نص المخطوطة دراسة متأنية وصححت الأغلاط والتصحيفات، ورجعت إلى مصدر كل نص ذكره المصنف في كتب النحو والصرف واللغة والأدب وإلى ديوان الشاعر الذي يذكر له شاهداً في مسألة نحوية أو لغوية، وبينت رقم الآيات الكريمة المذكورة وهي كثيرة جداً إذا ما قيست بحجم الكتاب، ولم أترك نصاً غامضاً إلاّ وضحت غموضه، ولا شاهداً شعرياً إلاّ رجعت فيه إلى مظانه القديمة، أما الأعلام فلم أترجم لها، لأنها معروفة لدى المتخصصين أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد وثعلب وغيرهم وأخيراً فإن كنت وفقت في إخراج هذا النص إلى النور فما التوفيق إلاّ من عند الله.

ولا يفوتني القول إني لم أترجم للعلماء الذين وردت أسماؤهم هنا في هذا الكتاب إما لأنهم معرفون - كما ذكرت - وإما لأني لم أقدم الكتاب لدراسة الماجستير أو الدكتوراه، كذلك لم أرجع النصوص كلها إلى مظانها، لأن المصنف قد اعتمد على كتاب المغني في أغلب النصوص الني نقلها. ثم إني لا أدعي بلوغ الكمال بهذا التحقيق، ففيه أشياء لم اهتد إلى توضيحها لأسباب ذكرتها والكمال لله وحده.

« بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله »

قال الشيخ الفقيه العلامة العالم سيدي العربي بن السنوسي بن محي الدين بن محمد بن عبد الرحمن القيرواني [١] رحمه الله تعالى ورضي عنه وبقضائه آمين :

الحمدلله الذي فتق أقوال المعربين على لوامع الفانين ، وأرتقى لهم بالقواعد العربية ايضاح المباني ، فهي وسيلة لمعرفة اللسان العربي المنتخب بأفضل المصطفين وأجل نبيّ صلى اللهُ عليهِ وعلى آله صلاة بالرضا وافية ، ولعضال الذنوب شافية ، وسلم تسليماً ، لنفحات الرضوان شابية .

وبعد فإن أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوامح علم الإعراب ، الهادي إلى الصواب ، إذ به تيسير بعلم كتاب الله المنزل وتنقيح حديث نبيه المرسل . فإنما [هو] المقصد الأسنى ، والوسيلة الحُسنى ، وقد كنت أنشأت في بعض قواعده الإعرابية أُرجوزة كافية ، وعن جانب الإخلال والإملال متجافيـة فحول المقتصرين ، إن خلت عن فرائدها عاطلة ، وأعاريب من لا يحررها باطلة ، وطالما طلب مني بعض حفاظها شرحاً مبيناً لألفاظها فآقتعدت غارب العزم ، ومسكت عنان الأشغاق بيد الحزم لما يعقل شواردها ويوضح مصادرها ومواردها ، وأرعفت بأبياتها مخاطم البراعة ليعرف ما فيها ، ويؤمن الأسقاط « وسميته » بالقولة الشافية بشرح القواعد الكافية » طالباً من اللهِ حسن التوفيق والهداية إلى سواء الطريق ، وأن يجعله بالأعمال التي لا تنقطع بالموت ، ولا

---

(١) في الأصل القيزاني وهو تصحيف .

تعقب صاحبها حسرات الفوت، إنه على ذلك قدير، وبالأجابة جدير، هذا وإنا بدأنا بأشياء ينبغي تقديمها:

الأول: ـ البسملة لما يتأتى فقلت: بسم اللهِ الرحمن الرحيم، الباء متعلقة بمحذوف تقديره، أؤلف، لأن الذي يتلوه مؤلف، وكذلك يضمر كل فاعل ما جعل التسمية مبتدأ له وذلك أولى من تقدير ابتداء لما فيه من شمول الكل ما ليس في هذا، أو تقدير الفعل لما فيه من قلة الحذف، وتقديم المعمول أوقع كما في قوله تعالى «بسمِ اللهِ مجريها[1]»، وقوله: «إياك نَعْبُد[2]»، لأنه أوقع وأدل على الأختصاص، وأدخل في التعظيم. وأوفق للوجود، فإن اسمه تعالى مقدم على التأليف، كيف وقد فعل الله من حيث إنَّ الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر بآسمه لقوله ﷺ «كل أمرٍ ذي بَالٍ لا يُبتدأ فيهِ بسمِ اللهِ إلاّ وهو أقطعُ» كما جاء في الجامع للخطيب.

وقيل: الباء للمصاحبة، فالمجرور في محل الحال من فاعل أؤلف، وإنما كسرت وكان من حق الحروف المفردة أن تفتح، لآختصاصها بلزوم الحرفية والجر، كما كسرت لام الأمر والأضافة داخلة على الظاهر، للفصل بينهما وبين لام الإبتداء.

والآسم عند البصريين[3] من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الآستعمال، وبنيت أوائلها على السكون، وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل، لأنَّ مرادهم أن يقفوا على الساكن، ويبتدأوا بالمتحرك، وشهد له تصريفه على أسماء، وسميتُ، والقلب غير مطرد.

---

(١) هود: ٤١

(٢) الفاتحة: ٥

(٣) انظر الأنصاف: ٩/١ المسألة الأولى.

وعند الكوفيين من السمة، وأصله وسم[1]، حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل وقيل: قلبت الواو همزة كما في إشاح. وعوملت معاملة همزة الوصل، والأول أجود لقلة إعلاله، وسلامته من زيادة الهمزة، فيما حذفت صوره إذ ذاك غير معهود في الكلام، وفيه لغات.

قال في القاموس:- إسم الشيء بالضم والكسر، وسُمُهْ، وسُماهُ مثلثتين علامتُه وهو اللفظ الموضوع على الجَوْهَرِ والعَرَضِ للتمييز[2].

قلت: وذكر غيره لغة تاسعة، وهي أَسم بالفتح، وقول بعضٍ إنها ثماني عشرة وجمعها في قوله:

سَمِـمٌ سُمَـاةُ واسمٌ سُما سِمَـة   سُمَـاء ثلاثهـن نلـت المكـرمـة

لا يصح، لأن ما ذكر هو من مادتين، على أن بعض ما ذكر لم يسمع في معنى اسم، أولم يسمع أصلاً، هذا والآسم إن أُريد به اللفظ فغير المسمى، لأنه يتألف من أصوات مقطعة غير ضارة ويختلف باختلاف الاسم والأعجاز، ويتعدد ويتحد أخرى، والمسمى لا يكون كذلك، وإن أُريد به ذات الشيء فهو المسمى، لكنه لم يشهد بهذا المعنى، وقوله ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾[3] المراد به اللفظ، كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزه الألفاظ الموضوعة لهما عن الرفث، وسوء الآداب، والآسم فيه مقحم، كما في قول الشاعر[4]:

إلى الحول ثُمّ اسم السلام عليكما.

وإن أريد به الصفة - كما هو رأي الأشعري - آنقسام الصفة عنده إلى ما هو نفس المسمى وإلى ما هو غيره، وإنما قيل: باسم اللهِ ولم يقل باللهِ، لأن

---

(١) انظر الأنصاف ٦/١. قال ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم.

(٢) القاموس: ٣٤٤/٤.

(٣) الأعلى: ١

(٤) لم اهتد إلى قائله.

التبرك والإستعانة بذكر اسم الله، والفرق بين اليمين والتيمن، وحذفت ألفه خطأً على غير قياس إشارة إلى الاعتماد على الباء وعدم صحة حذفها سواء كان مع الصفتين أم لا، بخلاف: «اقرأ باسم رَبِّكَ»[1] لامكان الحذف مع صحة المعنى، فتقول: «اقرأ بآسم ربِّك» قاله الخليل قلت: وهذا على أنها في الأخرى زائدة، وطولت الباء عوضاً عنه.

الله علم على الذات الواجبة الوجود لكل شيء، ومن زعم أنه آسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق العبودية، فإنَّ كلاً منهما على الحصر آنفرد في جره / فلا يكون علماً، لأنَّ مفهوم العلم جزئي فقد سها، ألا ترى أنَّ قولنا: لا إله إلاّ الله» كلمة التوحيد بالاتفاق من غير أن يتوقف على آعتبار عهد فلو كان اللهُ آسماً لمفهوم المعبود بالحق. والواجب لذاته لا علماً للفرد الموجود منه لما أفاد التوحيد، لأنَّ المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة، وأيضاً فالمراد بالله في هذه الكلمة، إما العبادة بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فليزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب أن يكون الاله بمعنى المعبود بالحق، والله علم الفرد الموجود منه، وأصله إله، حذفت الهمزة وعوض منها «أل» واشتقاقه من ألهَ، كمنع، إذا عُبد. ومن ألِهَ كفَرحَ إذا تحير أو فزع، أو من وَلِهَ كوَرِثَ. وَوجِلَ، إذا حزن، همزته منقلبة من واو وهو فَعَل بالتحريك من لاهَ يلوه إذا خلق، أو من لاهَ يليه إذا تستر، هذا والأشتقاق غير النقل فلا تغفل، فأنه زلت هنا أقدام.

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله أو ضُمَّ، وقيل: مطلقاً سُنّة، وحذفت ألفه «فمن» تفسيرية والصلاة لا ينعقد بها صريح يمين.

الرحمن الرحيم: صفتان من رحم كالغضبان من غضب، والعليم من علم، والرحمن في اللغة رقة وآنعطاف في القلب تقتضي التفضل والإحسان، ومنه الرحم

---

(١) العلق: ١.

لانعطافها على ما فيها ، وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ تارة باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادىء التي تكون انفعالات ، ثم الأولى ، صفة مشبهة ، والثانية محتملة لها ، ولأن تكون من أمثلة المبالغة ، ويدل على علمية الأول مجيئه صفة ، قيل ، وردَّ بجعله بدلاً ، وبكونه غير تابع ﴿قُلْ ٱدْعُوا اللهَ أَوْ ٱدْعُوا الرَّحْمٰنَ﴾[1] ﴿ٱسْجُدُوا لِلرَّحْمٰنِ﴾[2] ﴿الرَّحْمنُ عَلَّمَ القُرآن﴾[3] . ويجاب بأنَّ الموصوف إذا علم جاز حذفه ، فعدم ذكر متبوعه لا يدل على أنه غير تابع .

قيل : وهو أبلغ من الرحيم ، أي إنْ جُعلَ ، صفة مشبهة لأنّ زيادة المبنى ، تدل على زيادة المعنى ، ولأنه على صيغة المثنى ، وهو ضعف الواحد : وفيه نظر لأن دلالة المزيدة أغلبية ، ولأنه وإنْ كان على الصيغة « فرحيم » صيغة الجمع الكثير كعبيد ، لو كان أبلغ لفاتت أبلغيته التي في مثل عَالِمُ نحرير . وجواد فيّاض وإن قيل : إنه من التتميم فأبلغيته لا تقاوم ، كما يشهد بذلك الذوق السليم .

تنبيه : الكلام على ما يتعلق بالصلاة على النبيّ ﷺ ، وإنما أحدث عند ولاية بني هاشم رضيَ اللهُ عنهم فمضى به العمل ، ذكره عياض في الشفاء[4] . وفي مفتاح الشفاء .

اختلف في أول من كتبه ، أي بعد البسملة ، فقيل : السفاح ، وقيل : الرشيد الثاني : الحمدلله ، قلت : الحمدلله العظيم الجود باعث خير الخلق للوجود أتى بهذه الجملة ابتداء بالكتاب العزيز وضعاً وامتثالاً لقوله ﷺ « كل أمرٍ ذي بالٍ لا يبتدأ فيه بالحمدلله فهو أجذم » وما يقال من أن الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء / بالحمد له . يجاب عنه بحمل الابتداء فيهما على العرفي ، أي التقدم قبل الأخذ

---

(١) الأسراء : ١١٠ .

(٢) الفرقان : ٦٠ .

(٣) الرحمن : ١ .

(٤) انظر البستان في ذكر الأولياء والعلماء في تلمسان : ١١٨ .

في المقصود أو بحمله في الأول على الحقيقي والثاني على الاضافي، ثم الحمد هو الثناء بالقول الجميل على جميل الصفات والأفعال، والشكر عمل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب الأنعام، والمراد بالعمل القول والاعتقاد، وقول الزمخشري: وهو بالقلب واللسان والجوارح، يريد التنويع، لأن الشكر لا يكون إلاّ بمجموع الثلاثة، واستدلاله على تلك بقوله [1]:

أفـادتكـم النَّعماءُ مني ثلاثـةً   يدي ولساني والضميرَ المُحجَبا

فيه نظر لأن البيت لا تعارض فيه، لأن شيئاً من ذلك لا يسمى شكراً، فضلاً عن كل واحد، فمورد الحمد هو اللسان فقط، ومتعلقة يعم النعمة وغيرها، ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ومتعلقة بكون النعمة وحدها فالحمد أعم من الشكر، بآعتبار المتعلق، وأخص منه بآعتبار المورد، والشكر بالعكس، وأما المدح فقال الزمخشري، الحمد والمدح أخوان، أي مترادفان، كما صرح بذلك في الفائق، وبه صرح الشيخ عزّ الدين بن عبدالسلام وقد فرق السهيلي بينهما، بأن الحمد يشترط مروره عن علم لاظن، وأن تكون الصفة المحمودة صفة كمال، والمدح قد يكون عن ظن وبصفة، وإن كان فيها نقص ما، قال: ولهذين الشرطين لا يوجد لغير الله تعالى، وهو المستحق له على الاطلاق، وقد يرد الاختصاص بقوله تعالى ﴿عسىٰ أن يبعثك رَبُّكَ مقاماً مَحْمُـوداً﴾ [2] ثم لا أدري كيف استخرج من الشرطين الاختصاص فإن صفات النبي ﷺ صفات كمال، ما صدر كثير منها عن علم لا عن ظن، ثم لا نسلم امتناع اطلاق الحمد لغير أهل الكمال، بل قد يحمد غير العاقل كقولهم: «عند الصباح يحمد القوم السُّرى» وقد يستأنس للاختصاص من قوله تعالى ﴿ألاَ لَهُ الحمدُ﴾ وهذه صفة اختصاص، وبالاستغراق الذي إنما هداك في قوله «الحمدلله» وقول الزمخشري: إنّ الاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس في «الحمدلله» وهم فرقة آعتزال. لأنهم

---

(١) انظر الكشاف ١/٣٧.   (٢) الاسراء ٧٩.

يرون أفعال العباد مخلوقة لهم، وأنهم يحمدون عليها تعالى اللهُ عن ذلك علواً كبيراً وقال عبداللطيف البغدادي: معناهما متقارب، إلاّ أن في الحمد تعظيماً وفخامة ليست في المدح، والشكر. وهو أخص بالعقلاء والعظماء منها، فلذلك كان إطلاقه على الله تعالى كثيراً، وقد يطلق عليه المدح، انتهى.

وقيل: المدح أعم من الحمد، لأن المدح يحصل للعاقل وغيره، ولا يحصل الحمد إلاّ للعاقل المختار، قاله الامام فخر الدين، ويرد عليه ما سبق.

وقال الراغب: المدح أعم، لأنَّ الحمد يكون على الصفات الأختيارية، والمدح أعم من الأختيارية كالخليقة. وقال سيبويه[1] في باب ما ينتصب على المدح، إنّ الحمد لا يطلق تعظيماً لغير اللهِ، وقال في باب آخر: إنه يقال حمدته إذا جزيته.

وأما الثناء فهو جنس للجميع، بل قيل: لأعم، إذ يكون في البشر في ذكر الاسم الكريم الجامع لمعاني / الأسماء والصفات مع الحمد إشارة إلى استحقاقه له ٣ ب
لذاته وصفاته وأفعاله. والعظيم صفة مشبهة وجرت على غير من هي له، وأُضيفت لفاعلها، أي العظيم مننهُ، وأل فيه معرفة لا موصولة، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، والجود: السخاء كما يفيده القاموس.

وقيل: الجود: العطاء بلا مسألة صيانة للأخذ عن ذي السؤال. والسخاء: سهولة الإنفاق، وتجنب اكتساب ما لا يحمد من الصنائع المذمومة كالحجامة وأخذ ما لا يحل وبه فسر الجود أيضاً. وقيل: الجود مأخوذ من فرس جواد، ومطر جود وذلك يرجع إلى الكثرة، ولم يسلمه ابن العربي. والسخاء من أرض سخاوة، إذا كانت سهلة لينة أو بنبتٍ. وأما الكريم، فقيل: معنى المحسن المجد، الكثير العطاء والإحسان، وقيل: المبتدىء بالفضل.

وقال الجنيد: الكريم: الذي لا يحوجك إلى وسيلة. وقال المحاسني: الكريم

---

(١) انظر الكتاب ٢٤٨/١.

الذي لا يبالي مَن أعطى. وقال جعفر بن نصير: الكريم، الذي يُفضل عطاؤه منه على نفسه. وباعث: صفة فَعْلٌ بمعنى مرسل، اسم فاعل، مرادٌ منهُ المضي، فإضافته تعرفه ولذا صحَ وصف المعرفة به ثانياً. وخير: بمعنى أخير، يستغني به عنه غالباً، قال ابن مالك في الكافية: وغالباً ما أغناهم خيرٌ وشرٌ عن قولهم: أخير منه وأشر. قال في شرحها: ولا يكادون يستعملون الأصل، ومن استعمالهم إياه قول الراجز: (١)

بلالُ خيرُ الناسِ وابن الأخيرِ.

ومنه قراءة أبي قلابة «سَيَعلمونَ غَداً مَن الكذّابُ الأشرُ» انتهى (٢).

والخَلْقُ: المخلوق وأفضليته ﷺ على جميع المخلوقات يكاد يكون مما علم من الدين ضرورة، فإن آياته ومعجزاته أبهر الآيات والمعجزات وأشهرها، وأمته أزكى الأمم وأفخرها، وذاته أكمل الذوات بجميل الصفات وأطهرها، وأخلاقه أعظم الأخلاق وأجلها وأشرفها للاجماع على ذلك، قال البندر الزركشي: هو مستثنى من الخلائق في الأفضلية بين الملائكة والبشر. ولا يعارض هذا الحكم قوله ﷺ قال له: يا خير البرية ذلك ابراهيم، ولا قوله عليه السلام والصلاة: لا تخيروني على موسى» وقوله أيضاً: «لا تفضلوا بين الأنبياء» ولا قوله «ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متى» إما لأنه قال ذلك قبل أن يعلمه الله سبحانَهُ بأنه سيد الأولين والآخرين، فلما أعلمه بذلك أخبر به، وإما قال ذلك أدبياً وتواضعاً واحتراماً لخلة ابراهيم عليه السلام وكذا من ذكر، وإما لأن نهي عنه هو التفضيل المؤدي إلى تنقيص المفضول أو المخاصمة والفتنة، كما هو

---

١) انظر الأشموني: ٣٨٣/٣. لم ينسب لقائل معين.

) القمر: ٢٥، وانظر الأشموني ٣٨٣/٣ / والدرر اللوامع ٢٢٤/٢ وشرح التسهيل لابن عقيل ١٦٧/٢

وأبو قلابة هو محمد بن أحمد بن أبي دارة مقرىء معروف

انظر طبقات القراء لابن الجزري ٦٢/٢.

مشهور في سبب ورود تلك الأحاديث وإما المنتهي عنه التفضيل في النبوة نفسها لا في خصائصها وتوابعها.

وقوله: للوجود متعلق بقوله: باعث، والمراد حقيقته، أي الابراز من العدم لا مجازه، أي الموجودين لآقتضائه تخصيص البعث بالموجودين حال البعث / وهو لا يصح على سيد الأنام محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام فقلت:

صَلّى عليهِ فالقُ الإصباحِ   ما غَرَّد القُمري بالأصباحِ

امتثالاً لقوله ﷺ «كل أمرٍ لا يبتدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة عليَّ فهو أقطع» قال الخطابي: هذا الحديث وإنْ كان ضعيفاً فقد اتفق على جواز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، واعتناءً لما ورد من قوله ﷺ: مَن صلىٰ علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب. قال زروق: ويحتمل بالكتابة وهو الأظهر، أو بالقراءة وهو أوسع وأرحب، والصلاة على ما حرر في المغني العطاء، ثم هو بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض، واستبعد تفسير الجماعة من الله بالرحمة، ومن الملائكة بالاستغفار، ومن الناس بالدعاء من جهات أربع: أقواها إنا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف معناه بآختلاف المسند إليه، إذا كان الاسناد حقيقياً، هذا والمراد من هذه الجماعة الطلب في «اللهم صل عليه».

وخالق الأصباح: خالقه، وشاقه، أي شاق ظلمته عن بياض النهار، والاصباح بكسر الهمزة في الأصل مصدر أصبح سمي به الصبح، والتقدير، قال في «غرد الطائر» كفرح، وغرّد تغريداً، وأغرد وتغرد رفع صوته وطرب فيه.

والقُمري بالضم واحد القماري، ضرب من الحمام، والأُنثى قمرية، والذكر ساق لأنه حكاية صوته، قاله في القاموس.

وقوله: بالأصباح، وهو بفتح الهمزة جمع صبح، فلا إيطاء، بل هو من الجناس التام و«ما» ظرفية مصدرية، أي مدة تغريد القُمري.

وآلـهِ وصَحبـهِ الأطهـارِ   مـا سَـحَّ وابـلٌ عَلَى الأزهـارِ

أتى بالصلاة على آله ﷺ وعلى آله امتثالاً لقوله ﷺ إذ علمهم كيفية الصلاة «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وقد حذّر ﷺ عن الصلاة عليه دون أهله فقال: إياكم والصلاة البترى فقيل: وما الصلاة البترى؟ فقال: الصلاة عليَّ دون أهلي، لكن حرصوا أنْ تكون الصلاة عليه خاصة.

وقوله: آلهِ بالجر عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وجوزته طائفة منهم يونس والأخفش وقطرب والكوفيون[1]، ووافقهم أبو علي الشلوبين، وهو اختيار ابن مالك، وهو من آلَ يؤول إذا رجع إليك بقرابة أو نحوها، فأصله أولَ بالتحريك فقلبت الواو ألفاً، هذا قول الكسائي، وقد رجحه بعض المتأخرين وقيل: أصله أهلَ فقلبت الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً، وهذا قول سيبويه قيل: وهو المشهور، وتصغيره على أهيل، وأويل يشهد للأصلين، وعلى كل لا يستعمل إلاّ لذي شرف غالباً، فلا يقال آل، ويقال: أهله، قال في
٤ب العروس: والأحسن إضافته إلى الظاهر، لأن الصلاة / على الآل رويناها من طرق كثيرة ليس فيها الاضافة إلى المضمر، ولأن الكسائي والنحاس والزبيدي منعوا إضافة «آل» إلى المضمر، لكن يرد عليهم قوله:

أو انصروا آل الصليب وعائديه اليوم.

والصحيح الجواز، قاله المجلّى، ولعل شبهة المنع كما قال البخاري: إنّ الآل إنما يستعمل في الأشراف وذوي الخطر، والمنحصر على ذلك هو الظاهر لا الضمير.

والجواب: منع الحصر إذ حكم الضمير حكم مرجعه، دلالته وعدمه، هذا والأليق بمقام الدعاء حملهم على اتقياء أمته كما هو مذهب مالك رضي الله عنه

---

(١) انظر الأشموني: ٤٢٩/٣. وعلى ذلك قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ. وانظر شرح ابن عقيل: ٢٤٠/٢.

لتعميم الدعاء، كما قاله الأزهري وجماعة. وإن جرى بينهم في باب الزكاة والفيء خلاف، والمشهور من مذهبنا اختصاصهم فيهما، بأقاربه المؤمنين من بني هاشم، وزادت الشافعية آل المطلب، قال الجلال لا يكافئهم في النكاح أحد من الخلق، ويطلق عليهم أشراف والواحد شريف، وهم ولد عقيل وعلي وجعفر والعباس وحمزة، هذا مصطلح السلف وإنما أحدث تخصيص الشرف بولد الحسن والحسين في مصر من عهد الفاطميين، نسأل الله الازدياد من عظيم محبتهم الفاخرة وأن يبيد من كادهم في الدنيا والآخرة.

والصَحب بالفتح لا غير اسم جمع لصاحب عند سيبويه[1] بمعنى الصحابي، وجمع له عند الأخفش. والصحابي كما في جمع الجوامع مؤمناً بمحمد ﷺ وإن لم يره. قال الكمال بن الشريف في تعبيره بآجتماع اشعار بعدم اتصافه بالتمييز حين اللقاء، فيدخل من حنكه أو مسح وجهه، وإن اختار جماعة خلاف ذلك والمراد بالاجتماع المتعارف لا ما وقع على وجه خرقٍ للعادة، فلا يتناول التعريف الذين لقوه ليلة الإسراء. وهل يتناول جنّ نصيبين؟ قال: وينبغي ألا ينظر إليهم في التعريف لأنه لا تعبير لنا بالرواية عنهم.

تتمة: في منع الصلاة على الأنبياء استقلالاً وكراهية خلاف الأولى، والصحيح الكراهة وأما تبعاً فجائزة اتفاقاً، **والحق به الحمد بين السلام بالصلاة بالنظر إلى الغائب** وأما المخاطب فيجيبه بالسلام عليكم ونحوه، ولا تختص الترضية بالصحابة بل تعم غيرهم على مذهب الجمهور.

وقوله: الأطهار جمع طاهر، ذكره ابن سيدة، وهو نادر، كجاهل وأجهال، والمراد الطهارة من الأدناس **فالنقائص**. وهو وصف بها له ولأصحابه ولأقرابه، فالأصح الوصف كما سيأتي.

---

(١) الكتاب ٢/١٢٧.

فائدة: قال الشيخ رزوق في شرح الوغليسية(١)**، قال أبو** زراعة رضي الله **عنه، توفي رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر** ألفاً كلهم رواة، وروى **عنه، ذكر** ابن **القصار في مراتب الصحابة.**

وقوله: **ما سَحَّ: أي صَبَّ وسال، وهو أحد الأفعال**التي جاء مضارعها على **يفعُل بالضم من فعل المفتوح المضاعف اللازم، وذلك** نادر، والوابل: المطر العظيم **القطر الشديد. والأزهار بالفتح جمع زهر، بالفتح يحرك،** النبات، ونوره **الأصفر منه كما في / القاموس. ثم أخذ في بيان المقصد من هذا النظم فقال:** ٥أ

وبَعْدُ فـالقصـدُ بهذا المُوجـز   نَظْـمُ قَـوَاعـدٍ بِلَفْـظٍ مـوجـزِ

« بعد » ظرف زمان بآعتبار التلفظ أو مكان. وهو قليل في استعمالها، وذلك بآعتبار الظرف مبني قطع لفظه عن **الاضافة، والمضاف إليه ضمير** ما تقدم من الثناء على الله. والصلاة على النبي ﷺ، وهو متعلق « بأما » لما فيها من معنى الشرط، مقدرة في نظم الكلام، أو متوهمة، ولذا جيء بالفاء في قوله، فالقصد. وهو مصدر قصده وله، وإليه يقصده كينصرُ تعمده، والإشارة إلى موجود في الذهن، ولو كان الكتاب سابقاً على الخطبة، لأنه على ما اختاره السيد الجرجاني، الألفاظ المحلية الدالة على المعاني المقصودة على وجه مخصوص، وكذا إن قلنا: إنّ المعاني المخصوصة من حيث إنها مدلولة لتلك الألفاظ، فإن قلنا: إنَّه آسم للنقوش الدالة على المعاني بواسطة دلالتها على تلك الألفاظ، فالأشارة إلى الموجود وإن تأخرت الخطبة والرَجَزُ. قال في القاموس: ضربُ من الشِعْرِ، وزنه مستفعلن ست مرات سمي لتقارب أجزائه، وقلة حروفه، وزعم الخليل: أنه ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاثٌ(٢).

---

(١) انظر البستان في ذكر الأولياء والعلماء في تلمسان: ٢٤٦، كتاب في الفقه شرحه سيدي محمد ابن يوسف بن عمر بن شعيب الأمام السنوس ولم يتمه.

(٢) القاموس: ١٧٦/٢.

قلت: المعروف نسبة هذا إلى أبي الحسن الأخفش في المشطور والمنهوك منه، فقط، واجماع العروضيين على خلافه، نعم ترددوا في اطلاق القصيد، على ما طال من الرجز وعدمه، ملاحظة الاشتقاق والاستعمال لقوله:

« أو ينشيء آيةٍ مكرمةً معجزة »[١] « عند مَنْ قال قصيداً راجز »[١].

والنظم بالظاء المعجمة: الجمع والتأليف، يقال: نظم ينظم، كضَرَبَ يضرِبُ. وهو أعم عرفاً من الشعر.

وقوله: قواعد: جمع قاعدة، وهي في الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها قاله المحلّي، قال الكمال، التعبير بقضية كلية هو أولى من التعبير بقولهم أمر كلي، لأنه يوهم إرادة المفهوم الكلي، وهو مالا يمنع تصوره الشركة، بل قد توهمه بعضهم.

وقوله: يتعرف منها أحكام جزئياتها، المراد جزئيات موضوعها. فأن موضوع القضية الكلية أمر كلي، وكيفية التعرف أن يجعل القضية الكلية كبرى لصغرى، وسهلة الحصول فينتج المطلوب، كأنّ يقال: زيدٌ « مِنْ قامَ زيدٌ » فاعل، وكل فاعل مرفوع، فينتج زيد مرفوع. وقولنا: بلفظ موجز: هو بفتح الجيم اسم مفعول من أوجز الكلام قاله بعض لا بكسرها من أجز الكلام قَلَّ للزوم اسناد الاشباع، وأيضاً الأول أكثر استعمالاً وله عند السكاكي معنيان: أحدهما كون الكلام أقل من عبارة التعارف، والثاني: كونه أقل مما هو مقتضى المقام، جميعاً، كما إذا قيل ربّ قد شخصت، فحذف حرف النداء، وياء الأضافة، وحذف الأول بدون الثاني كما في قوله: إذا قال المجيب نعم.

فحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة التعارف، وهو: هذا نعم / وليس هذا أقل من مقتضي المقام لضيقه، يقتضي حذف المسند إليه، وحذف الثاني بدون الأول، كما في قوله: « ربِّ إني وَهنَ العَظْمُ مِنّي »[٢].

---

(١) الجملة تبدو مضطربة.

(٢) مريم: ٤.

قال في عروس الأفراح: ولا فرق عند السكاكي بين الإيجاز والإختصار، كما صرح به الطيبّي في «شرح المفتاح» وهو صريح لفظ المفتاح، وأما قول بعضهم: إنّ مراده أن الأختصار في حذف الجمل فقط بخلاف الايجاز فليس بشيء. ثم قال:

كافيـةٍ وِفْـقَ مُنى مـن آقتصر ومَـنْ يَـرُم تتبعـاً فما آختصر

مدحها بما ذكر ليقع الاعتناء بها فيحصل من الانتفاع بها. وذلك شائع مطروق، وهو نصيحة والمعنى أنها غير محوجة للمقتصرين وقدر مناهم لآشتمالها على جليل المسائل من القواعد الكلية، وسلامتها من التطويل باستغراق الجزئيات، ومَن أراد من المؤلفين تتبع الجزئيات فما اختصر بما وافق منية المقتصرين. فإن قلت: في الاستقراء إيضاح وهو أليق بالمقتصرين؟ قلت: نعم، ولكن من التطويل قد كلت الهمم.

وقوله: كافيةٍ بالحر صفة لقواعد، وفق: صفة ثانية: ويصح فيه القطع، والمُنى جمع مُنية بالضم والكسر، اسم لما يتمنى كالأمنية بالضم، ومن الوصف السابق آخترنا تسميتها بالكافية.

فائدة: قال الإمام العلامة عمر بن محمد الأشبيلي: ينبغي اجتناب تسمية الكتب المؤلفة أيضاً، القرآن، والوحي، فإنَّ ذلك غير جائز شرعاً كقول بعضهم: كتاب الإسراءات والمعارج، أو مفتاح الغيب، أو الآيات البينات، لأنها مزاحمة للنبيّ ﷺ في الإسراء والعروج إلى السماء، أو مشاركة للحق تعالى في علم الغيب، ثم صرف عند الاعتناء إلى الدعاء بالنفع بها، إذ هو المقصود فقال:

ومِـنْ إلهي أسـألُ النفـعَ بها بها يَصيرُ المُبتـدى منتبهـا

هي جملة إنشائية أوردها بصيغة الخبر مبالغة في رجاء الأجابة حتى كأنه من الأمور الواقعة، والمخبر عنها، ومن إلهي، متعلق بأسأل مقدم لإفادة الاختصاص، أي لا أسأل النفع بها إلاّ من الله تعالى والاغتناء والتبرك.

وقوله: بها الثاني متعلق «بيصير» على ما هو الصحيح من جوائز التعلق بالناقص أو بمنتبه، وهو من تقدم معمول الخبر على العامل، وهو جائز، كما في المقرب لآبن عصفور، قال ابن هشام: وهو الحق، أي خلاف ما قاله في شرح الجمل من المنع، وجملة «يصير» لا محل لها تفسيرية. للنفع أو في محل النصب بدل منه، وإن لم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة كما في المغني، لأنه على حذف أن، فهو تأويل المفرد، والفعل مرفوع كما هو في القياس.

أول واجب على المعرب: لا خفاء أن الوجوب هنا شرعي إن كان الإعراب لشيء من القرآن، لأن الإعراب نوع تفسير ضرورة. ان المعنى يتغير ويختلف بآختلافه، والأولية بآعتبار المتكلم، والخوض في الأعراب، فلا ينافي أن أول واجب عليه غير ذلك من النحو والتصريف، ثم بين ذلك بقوله / .

وإنْ تُرد إعـرابَ لَفْظٍ فـآعلما   معنـاهُ فـآعلم قَبْـلَ أَنْ تَكلّما

المراد باللفظ المركب، لأنه المعرب، وأما المفرد فالصحيح أنه واسطة لا مبني ولا معرب وقوله: فآعلم الثاني جملة اعتراضية، وأصل تكلم تتكلم فحذفت إحدى تاءيه. والمعنى أنك إذا أردت أن تعرف لفظاً فلا بد لك من معرفة معناه، قبل الإعراب. ففي المغني[1] أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مُفرداً أو مركباً ولاسيما في كتاب الله تعالى وسنّة رسول اللهِ ﷺ، وفي الإتقان عن البرهان للزركشي على المفسر معرفة معنى اللغة ومسميات أسمائها، وعن مجاهد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله تعالى إذا لم يكن عالماً بلغات العرب. وفي شرح الفريدة. قال ابن الصلاح: حق على طالب الحديث أن يعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شيئين: اللحن والتحريف ومعرفتها فما أحوج متعاطي الإعراب إلى اللغة، فعلى من سئل عن إعراب ما جلا من معناه استبانة المعنى.

---

(١) انظر المغني: ٥٢٧/٢.

وفي المغني[1] : سألني أبو حيان . وقد عَرَض اجتماعنا علام عطف « بحَقَلَدِ » في قول زهير :

تَقِيٌّ نَقِي لَمْ يُكثَـر غَنيمَـةً   بنهكةِ ذِي قُربى ولاَ بِحَقَلَّـدِ[2]

فقلت : حتى أعرف ما الحَقَلّد ؟ فنظرنا ، فإذا هو السيء الخلق ، فقلت ، هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثر غنيمة فآستعظم ذلك .

قلت : في القاموس : الحَقَلَّد كعَمَلّس في قول زهير : الأثم والحقد والعداوة ، فهو حينئذٍ معطوف على « بَنهكةِ » فلا يحتاج إلى هذا التوهم .

وقال الشلوبين : حكى لي أنَّ نحوياً من كبار طلبة الجزُولي سُئل عن إعراب « كَلاَلَةِ » من قوله تعالى ﴿وإنْ كانَ رَجلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً﴾[3] فقال : أخبروني ما الكلالة ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما عَلاَ ، ولا آبنٌ فما سَفل ، فقال : إذن هي تمييز .

قال في المغني[4] : ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه ، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها ، ولهذا لا يوجد مثل . ضُرِبَ أخوك رَجُلاً » والصواب أنه بتقدير مضاف ، أي ذا كلالة ، وهو إما حال من ضمير يورث « فكان » ناقصة . ويورث خبر ، أو تامة ، ويورث صفة ، وإما خبر فيورث صفة ، وأما من فسر الكلالة : الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال ، أو خبر ، ولكن تحتاج إلى تقدير مضاف .

ثم ذكر أنه كما يجب معرفة المعنى وآعتبارها يجب مراعاة الصناعة النحوية ، فقال :

---

(١) انظر المغني ٥٢٨/٢

(٢) انظر شرح ديوان زهير : ٢٢٧ ، والمغني ٥٢٨/٢ .

(٣) النساء : ١٢ .

(٤) انظر المغني ٥٢٨/٢ والحكاية ذكرها ابن هشام بتمامها .

وَراعِ كالمَعْنى الصَحيحِ مُقتضى صناعةِ النحوِ تُصادفْ مـرتضى

المعنى أنه لا بُدَّ من مراعاة الصناعة النحوية كمراعاة المعنى الصحيح، هو على حذف مضاف أي كمراعاة المعنى الصحيح، ومقتضى: مفعول راع، أي أنظر وآعتبر ما يصير إليه إعرابك والمصادفة: اللقيان والوجدان، ثم ذكر عاقبة أمر مَن آعتبر أو واحداً فقط بقوله:

ومَنْ يراعِ واحِداً قَـط مُمتطـى مَطيَّـةَ الخطـا طـويلـة الخطـأ

قط: اسم بمعنى حسب، أو اسم فعل بمعنى يكفي، وعلى كل فالكسرة عارضة لآلتقاء الساكنين / ويقال: امتطى الدابة إذا جعلها مطية، أي دابة ركوب وجد واسراع والخطا بالتسهيل ضد الصواب، والخُطا كقُرى جمع خُطوة بالضم، وقد يفتح ما بين القدمين، وفي النظم إستعارة بالكناية، حيث شبه الخطأ في الإعراب بالخطا عن الطريق الحسي، ولم يصرح بذلك. وأثبت للمشبه ما هو من لوازم المشبه به وهو المطية.

وقوله: طويلة الخُطا، ترشيح قصد به المبالغة في البعد عن جادة الصواب، والمعنى: أن مَن راعى واحداً من الأمرين السابقين دون الآخر فقد أخطأ. فمن مراعاة الأول دون الثاني قول ابن السيد [1] في قوله تعالى ﴿ولله علَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطاعَ إلَيهِ سَبِيْلاً﴾ [2] أن «مَنْ» فاعل بالمصدر: ويرده أن المعنى حينئذٍ ولله على الناس أن يحجَّ البيت المستطيع، فليزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج؛ وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعةِ؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل: إنه ضرورة، ومنه قول الزمخشري [3] في قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتي أَعَجزْتُ أَنْ أكونَ مِثْلَ هَذَا الغُرَابِ

(١) انظر الكشاف: ٥٣/٢.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) انظر المغني: ٥٣٦/٢.

﴿فأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي﴾[1] إنَّ انتصاب « أوارِي » لكونه في جواب الاستفهام، ووجه فساده، أنَّ جواب الشيء مُسَبَّبٌ عنه، والمواراة لا تسبب عن العجز، وإنما انتصابه بالعطف على « أكون »، ومن هنا آمتنع نصب « فتصبح » في قولِهِ تَعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحَ الأَرضُ مُخْضَرَّةً﴾[2] لأن إصباح الأرض مخضرة لا يَتَسبَّبُ عن رؤية نزول المطر، بل عن الإنزال نفسهِ. ومنه قول بعضهم[3] في « أحوى »[4] إنّه صفة « لِغُثاءٍ »، وهو ليس بصحيح على الإطلاق؛ بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس، وأما إذا فسر بالأسود من شدّة الخضرة لكثرة الريّ كما فُسِّر مُدهَامَّتان »[5] فلا يصح، إذ اليابس غير الأخضر، بل أنه صفة [« لِغُثاء » كجعل « قيماً » صفة][5] « لعوجاً »، فقال بعض مَن سمعه: يا هذا كيف يكون « العوج » قيماً؟ وإنما هو حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله فيها، وإما من الكتاب، وجملة النفي على الأول معطوفة وعلى الثاني معترضة لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كما لها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أُعيد إلى الكتاب. ومنه قول أبي الحسن الأخفش[6] في « كلمته فاه إلى فيّ » إنّ انتصاب « فاه » على إسقاط الخافض، أي من فيه، ورده المبرد[7] فقال: إنما يتكلم الانسان من في نفسه لا من « في » غيره، وقد يكون أبو الحسن حمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس، ومنه ما حكى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي:[8]

(١) المائدة: ٣١.

(٢) الحج: ٦٣.

(٣) انظر المغني: ٢/٥٣٥.

(٤) يشير إلى الآية الكريمة: فجعله غثاء أحوى.

(٥) زيادة من المغني يتم بها المعنى: ٢/٥٣٥.

(٦) انظر المغني: ٢/٥٣٨.

(٧) انظر المغني: ٢/٥٣٨

(٨) ينسب هذا البيت للعرجي وهو في ذيل ديوانه: ١٩٣ وروايته: أظليم، إنظر أمالي ابن الشجري ١/٩٣، والأغاني ٨/١٣٢، والمغني ٢/٥٣٨. وأوضح المسالك: ٣/٢١٠.

أظلومُ إنَّ مُصـابكـم رَجُلاً   أهـدَى السَّلامَ تحيـةً ظُلْـمُ

أن الصواب « رجلٌ » بالرفع خبر لأنَّ، وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت، بل لا يتحصل المعنى البتة، وله حكاية(١) مشهورة بين أهل الأدب، رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ مائة دينارٍ على أن يقرئه كتاب سيبويه فأمتنع من ذلك مع ما كان به من شدة إحتياج، فلامه تلميذه المبرد، فأجابه، بأن الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آيةً من كتاب الله تعالى سبحانه، فلا ينبغي تمكين ذميٍّ من قراءتها ثم قُدِّرَ أن غنت جاريةٌ بحضرة الواثق / بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب « رجل » ورفعه، وأصرَّتِ ١٧أ
الجاريةُ على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بأشخاصِهِ من البصرة، فلما حضَر أوجب النصب وشرحه بأن « مُصَابكم » بمعنى إصابتكم، ورجلاً مفعوله، وظُلْم هو الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال: فأخذ اليزيديُّ معارضتي، فقلت له: هو كقولك: « إنَّ ضَرْبَكَ زيداً. ظلم » فأستحسنه الواثق، ثم أمر له بألف دينار، ورده مكرماً، فقال للمبرد: تركنا لله مائة دينار فعوضنا ألفاً.

ومن مراعاة الثاني دون الأول قول بعضهم في قوله سبحانه ﴿وَثَمُوداً فَمَا أَبْقَى﴾(٢) إنَّ ثموداً مفعول مقدم، وهذا ممتنع، لأن ما النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على « عاداً » وهو بتقدير، وأهلك ثموداً، وإنما جاء ونحنُ عَنْ فَضْلِكَ ما آسْتَغْنَيْنَا(٣).

لأن المعمول ظرف مع أنه في الشعر. ومنه قول بعضهم في قولهِ سبحانه

---

(١) هذه الحكاية مذكورة في المغني: ٢/٥٣٩ بتمامها.

(٢) النجم: ٥١

(٣) هو من رجز لعبدالله بن رواحة، وتمامه: فثبت الأقدامَ إن لاقينا

انظر سير اعلام النبلاء للذهبي ١/١٧٠، وطبقات ابن سعد ٣/١ :٧٩، حاشية الأمير ١/٩١ والمغني ٢/٥٣٩.

﴿ومِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً﴾[1] أن الظرف كان صفة لأمةٍ، ثم قدم عليها، فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي[2] لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به، وخالف أبا علي ابنُ مالك فقال في كافيته: وفصل عاطف بحرف جر أو بظرف أخْبِرِ.

مخالفاً قوماً أبوه:[3]

نحو أكسني اليومَ قميصاً وغداً بُرداً وفي نظم ونَثْراً وردا[4]

ومثله قول أبي حيان في قوله تعالى ﴿فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾[5] إنَّ «أشد» حال، كان في الأصل صفة لـ «ذكراً» وفيه تقدم، ثم هو كما لأبي البقاء يحتمل أن يكون مجروراً عطفاً على ذكر، أو على ما أُضيف إليه، أي كأشد أو كذكر أشد، ثم هو لا يحتاج إلى جعل الذكر بمعنى الذاكر خلافاً للبيضاوي، ويحتمل أن يكون منصوباً عطف على الكاف صفة لمحذوف، أي كذكر أشد، ثم هو مشكل، لأن أفعل إنما ينصب التمييز إذا تعذرت الإضافة، فإن لم يكن ما بعده جنساً لما قبله نحو: مالُكَ أكثر مالاً، وجهك أجمل وجهاً، أُضيف، والمضاف نحو: وبعد أشد ذكراً، كما قاله فيجب حينئذٍ جعل «ذكر» بمعنى ذاكر على المجاز، كما قاله أبو علي والشلوبين وغيرهما.

ومنه تعليق جماعة الظرف من قوله سبحانه ﴿لا عَاصِمَ اليومَ من أَمْرِ اللهِ﴾[6] ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ﴾[7]. ومنه قوله ﷺ «لاَ مَانِعَ لما أعطَيتَ ولا مُعطيَ لما مَنَعْتَ» باسم «لا» وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم «لا» حينئذٍ يطول فينون، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف.

---

(١) البقرة: ١٢٨.
(٢) انظر المغني ٢/٥٤٢.
(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٣٦
(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٢٤٠ ومن رجز لابن مالك.
(٥) البقرة: ٢٠٠؛
(٦) هود: ٤٢.
(٧) يوسف: ٩٢.

ومنه وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ﴿ولَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عليكم﴾ (١) بمحذوف، أي « كائن » وذلك يمتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو « فضل » لأنَّ خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف عند الجمهور، ولهذا ألحن المعري في قوله: فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا (٢).

ومنه قول بعضهم في قوله سبحانه في ﴿قَلِيلاً ما يُؤْمِنُونَ﴾ (٣) إنَّ « ما » بمعنى « مَنْ » ولو كان كذلك لرفع « قليل » على أنه خبرَ، والحق أن « ما » زائدة، أي إيماناً قليلاً يؤمنون من تقدم المصدر النوعي، وهو جائز، وقيل: صفة لظرف محذوف، أي زماناً قليلاً يؤمنون، ولا يجوز أيضاً أن تكون مصدرية، لأنَّ « قليلاً » لا بمعنى ناصب ولا نافية لما قدمناه، ومنه قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ (٤) إنَّ « هو » ضمير الشأن، « وأن يُعَمَّرَ » مبتدأ، وبمزحزحه الخبر، إذ لو كان كما ذكر لم يدخل الباء عَلَى الخبرِ، ونظيره قول بعضٍ في حديث « بدء الوحي » ما أنا بقارىء » (٥) إن « ما » استفهامية مفعول « لقارىء » ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك وقد ذكر في المغني (٦) للنوعين عدة أمثلة. وفي الذي ذكرناه كفاية.

تنبيهان:

الأول: اقتضى المعنى، ما يمنع منه الإعراب، فالمتمسك صحة المعنى ويؤل لصحة الإعراب، قاله في الاتقان، وكذلك قوله تعالى ﴿إنَّـهُ على رَجْعِهِ لقَادرٌ

---

(١) النور: ١٠

(٢) عجز بيت وصدره:ـ يذيب الرعب منه كل عضب...
انظر المغني ٢/٥٤٢ وشرح ابن عقيل ١/٢٥١ وإنما جاء به هنا للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد به.

(٣) البقرة: ٩٨

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) انظر صحاح مسلم ٥٦ وابن ماجة ٧٢.

(٦) انظر المغني ٢/٥٤٥.

يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (١) فالظرف الذي هو يوم، يقتضي المعنى تعلقه بالمصدر، وهو رجع له أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر، لكن الإعراب يمنع منه، لعدم جواز الفصل بينه وبين معموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدراً دالاً عليه المصدر، فقول البيضاوي إِنَّهُ ظرف «لرجع» لا يصح وقول أبي البقاء: إنه متعلق «بقادر» ليس المعنى عليه.

الثاني: يقع في كلامهم: هذا تفسير إعراب، وهذا تفسير معنى، والفرق أنَّ الأول لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، والثاني لا تضره مخالفة ذلك ثم قال:

فَلاَ تَقُل غَيْرَ الذي عَنْهُم حَصَلْ

هذا مفرع على قوله: وراع: إلخ، فأذا رأيت صناعة النحو فلا تقل إلاّ ما حمل أي نقل عنهم، فإن تقولت ما لم ينقل عن أرباب العربية وعلمائها كنت عند الصواب بمعزل، وذلك إنما يقع عن جهل وغفلة، فمن ذلك قول بعضهم في قوله سبحانه ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيْلِ اللهِ﴾ (٢) أنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل، أي ومالنا وَتَرْكَ القتالِ، كما تقول: ما لَكَ وزيداً، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه والحق أنه على إسقاط الجار، أي في أن نقاتل، أي في ترك القتال. وقال الأخفش «أن» زائدة والجملة حال، أي «وما لنا غير مقاتلين». مثل قوله «مَا لَكَ لا تأْمَنَّا عَلَى يُوْسفَ» (٣) وقد أعمل «أن» وهي زائدة فليحفظ.

ومنه قول محمد بن مسعود الزكي(٤) إنَّ «أنْ» المصدرية تقع «كالذي» وجعل من ذلك قولهم: «زَيْدٌ أعقلُ مِنْ أنْ يَكْذِبَ» أي من الذي يكذب. قال

---

(١) الطارق: ٩.

(٢) البقرة: ٢٤٦.

(٣) انظر المغني ٢/٥٤٧.

(٤) انظر المغني ٢/٥٤٧

في المغني[1]: ولا أعرف قائلاً به، والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام، فأن ظاهره تفضيل زيدٍ في العقلِ على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الآستعمال، وقلَّ من تنبه لآشكالها. قال: وظهر لي فيها توجيهان: أحدهما، أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول أن والفعلِ بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء وفيه ضعف، لأن التفضيل عن الناقص لا فضل فيه كما قيل[2].

إذَا أنْتَ فَضَّلتَ آمـرءاً ذا نَـزَاهـةٍ   عَلَى ناقصٍ كانَ المَديحُ من النَّقْـصِ

ثانيها: أن أعقل ضمن معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعد الناسِ من الكذب لفضله من غيره، «فمن» المذكورة ليست الجارية للمفضول، بل متعلقة «لأفعل» لتضمنه معنى أبعد، لما فيه من المعنى الوضعي. والمفضل عليه متروك أبداً في هذا القصد التعميم، ومنه قول أبي عبيدة[3] في ﴿كما أخرجَكَ رَبُّكَ﴾[4] إنَّ الكاف قسم، حكاه مكي وسكت عليه، فشنع / ابن الشجري عليه في سكوته، ويبطله أنَّ الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم. وإطلاق الموصولة على الله. وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرجك» وباب ذلك الشعر، وأقرب ما قيل في الآية إنّها مع مجرورها خبر مبتدأ محذوف، أي هذه الحال من تبليغك القراءة على ما رأيت في كراهيتهم ثم قال:

وجَاء غير ظاهر..

مما احتمل المجافاة والمباعدة، والمراد بغير الظاهر الضعيف، وما على خلاف الأصل، وما واقعة على الإعراب فاحتمل مبني المفعول، والمعنى أنَّ اللفظ إذا احتمل في الإعراب وجهاً ظاهراً أو غيره فلا بُدَّ من مباعدة غير الظاهر إلاّ أن يقصد به مع غيره بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلاّ في لفظ التنزيل،

---

(١) انظر المغني ٥٤٧/٢.

(٢) البيت في المغني ٥٤٨/٢ وروايته ذا براعة.. ولم ينسبه.

(٣) انظر المغني ٥٤٨/٢.

(٤) الأنفال: ٥.

فلا يجوز أنْ يخرّج إلاّ على الظاهر الذي غلب على الظن إرادته، فإنْ أُريد بذلك مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فغير سديد.

فمن ذلك قول بعضهم[1] في قوله سبحانه ﴿يريد اللهُ ليُذهبُ عنكم الرجسَ أهلَ البيتِ﴾[2] إنّ «أهل» منصوب على الإختصاص، وهو ضعيف لوقوعه بغير ضمير الخطاب، مثل: بك اللهَ نرجو الفضل، وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث «إنا معشرَ الأنبياء لا نُورثُ»[3] فالصواب أنه منادى.

ومنه قول بعضهم في قوله تعالى ﴿لِتستوا على ظُهورهِ﴾[4] اللام لام الأمر والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة، والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام.

ومنه قول التبريزي في قراءة يحي بن يعمر ﴿تَماماً على الذي أحسنَ﴾[5] بالرفع، إنّ أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمة كقوله[6]:

إذا ما شاءُ ضَرّوا مَن أرادوا ولا يألوهم أحَدٌ ضِرارًا

واجتماع حذف الواو واطلاق «الذي» على الجماعة ليس بالسهل والأولى قول الجماعة إنّه بتقدير مبتدأ محذوف، أي هو أحسنُ وقد جاءت منه مواضع حتى جعله أهل الكوفة[7] قياساً، وكذا قراءة ابن محيصن ﴿لمن أرادَ أن يُتمُّ

(١) انظر المغني: ٢/٥٥١.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) انظر البخاري ١٢، وصحاح مسلم ٤٩، والترمذي ٩.

(٤) الزخرف: ١٣.

(٥) الانعام: ١٥٤ وانظر اعراب القرآن للنحاس ١/٥٩٣.

(٦) لم يعرف قائله، انظر المغني: ٢/٥٥٢، ورواه السيوطي: إذا شاءوا - بالواو - لا شاهد فيه حينئذٍ انظر: شرح شواهد المغني ٢/٨٩٧.

(٧) انظر المغني ٢/٥٥٢.

الرضاعةَ﴾ [١] فالصحيح قول الجماعة إنّه على إهمال [أنْ الناصبة حملاً على أختها « ما » المصدرية] [٢].

ومنه قول بعضهم في قوله تعالى ﴿وإن تَصبُروا وتَتَقُوا لا يضرُّكم كَيْدُهم شيئاً﴾ [٣] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها أنّه مرفوع كما في قوله [٤]:

إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

فخرّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلاّ في الشعر والصواب أنّه مجزوم، وأنّ الضمة اتباع، كما في قولك: لم يشدُّ، ولم يردُّ، كما سيأتي إنْ شاء اللهُ.

ومنه [ما] حكي في قوله سبحانه ﴿لا تُبطلوا صَدقاتِكم بالمَنِّ والأذَى كالذي يُنفقُ﴾ [٥] إنّ الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: ابطالاً كالذي، ويلزمه أنْ يقدر مضافين، أي، كابطال إنفاق الذي يُنْفقُ، والأَصلُ عدم التقدير، والوجه أن يكون « كالذي » حالاً من الواو في « لا تُبْطُلوا صَدَقاتِكم » مشبهينَ الذي يُنفقُ.

تنبيه: محل كون الأصل عدم التقدير حيث لا مقتضى له، والراجح قول سيبويه [٦] في قوله: [٧]

آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ

---

(١) البقرة: ٢٣٣، في اعراب القرآن لابن النحاس الآية « لمن أراد أن تتمَّ الرضاعةُ » بفتح التاء الأولى ورفع الرضاعة بفعلها وهي قراءة مجاهد وحميد بن قيس وابن محيصن، ٢٦٧/١. وفي الضرائر لابن عصفور أنها لابن مجاهد برفع « يتم » بالياء: ١٦٤.

(٢) زيادة من المغني ٥٥٢/٢ يقتضيها المعنى.

(٣) آل عمران: ١٣٠.

(٤) من شواهد سيبويه ٤٣٦/١، وصدره: يا اقرع بن حابس يا أقرع وينسب إلى جرير بن عبدالله البجلي، انظر أمالي الشجري ٨٤/١ وابن يعيش ١٥٨/٨ والمغني ٥٥٣/٢.

(٥) من سورة البقرة: ٢١٤.

(٦) انظر الكتاب ١٧/١.

(٧) صدر بيت للمتلمس، وعجزه: والحب يأكله في القرية السوسُ =

والأصل: آليت على حب العراق مع إمكان حمله على الاشتغال وهو قياسي
٨ ب بخلاف حذف الجار، لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه / ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر كلامِ الإبتداء، وما النافية، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ولذلك أيضاً جوز كثير من النحويين في مخصوص نعم، وبئس كونه خبراً لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ. والجملة خبر، وهو الحق، لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل.

تنبيه: أفهم قوله: وغير ظاهر أنه كان للفظ إعرابان أو وكل ظاهر فلا بُدَّ من ذكر الجميع، فتقول في الضمير المنفصل من نحو ﴿إنَّك أنْتَ السميعُ العليم﴾ [١] يحتمل ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، التأكيد خلافاً لابن الحاجب، والابتداء وهو أضعفها وفي «كان» من نحو ﴿إنَّ في ذلكَ لعبرةً لِمنْ كانَ له قَلْبٌ﴾ [٢] يحتمل ثلاثة أوجهٍ: النقصان، والتمام، والزيادة، وهو أضعفها، وفي نحو «طويلاً» من «سرتُ طويلاً» يحتمل أن يكون حالاً، ومفعولاً مطلقاً، أي سيراً طويلاً، وظرفاً، أي زماناً طويلاً، وفي «ركضاً» من نحو «جاء زيدٌ ركضاً» يحتمل الآخرين، وفي نحو «تجلى الشمس» يحتمل كون «تجلى» ماضياً تركت التاء من آخره لمجازية الثانية، وكونه مضارعاً وأصله تتجلى فحذفت إحدى تائيه، وبما ذكر يعلم فساد قول من استدرك على جواز نحو «قامَ هندٌ» بقول الشاعر [٣]:

تَمنَّى ابنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهما

= انظر الكتاب ١/١٧، والشعر والشعراء ١٣٥، والأغاني ٢٣/٥٤٥ وأمالي الشجري ١/٣٢٩، والمغني ٢/٦٠٠.

(١) من سورة البقرة: ١٢٧.

(٢) من سورة النازعات ٢٦.

(٣) صدر بيت للبيد وعجزه: وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مُضَرْ

انظر القصائد العشر ٥١٣ وفيه: تخاف ابنتاي، والمغني ٢/٥٦٩ والخزانة ٢/٢١٩.

بجواز أن يكون أصله «تتمنى» وقد ذكر في المغني من هذا النحو أنواع، وفي الذي ذكرته كفاية، ثم قال:

وكُنْ مراعيَ اختلاف الشرطِ في أبواب الإعراب فزهرهَا اقطفِ

المعنى: أنه يجب مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فمتى لم يتأملها معرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، وهذا الأمر وإن كان واضح الدخول في مراعاة الصناعة النحوية ذكرناه لفضل احتياج إلى تلك المراعاة، فلنذكر من ذلك أنواعاً:

الأول: اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن ثم خُطأ الزمخشري[1] بجعل «ملك»[2] بياناً، وكثير في جعل «الرجل» من نحو «جاء هذا الرجلُ» صفة، وسترى مافي ذلك إنْ شاءالله.

الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكير للحال والتمييز. «وأفعل من» ونعت النكرة ومعمولي «لا».

الثالث: اشتراطهم تعريفاً خاصاً في بعض ما شرطه التعريف كتعريف مالا ينصرف، إذ اشترطوا فيه تعريف العلمية وشبهها كما في «سحر» وأجمع» وكتعريف صفة الإشارة، وأيّ في النداء، إذ اشترطوا فيهما التعريف بأل الجنسية، وكذا فاعل نعم، وبئس، لكنها تكون مباشرة له، أو إلى ما أُضيف إليه بخلاف ما قبله، فالشرط فيهما المباشرة له.

الرابع: اشتراطهم الابهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

الخامس: اشتراطهم الاضمار في بعض المعمولات كمجرور «لولا» ومجرور

---

(١) الذي ذكر هذا هو ابن هشام انظر المغني ٢/٥٧٠.

(٢) يشير إلى قوله تعالى «ملك الناس إله الناس» من سورة الناس: ٢.

٩أ وَحْدَ، ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره، وكمجرور لبّى وسعدى / وحنانيْ، ويشترط لهن ضمير الخطاب، وكمرفوع خبر «كان» وأخواتها غير «عسى» فإنه إنما يرفع السببي لا الأجنبي، وكمرفوع «أفعل من» في غير مسألة الكُحْل وزيد، وله شرط الاستتار كفاعل قُم وأقوم، ونقوم، وتقومُ، والاظهار في بعضها كتأكيد الظاهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبين.

السادس: اشتراطهم الجملة في خبر أنَّ المفتوحة الهمزة إذا خففت، وخبر القول المحكي، وخبر ضمير الشأن وخبر أفعال المقاربة.

السابع: اشتراطهم الجملة الاسمية في بعض المواضع، كالجملة الواقعة بعد «إذا» و«ليتما» على الصحيح فيهما، والفعلية في بعضها كجملة الشرط غير «لولا» وجملة جواب «لو» و«لولا»، والجملتان بعد «لما» أو الجمل التالية أحرفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر «أنّ» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري [(١)] ومن تبعه.

الثامن: اشتراطهم الانشائية في بعض المواضع، كجواب القسم الاستعطافي، والخبرية في بعضها، وهو كثير كالصلة والصفة والحال، والواقعة خبراً لـ «كان» أو لـ «إنّ» أو لضمير الشأن، وقيل: لمبتدأ مطلقاً، وكجملة جواب القسم غير الاستعطافي.

التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن توصف، كمجرور «رُبّ» الظاهر و«أي» في النداء، والجماءَ في قولهم: جاءوا الجماءَ الغفيرَ وما وطىء به من خبر أو صفة، أو حال، ولبعضها أن لا توصف، كفاعل نعم وبئس، والأسماء المتوغلة في البناء، إلاّ مَنْ، ومَا، النكرتين، وألحق بهما «أيّاً» [(٢)] وكالضمير، وقيل يجوز نعته إن كان لغائب، والنعت لغير توضيح، وكمعمول الصفة المشبهة، قاله الزجاج

---

(١) انظر الكشاف ١/١٢٢، والمغنى ٢/٥٨٠.

(٢) في المغنى ٢/٥٨٧، وألحق بها الأخفش «أياً» نحو: مررت بأيّ معجب لك.

ومتأخرو المغاربة[1] قال في المغني: ويشكل عليهم الحديث[2] في صفة الدجال «أعورُ عينهِ اليُمنى» قال ياسين: وهو شاذ فلا يرد نقض.

العاشر: اشتراطهم الربط في بعض المواضع، وسيأتي، وفقده في بعضها كالجملة المضاف إليها نحو «يومَ قامَ زيدٌ» وقوله[3]:

مَضَتْ سنةٌ لعامٍ ولدتُ فيه

فنادر في نحوه، والصواب في نحوه التنوين، وجعل الجملة صفة.

الحادي عشر: اشتراطهم لبعض الأسماء أن تقطع عن الإضافة كـ«قبلُ، وبعدُ وغيرُ»، ولبناء بعضها الإضافة، كـ«أيّ» في حال حذف الصدر.

الثاني عشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون مكان كالعامل من وصف أو مصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل، أو يوصف بعده، وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها.

الثالث عشر: ايجابهم لبعض معمولات الفعل، وشبهه أنْ يتقدمَ كالاستفهام والشرط، وكم الخبرية، ولبعضها الآخر التأخر، إما لذاته كالفاعل أو لشبهه به كالنائب عنه، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب، أو لعارض معنوي كالفرق بين الفاعل والمفعول إذا خفي إعرابها ولا قرينة، وكالفرق بين الشرط والاستفهام في نحو «أكرم أيَّهم جاء» وكالفرق بين «أن» التوكيدية والترجية في نحو «عرفتُ أنَّك فاضلٌ» أو لعارض لفظي كمفعول ما اقترن بلام الإبتداء، أو لام القسم دَلّ على استفهام واستقبال.

---

(١) انظر المغني ٢/٤٦٠.

(٢) ينظر البخاري ٦٨، ومسلم: ١٠٠، وأحمد بن حنبل ١٣٢. في الفتن.

(٣) صدر بيت للنابغة الجعدي وعجزهُ: وعشرٌ بعد ذاك وحجتانِ

انظر الأغاني ٥/٦ وطبقات الشعراء ١٠٣، ومعجم الشعراء ١٩٥، والمغنى ٢/٥٩.

٩ب **الرابع عشر**: منعهم حذف بعض الكلمات / كالفاعل ونائبه، والجار وإبقاء عمله، إلاّ في مواضع تأتي إن شاءالله.

وايجابهم حذف بعضها كأحد معمولي «لاتَ». وأشار بقوله: فزهرها اقطفي، بكسر الطاء، إلى الإرشاد إلى تحصيلها والاعتناء بأمرها فإنها أجل من الأمور المهمات ثم قال:

وَوَهمٌ عندهُم الغفلةُ عن أن تنظرَ النظيرَ إنْ جاءَ وعَنّ

الوهم بالتحريك: الخطأ، والغفلة: الترك والنسيان، والمراد بالنظير المماثل في تأدية أصل المعنى. وعَنَّ: ظهر، والمعنى: أن الغفلة عن مراعاة النظير والإخراج على خلاف، فإنه خطأ عند أرباب الصناعة، فواجب على المعرب أن يراعيَ في كل ترتيب ما يشاكله فمتى أغفلها أخطأ كقول الزمخشري في ﴿ومُخرج الميّتِ مِنَ الحيّ﴾ [(١)] أنه عطف على «فالق الحب والنّوى» ولم يجعله معطوفاً على «يخرج الحيَّ مِنَ الميتِ» لأنَّ عطف الإسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله: «يُخرجُ الحيَّ مِنَ الميتِ، ويخرجُ الميتَ من الحيّ» بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك، وكقول مكي وغيره في قوله سبحانه ﴿ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً يَضلُّ بهِ كثيراً﴾ [(٢)] إنَ جملة «يضلّ» صفة «لمثلاً» أو مستانفة والصواب الثاني، لقوله تعالى في سورة المدثر ﴿ماذا أرادَ اللهُ هذا مثلاً، كذلك يُضلُّ اللهُ مَنْ يشاءُ﴾ [(٣)] وكقول بعضهم في ﴿ذلكَ الكتابُ لا رَيْبَ﴾ [(٤)] إنّ الوقف هنا على «ريب» ويبتدىء، «فيه هدىً للمتقين» ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة ﴿ألم تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من رَبِّ العالمينَ﴾ [(٥)] وكقول بعضهم

---

(١) من سورة الانعام: ٩٥.

(٢) من سورة البقرة: ٢٦.

(٣) من سورة المدثر: ٣١

(٤) من سورة البقرة: ٢.

(٥) من سورة السجدة: ٢

في ﴿ولَمنْ صَبَر وغَفَر إنَّ ذلكَ لمن عزمِ الأمورِ﴾ (١) إنّ الرابط الإشارة، وإنَّ الصابر والغافر جُعلا من عزم الأُمور مبالغة، وحينئذٍ فالرابط محذوف، أي، إنَّ ذلك منه.

تنبيهان:

الأول: من مراعاة النظير مراعاة القراءة، فإذا جاء إعراب في قراءة وفق قراءة أُخرى رجح كقوله سبحانه ﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ﴾ (٢) فإنه قيل: ولكنَّ ذا البرّ مَنْ آمنَ، وقيل « البرُّ برُّ مَنْ آمن » فإنه يؤيد الأول قراءة: ولكنَّ البار، وكقوله سبحانه ﴿ذلك هو الفضلُ الكبيرُ﴾ (٣) و ﴿جناتُ عَدنٍ يَدخلُونها﴾ (٤) فإنه قيل: إنّ « جنات » بدل من « فضل » والصواب أنه مبتدأ لقراءة بعضٍ بالنصب على طريقة التفسير.

الثاني: كما تراعى القراءة يراعى الرسم ومن ثم خُطىء من قال في « سلسبيلاً » إنها جملة أمرية، أي سل طريقاً موصلاً إليها، إلى العين، لأنها لو كانت كذلك لرسمت مفصولة، ومَن قال: خبران وهو باطل يرسم « إن » منفصلة وهذه متصلة، ومن قال في ﴿ولا الذينَ يموتونَ وهم كفّارٌ﴾ (٥) إنّ اللام للإبتداء، والذين مبتدأ والجملة بعده خبره وهو باطل الرسم، ولا من قالوا في ﴿وإذا كالوهُم أو وزنوهم يخسرونَ﴾ (٦) إنّه فيهما ضمير رفع مؤكد وهو باطل، فيرسم الواو فيهما بلا ألف بعدها، فالصواب أنه مفعول، ثم عطف على مجرور بمن فقال:

وعَدَم النَظَر والتنبّهِ ... لمن يرى مشتبهاً فانتبهِ

(١) من سورة الشورى: ٤٣.
(٢) من سورة البقرة: ١٧٧.
(٣) من سورة الرعد: ٢٣.
(٤) من سورة الشورى: ٢٢.
(٥) من سورة فاطر: ٣٦.
(٦) من سورة المطففين: ٣.

المراد بالنَظَر : التأمل ، والتنبه وبالمشتبه : المماثل ، فهو من المشابهة أو الاشتباه ، والمراد التشابه في هيأة اللفظ ، والمعنى : أن الغفلة عن عدم النظر والتأمل في ١٠أ الأمور / المشتبهات ، وهو خطل عندهم نحو قولك : زيدٌ أحصى مالاً ، فإن الأول على أن « أحصى » اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز ، والثاني على أن « أحصى » فعل ماضٍ والمنصوب مفعول ، ونحو « زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ » وزيدٌ رجلٌ صالحٌ » « فصالح » يحتمل أن يكون خبراً ثانياً ، وأن يكون صفة ، لأنَ ما قبله لا يكون خبراً على انفراده ، وستأتي لذلك زيادة بيان إن شاءالله .

ونحو « رأيتُ زيداً فقيهاً » ورأيتُ الهلالَ طالعاً » فالأولى علمية و« فقيهاً » مفعول ثانٍ ، والثانية بصرية ، و« طالعاً » حال ، ونحو : « أنا أُريَ الهلالَ طالعاً » « وزيدٌ أُريَ الهلالَ طالعاً » فإنَّ الأولى مضارع « رأى » متعدية إلى شيئين ، فالهلال وطالعاً مفعولاها الثاني والثالث والأول محذوف ، وهذا النحو كثير فلا تغفل ، ثم قال :

ثُمَّ اجتنبْ فذا مِنَ التخويلِ   عبارةَ التعقيدِ والتَطْويلِ

المراد بالتعقيد : كون الكلام معلقاً حتى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد المعني « بالتطويل : هو كون اللفظ زائداً على أصل المراد للفائدة وجملة « وذا من التخويل » معترضة بين الفعل ومفعوله ، والقصد بيان فضيلة اجتناب التعقيد والتطويل ، فإن ذلك من الفصاحة التي لا يخفى مكانها ، والتخويل : مصدر ، خوله ، يقال : خوله اللهُ المالَ أعطاهُ إياها ، والمعنى : أنه ينبغي للمعرب أن يجتنب من العبارات عبارتي التعقيد والتطويل بتمييز العبارات أوضحها وأخصرها فتقول في نحو « ضُرِبَ » فعل ماضٍ لم يسم فاعله ، ولا يقول : ما لم يسم لما لم يسم فاعله ، لطول ذلك وخفائه ، ويقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ، ولا يقول : مفعول ، ما لم يسم فاعله ، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو « أُعطيَ زيدٌ ديناراً » أي تريد مفعولاً « لأعطي » وأعطي لم يسم فاعله ، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلاّ على المرفوع .

وأعلم أنه يعاب على الناشىء في صناعة الإعراب أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ ولا يبحث عن خبره، أو ظرفاً أو مجروراً ولا يبحث عن تعلقه مع متعلقه، أو جملة ولا يذكر ذات محل أم لا أو موصولاً، ولا يبين صلته وعائده، وأن يقتصر في إعراب نحو «ذا أو الذي، والأفضل، وغلام زيد من نحو «جاء ذا أَم علي» أن يقول: «ذا» اسم إشارة أو موصول أو أفعل تفضيل، أو مضاف ومضاف إليه، فإن ذلك لا ينبيء عن إعراب، فالصواب أن يقول: «ذا» اسم إشارة في محل رفع مثلاً فاعل، ويقول: «الذي» اسم موصول في محل كذا، ونحو: الأفضل، فاعل الذي مثلاً مرفوع بالضمة وكذلك المضاف، تقول فيه، فاعل، أو مفعول، أو نحو ذلك، بخلاف المضاف إليه، فإنّ له إعراباً مستقراً، وهو الجر، فإذا قيل فيه مضافاً إليه علم أنه مجرور، ثم قال:

كـذا القـواعـدُ التي لم تُـرشـدِ ... إلى الصـوابِ نحو قَـولِ المُنشـدِ
وكـلُّ مـا مـن ظـرفٍ أو مجرورِ ... محلـهُ النصـبُ لَـدَى الجمهـورِ
إلاّ بـبـابِ المبتـدأ والنـائـبْ ... والفاعـلِ المجرور قـد يُصاحـبْ

التشبيه في الاجتناب، أي كذلك تجتنب القواعد التي لم تُرشِد بضم التاء وكسر الشين المعجمة، أي لم تهدِ، ولم تدل إلى الصواب، وهي كثيرة منها قول الراجز: وكُلّ ما من ظرف.... البيتين، ولاشتهارهما مع ما فيهما على أنهما لا يخلوان من فائدة خصهما بالذكر بقوله، وكل له: في محل نصب محكي بالقول ومعنى كون المجرور في محل نصب أن العامل يقتضي نصبه لو كان متعدياً. وقوله: إلاّ في باب المبتدأ، أي الخبر، ففيه اكتفاء، وأراد به ما يشمل الخبر والمبتدأ، إذ منه ما يقع مجروراً بحرف زائد أو شبهه، و«كلّ» لا في محل نصب.

وقوله: والنائب، أي وإلاّ في باب النائب عن الفاعل، فلا يكونان فيه في محل نصب، وأما الظرف فإنه حينئذٍ مرفوع اللفظ، وأما المجرور فلأنه في محل رفع، بمعنى أنَّ العامل لو كان متعدياً لرفعه هذا وفي البيتين أمور، وإن لم يكونا من القواعد المجرورة.

الأول: انه فعل للظرف في غير باب المستثنيات محلاً كالمجرور وهو باطل لاقتضائه عدم وجود الظرف أصلاً، إذ ما من ظرف إلاّ يقال: إنه في محل نصب على أنه مفعول فيه، فأين الظرف حينئذٍ وأما المجرور فلا ينازع في اثبات المحل لبعضه، ولا يقال، أي لو كان له محل لصح العطف عليه مراعاة، لأنا نقول: لا يلزم من وجود المحل صفة العطف عليه لما سيأتي إنْ شاءاللهُ من أنَّ الشرط في ذلك ظهوره في الفصيح.

الثاني: أنه جعل «كلاً» من الظرف والمجرور في باب الإبتداء لا في محل نصب، وهو في المجرور أقل لأنه في محل نصب باعتبار التعليق وأما في محل رفع باعتبار النيابة عن الخبر. فإنما هو الجار والمجرور معاً، كما أشار إليه الدماميني بقول بعض إنّ للجار والمجرور الواقع خبراً موضعين: رفع ونصب باعتبار التعليق والنيابة ليس على ما ينبغي.

الثالث: كان عليه إذا استثنى الواقع خبراً أن يستثني الواقع صفة وحالاً على أنَ فيهما ما في الخبر.

الرابع: كون المجرور في محل نصب على اطلاقه في غير ما استثنيناه باطل، بل إنما ذلك حيث طلبه العامل المقتضى تعدّيه إلى ذلك المجرور بما مطلق العامل حسبما يأتي إن شاءالله، على أنّ الانشغال في نحو هذا بمالا يبنى عليه حكم في كيفية التكلم ولا في تصحيح المعنى فضول وباطلة واشغال بما لا يعني، ثم قال:

ميز من الزوائدِ الأُصولُ

معرفة أحرف الزيادة وما هو كفيل به علم التصريف، والمراد هنا إيقاظ المبتدىء وتنبيهه حتى يكون على بصيرة، فلا يلتبس عليه أصلي بزائد فلو لم يتحرر من ذلك أخطأ خطأً فاحشاً كمن أعرب «ألهكم التكاثرُ» مبتدأ وخبراً، ظنهما مثل «المنطلقُ زيدٌ» وكمن استشكل بيت الشريف الرضي.

أبيتُ ريّانَ الجفونِ مِنَ الكرَى   وأبيتَ مِنْكِ بليلةِ الملسوعِ (١)

فقال: كيف ضم التاء من «تبيتُ» وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من «أبيتَ» وهو للمتكلم لا المخاطب؟ وإنما الخطاب في الأول مستفاد من التاء والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة.

١ ومما يتوهم أنه زائد وليس / به الواو في نحو: الهندات يَغزُونَ، لأنه يلتبس بواو: هم يغزُونَ، والياء في أنتِنَ تخشينَ وترمينَ، فإنه يلتبس بياء المخاطبة في نحو: يا هندُ تخشينَ وتَرمينَ، وهذه من المسائل التي ورّاها بعضهم على ابن خير ولم يجب عليها بشيء ولعله استسهلها.

وحاصل ذلك أن المضارع المعتل اللام إذا أُسند إلى الواو حذفت لامه لالتقاء الساكنين، ثم إن انكسر ما قبله ضم لها نحو: يَرْمُون، وإلاّ بقي على تحركه نحو: يَغْزُونَ ويَخْشَونَ، وإذا أُسند إلى ياء المخاطبة حذفت لامه أيضاً لما مَدَّ وكسر إذا ضُمَّ ما قبله لها نحو: تغزينَ، وإلاّ بقي نحو: ترمْينَ وتَرْضَيْنَ، وإذا أُسند إلى النون فليس فيه إلاّ تسكين آخره لاتصاله بها نحو: تعفونَ، وتَخشيْنَ وتَرْمَيْنَ، وإذا أُسند إلى الألف فهو كالصحيح، إلاّ أنَّ اللام تقلب ياءً نحو: تَخْشَيانِ، ثم قال:

وما لديهم مهملٌ من أُصولِ

ما عطف على الأُصول، أي قبل ميزان ما لديهم مهمل من الأُصول، أي مما لم يهمل، والمراد بالأُصول المباني والأوزان، فلا إيطاء، ومعرفة ما أُهمل من الأوزان مما ينبغي الاهتمام به وحفظه، فإنه أعظم قاعدة من قواعد اللغة، ولنذكر نبذة من ذلك.

---

(١) انظر الديوان ١٢٨، والمغني ٦٦٨/٢، فالفعل الأول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة، على قول الشاعر:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني   وبينكم المودةُ والإخاءُ

فاعلم أنه ليس في الكلام « فِعِلّ » بكسرتين صفة، ولا « فَعْلُول » بفتح فسكون كـ « صَعْفُوق » وتَعْضُوض، وإنما القياس الضم كالجمهُور، ولا يُفْعول بالضم وإنما القياس الفتح، ولا تُفعول بالضم إلاّ تُهلوك وتُؤثور، وإنما القياس الفتح. ولا مُفعُول بالضم إلاّ مفرد، قُرمُوز، ومغثور، ومُعمور، ومُنحور وإنما القياس الفتح، ولا « فاعِل » بالضم مطلقاً، ولا « فاعَل » بالفتح صفة، على أنه قليل في الأسماء كخاتِم، وطابَع، ودانق، في أليفاظ ولا « إفعال » بالكسر غير مصدر إلاّ إعصار، وإسنام، وإسكاف وإمخاض، وإبهام، وإنقاط، وعدّ إنسان منهم وهم.

ولا « أفعال » بالفتح غير جمع، إلاّ أنه قد وصف به المفرد نحو « نُطفة، أمشاج »[1] وفرقة أعشار، وثوبٌ أخلاق، في أليفاظ ذكرها السيوطي في المزهر[2]. ولا « مفعول » بالضم غير مصدر، ولا جمع غير سدوس، انتهى ولا « فَعول » بالفتح مصدراً إلاّ ولَوع، وقَبول، وطَهور. ووَدود، ووَقود ولا فُعّول بالضم مضاعفة إلاّ سُبّوح، وقُدّوس، وذرّوح، وشبّوط ولا « فُعيل » بالضم إلاّ « كوكبٌ دُرّيٌّ »[3] في لغة الهمز[4]، وإلاّ مُريئى. ولا « فَعيل » بالفتح، وما جرى على الألسنة من فتح ميم « مَريخ » فخطأ وإنما هو بكسرها كما في القاموس، وتشديد ياء الزبير والد عبدالرحمن بن الزبير بن باطيء، كما في ألسنة بعض خطأ، بل هو بتخفيفها، كما في القاموس*، ولا « أفعُل » بفتح الهمزة وضم العين غير جمع أعبُد، وأفكُل[5]، ولا « فَعلال » بالفتح غير المضاعف[6] إلاّ

---

(١) من سورة الإنسان: ٣.

(٢) المزهر ١٢٦/٢.

(٣) من سورة النور: ٣٥.

(٤) قراءة كسر الدال والهمزة هي قراءة أبي عمرو والكسائي، وقراءة ضم الدال هي قراءة حمزة، انظر القرآن للنحاس ٤٤٢/٢ والتيسير: ١٦٢.

(٥) انظر الكتاب ٣١٨/٢.

(٦) في الكتاب ٣٣٨/٢.. ولا نعلم على مثال فَعلال إلا المضاعف من بنات الأربعة...

* القاموس ٧٨/١.

صَلصال وخَرطال، ولا «فِعْلال» بالكسر مضاعف غير مصدر إلاّ الزلْزال ولا «فعويل» بفتح فسكون، قليل إلاّ سَرْويل، وهذا القدر في هذا المقام كافٍ، واستيعاب ذلك في علم التصريف، ثم قالَ:

ولا تَفُــهْ بما على حَــرْفٍ وضــعِ بلفظـهِ بـل اسمـه فـاسمـع وَطُعِ / ١١ب

يقال: فاه، يفوه، نطق، وطُع بضم الطاء وفتحها أمر من طاع ويطوع، ويطاع، بمعنى انقاد، والمعنى أن اللفظ اسماً أو حرفاً إذا وضع على حرف واحد، لا يعبر عنه بلفظه، بل إنما يعبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيه، فلا يقال في نحو: الباء والتاء من: «مررتُ بزيد» «ت» فاعل، ولا «ب» حرف جر، وإنما تقول: التاء أو الضمير فاعل، والباء حرف جرٍ.

وفهم من قوله: «وَضَعِ» إنه إذا وضع على أكثر سواء بقي على أصله أو عرض له ما أبقاه على حرف، لأنه لا ينتفع فيه التلفظ بلفظه فتقول في نحو: قِ نفسك ـ «قِ» فعل أمر، والمسموع من هذا أفعال أشار إليها البطليوسي في أبياته المشهورة وهي [1]:

إني أقــول لمن تُـرجى شفــاعتُــهُ قِ المستجيرَ قيـاهُ قــوهُ قــي قين

إلخ القصيدة، وقد نظمت ما نظمته مع زيادة في بيتين بقولي:ـ

وكـلّ مــا يبقــى على عينٍ فَقَــط في أمــر مفــردٍ وغيرهــا سَقَــط
وقِ ولِ وشِ ورِ وعِ ونِ ودِ وإي وجِ وفِ[1]

وتقول أيضاً في فاعل «قِمنا» ناء فاعل، ولا تقول النون والألف، وكذا في هل، ومن، وعن، وسوف، وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيس من قولهم: الألف واللام كراهية الإطالة.

---

(١) ذكر هذا البيت الخضري في حاشيته ١/٣١.

(٢) ذكر الخضري في الحاشية عشرة أبيات في كل بيت فعل من هذه الأفعال.
انظر هذه الأبيات ١/٣١، قي، لي، شي، دي، ري، عي، إي، ني، في، جي.

قواعد في الضمير: ذكر في هذا الباب نفائس تتعلق بالضمير لا ينبغي للمعرب الخلو منها فقال:

وفَعَلَتْ ونحوه كفاعلة ... في جمع كثيرةٍ لغير العاقلةِ
أولى وبالعكس سوى ما ذكرا ... إلاّ الذي لعاقلٍ وذِكرا

اعلم أن غير المذكر العاقل أربعة أنواع: لأنه إما لعاقلة أو لغيرها أو للقلة أو للكثرة، إما جمع غير العاقلة في الكثرة فإفراد الضمير العائد عليه أولى من جمعه، كقوله سبحانه ﴿والبُدْنُ جعَلْنَاها﴾ [1] الآية، و﴿وجوهٌ يومئذٍ خَاشِعةٌ﴾ [2] و﴿اللهُ الذي يُرْسلُ الرِّياحَ فتثيرُ سَحاباً﴾ [3] وذلك كثير، ويقل جمعه كقوله تعالى ﴿وله الجوارِ المُنشآتُ﴾ [4] و﴿ومن آياتهِ الجوارِ﴾ [5] الآية، وإلى هذا أشار بقوله: و« فَعَلَتْ ».

ونحو: أي، وإفراد الضمير العائد على جمع الكثرة لغير العاقلة أولى سواء كان مع الفعل ﴿اللهُ الذي أرسلَ الرياحَ فتثير سَحاباً﴾ [6] وقوله ﴿إذا أَقَلَّتْ سَحاباً﴾ [7] أو مع الوصف نحو ﴿فيها سُررٌ مرفوعةٌ﴾ [8] الآية. أو مع الحرف ﴿إنَّ عِدةَ الشهور﴾ [9] الآية. وأمَّا سواه وهو جمع العاقلة مطلقاً، وجمع غيرها في القلة فهو بالعكس أي، جمع الضمير العائد عليه أولى، فنحو قوله تعالى ﴿والوالداتُ يرضعنَ﴾ [10] و﴿حورٌ مقصوراتٌ﴾ [11] الآية، كثير ونحو ﴿أزواجٌ مطهرةٌ﴾ [12] قليل، ونحو ﴿أياماً مَعدوداتٍ﴾ [13] ﴿ولا تظلموا فيهنَ أنفسَكُم﴾ [14] كثير ونحو ﴿أيامٌ مَعْلُوماتٌ﴾ [15] قليل، ولما كان قوله: سوى ما ذكر...

---

(١) من سورة الحج، ٣٦.
(٢) من سورة الغاشية: ٢.
(٣) من سورة الروم: ٤٨.
(٤) من سورة الرحمن: ٢٤.
(٥) من سورة الشورى: ٣٢.
(٦) من سورة الروم: ٤٨.
(٧) من سورة الاعراف: ٥٧.
(٨) من سورة الغاشية: ١٣.
(٩) من سورة التوبة: ٣٦.
(١٠) من سورة البقرة: ٢٣٣.
(١١) من سورة الرحمن: ٧٢.
(١٢) من سورة البقرة: ٢٥.
(١٣) البقرة: ١٨٤.
(١٤) التوبة: ٣٦.
(١٥) البقرة: ١٠٣.

شاملاً لجمع المذكر العاقل أخرجه بقوله: إلاّ الذي لعاقلٍ...

وذكر من التذكير ضد التأنيث حال من فاعل الصلة إلاّ، أي إلاّ جمع المذكر العاقل، فليس في ضميره إلاّ المطابقة.

تنبيه: في محل وجوب تذكير جمع المذكر العاقل / ما لم تلحق فعله المسند ١٢أ إليه تاء التأنيث، إلاّ ويجب التأنيث، تقول: قام الرجالُ إلى إخوانهم وقامتِ الرجالُ إلى أخواتها، قاله ياسين عن ابن الدهان (١)، ثم قال:ـ

والأصلُ أنْ تتحد الضمائرْ ... في مرجع خوفاً للبسٍ صائرْ
وأنْ لأقربٍ يَعودُ أبدا ... إنْ لم يكنْ تلو مُضافٍ قد بَدَا

ذكر في هذين أصلين: الأصل الأول: أن تتحد الضمائر، وتتوافق في المرجع حذراً من الالتباس بوقوع التشتيت. ولهذا لما جوز بعضهم في ﴿أنْ اقذفيهِ في التابوتِ فاقذفيهِ في اليم﴾ (٢) أنَّ الضمير في «أن اقذفيه» في الثاني للتابوت، والأول لموسى، عابه الزمخشري وجعله «تنافر المخرجان» للقرآن عن إعجازه فقال: والضمائر كلها راجعة إلى «موسى» ورجوع بعضها إلى موسى وبعضها للتابوت هجنة، مما يؤدي إليه من تنافر النظم الذي هو إعجاز القرآن ومراعاة لهم ما يجب على المفسر، وقال في ﴿لتؤمنوا باللهِ ورسولهِ وتعززوه وتوقروهُ وتُسبحوهُ﴾ (٣) الضمائر لله (٤)، والمراد «بتعزيز» تعزيز دينه ورسوله، من فرق الضمائر فقد أبعد، وقد يخرج عن هذا الأصل كما في قوله تعالى ﴿وَلاَ تَستفتِ فيهم منهم أحَداً﴾ (٥) فإنَّ ضمير «فيهم» لأصحاب الكهف، و«منهم» لليهودِ، قاله ثعلب والمبرد (٦).

---

(١) انظر الفصول ورقة ١٢٦أ.

(٢) من سورة طه: ٣٩.

(٣) من سورة الفتح: ٩.

(٤) انظر الكشاف: ٢/١٣٥.

(٥) من سورة الكهف: ٢٢.

(٦) انظر الكامل ١١٨٢ ومجالس ثعلب: ٢٨٤.

ومثله ﴿ألاّ تنصروهُ﴾ [1] الآية، وفيها اثنا عشرَ ضميراً، كلها للنبيّ ﷺ إلاّ ضمير «عليه» [2] فلصاحبه، كما نقله السهيلي عن الأكثرين لأنه ﷺ لم تتنزل عليه السكينة، وضمير «أيده» جعل اللهُ تعالى الأصل الثاني عوده على أقرب مذكور، ومن ثم أخر المفعول الأول في قوله تعالى ﴿وكذلكَ جعَلنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدوّاً شياطينَ الإنسِ والجنِّ يُوحي بَعضُهم إلى بعضٍ﴾ [3] ليعود الضمير عليه لقربه، ومحل عوده على القريب دون البعيد ما لم يكن القريب مضافاً إليه، فالأصل أن لا يعود على القريب، أي المضاف إليه، بل على البعيد الذي هو المضاف، لأنه المحدث عنه نحو: ﴿وإنْ تعدوا نعمةَ اللهِ لا تَحصوهَا﴾ [4] وهذا محترز قولنا:

إنْ لم يكن تلو مضافٍ قد بَدَا

ومضاف إليه ففيه اكتفاء، وربما جاءَ عائداً على المضاف إليه نحو: ﴿إلى إلهِ مُوسى وإني لأظنُّه كاذباً﴾ [5].

وقوله: ضائر، اسم فاعل من ضاره يضوره، ويضير ضوراً وضيراً بمعنى: ضرَّ، والالتباس: الاشتباه، والاختلاط، وما أحسن قول ياسين في الفرق بينه وبين الإجمال ونصّه:

والفَـــرقُ بين اللبسِ والإجمالِ ... مما بـــهِ يُهتم في الأقـــوالِ
فـاللفـظُ إنْ أُفهـمَ غيرَ القصـدِ ... فـاحكم على استعمالـه بـالـردِّ
لأنّـــهُ اللبس وأمّـــا المجمـــلُ ... فهـو الذي يفهمـه مَـنْ يَعْقِـلُ

---

(١) من سورة التوبة: ٤٠.
(٢) يشير إلى قوله تعالى ﴿فانزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها﴾.
(٣) من سورة الانعام: ١١٢.
(٤) من سورة غافر: ٤٣.
(٥) من سورة ابراهيم: ٢٤.

وذاكَ أن لا تَفْهـمَ المخـالِفَـا ... ولا سـواهُ بـل تَصيرُ واقِفاً / ١٢ب
وحكمـه القبـول في الموائِـد ... نظماً فخذ مـن أعظـم العـوائـدِ

ولما كان الأصل في الضمير أن يعود على ما قبله لفظاً ورتبةً أو أحدهما فقط، نبّه على مواضع عائدها على ما تأخر لفظاً ورتبةً على خلاف الأصل فقال:

وربّما عـادَ على مـا بعـدَهْ ... لفظاً ورتبةً فأحصِ عَـدَهْ
ففـي التنـازع ورُبَّ والبـدل ... ونِعْمَ والشأن ومَـنْ زاد عُـزِل

ذكر خمسة مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

الأول: باب التنازع، وذلك حيث يكون العمل للثاني، الأول طالب لرفع المتنازع فيه كقوله (١):

جَفَـوني ولم أَجْـفُ الأخلاءَ إنَّني ... لِغيرِ جميـلٍ مِـنْ خَليليَ مُهمِـلُ

والكوفيون (٢) يمنعون ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل فراراً من الإضمار قبل الذكر، وقال الفراء، يضمر ويؤخر عن المفسر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع فهو عنده فاعل بها، وسيأتي إن شاء الله. إنَّ البصريين (٣) لا يرون عمل عاملين في واحدٍ.

الثاني: أنْ يجر بـ« رُبَّ » وحكمه لزوم الإفراد والتذكير، والتفسير بالتمييز كقولهِ (٤):

رُبَّ فتيـةٍ دَعـوتُ إلى مـا ... يُورثُ المجدَ دائباً فأجابـوا

---

(١) لم ينسبه أحد، انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٤٥/٢ والمغني ٤٨٩/٢ وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢، والعيني ١٤/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٦٤٧/٢، والمغني ٤٨٩/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك ٦٤٥/٢.

(٤) لم ينسب هذا البيت: انظر المغني ٤٩١/٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢ والأشموني ٢٨٦/٣.

وأجاز الكوفيون[1] مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

الثالث: البدل، والمراد أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له «كضربتهُ زيداً» قال ابن عصفور[2]: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك[3]، ومما خرجوا على ذلك قوله: اللهمّ صل عليه الرؤوفِ الرحيمِ[4].

وقال الكسائي[5]: هو نعت، والحق أنّ الضمير لا ينعت ـ كما تقدم ـ وقولهم: «قاما أخواكَ» وقاموا أخوتُكَ، وقُمنَ نسوتُكَ وقيل: على التقديم والتأخير. وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامتْ هندٌ، وهو المختار.

الرابع: نِعْمَ وبئس وما جرى مجراهما، ففيه اكتفاء واستغناء بأحد المتماثلات، وشرط هذا الضمير الاستتار والإفراد، إن ثني أو جمع تمييزه، والأصح جواز حذف تاء التأنيث لفعله إذا فسّر بمؤنث، ولا يفسر إلاّ بتمييز وتأخيره عن العامل واجب اجماعاً وأما عن المخصوص فمذهب سيبويه[6] والبصريين المنع، ومذهب الكوفيين[7] الجواز إلاّ الفراء، فعنده قبيح، وعن السكاكي أنّ الفعل مسند للإسم الظاهر، ولا اضمار، والمنصوب تالٍ.

الخامس: ضمير الشأن وأُضيف إليه تفسيره لما يدل عليه وهو الجملة كما ينسب إلى القصة، وهو بمعنى الشأن، ويسمى أيضاً ضمير الجمهور وهو ما فسر

---

(١) انظر المغني ٢/٤٩١.

(٢) انظر المقرب ١/١٢٧.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٢٧

(٤) انظر المغني ٢/٤٩٢.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٩٢.

(٦) انظر الكتاب ١/٣٠٠.

(٧) انظر الانصاف ١/١١١ وشرح الكافية لابن مالك ١/٢٤٥.

بجملة ولا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه، ولا يعمل فيه إلاّ الإبتداء وناسخه، ويلزم الإفراد، فإن صدرت الجملة بمؤنث رجح تـأنيثه بـاعتبـار القصة على تذكيره باعتبار الشأن وفائدته الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه بذكر مبهم أولاً / ثم يفسر. ١٣أ

تنبيه: قال في المغني: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن فلا ينبغي أن يحمل عليه[١] وقولنا: ومَنْ زاد عَدَل..

أي: عن طريق الصواب، بمعنى: حاد، إشارة لرد ما أجازه الأخفش وأبو الفتح والطوال[٢]. من اتصاله بالفعل مقدماً يفسره المفعول متأخراً نحو «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً» إذ الجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو «وإذا ابتلى ابراهيمَ رَبُّهُ»[٣] ويمتنع بالاجماع نحو «صاحبُها في الدارِ» لاتصال الضمير بغير الفاعل، ويرد ما زاده الزمخشري من تفسير الضمير مبتدأ بخبره المفرد نحو قوله تعالى ﴿إن هي إلاّ حياتنا الدنيا﴾[٤] قال: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلاّ بما يتلوه في بيانه وأصله أنَّ الحياة إلاّ حياتنا الدنيا ثم وضع «هي» موضع الحياة لأنَّ المستثنى يدل عليها ويُبينها، إذ الحق ما ورد من ذلك إما ضمير شأن كما:

«هي النفسُ تحمِلُ ما حُمِّلتْ»[٥]

وهي العربُ تقولُ ما شاءت، أو ضمير ما دَلّ عليه السياقُ ثقة بفهم السامع كالمسألة السابقة ونظيرها ﴿كُلّ مَنْ عليها فانٍ﴾[٦] ﴿ما تُركَ على ظهرِها﴾[٧]

---

(١) انظر المغني ٢/٤٩١.

(٢) انظر المغني: ٢/٤٩٢.

(٣) من سورة البقرة: ١٢٤.

(٤) من سورة الانعام: ٢٩ وانظر الكشاف ١/١٣٦.

(٥) نصف بيت ذكره ابن هشام في المغني ٢/٤٨٩ ولم يكمله أو ينسبه.

(٦) الرحمن: ٢٦.

(٧) فاطر: ٤٥.

أي الأرض أو الدنيا، فعود «هي» على الحياة لفهمها من السياق ولا لدلالة الخبر عليها، على أنَّ عوده على الخبر بالمنع أشبه، كما يشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشريعة، إذ المراد من الضمير مطلق الحياة لا الحياة الدنيا فتأمل، فإنْ قلت: هذه الضمائر التي يحصل تفسيرها بما بعدها نكرة أو معرفة؟

قلت: هي بالنكرة أنسب عند النحاة، إنها معرفة تعريف أنقص مما ذكر مفسره قبل، فإن قلت: كيف يضم تعريفها عندهم مع أنَّ فيها إبهاماً قبل مجيء المفسر كالنكرة؟

قلت: خبر إنَّ ما فاته بذكر تفسيره بعده، فلا فصل، فهو كالمضاف المكتسب التعريف بالمضاف إليه، ثم قال:

وإنْ على غير الذي لـــه جَـــرَى لفظٌ فـابـرز مـا بـه تُفسَّـرا

المعنى: أنَّ اللفظ إذا جرى في اللفظ على غير ما هو له، فإن جيء به خبراً لذي خبر أو حالاً لذي حال، وليس معناه حاصلاً لما جرى هو عليه فلا بُدَّ من ابراز الضمير الذي تحمله سواء كان وصفاً أو فعلاً، كما للمرادي والدماميني وابن مالك في شروح التسهيل، بتخصيص بعض لذلك بالوصف دون الفعل قصور، ولذا عبرنا باللفظ الشامل لهما. واطلاق القول في الإبراز هو مذهب البصريين (1)، ووافقهم الكوفيون (2) إذ لا لبس، وعلى قولهم: أُختير في قوله تعالى: ﴿خالداً﴾ من ﴿ندخلهُ ناراً خالداً فيها﴾ (3) كونه صفةً لـ«نار» وعند البصريين أنه حال من المفعول الأول، وجعلوا من جزئيات القاعدة بينما جرت العادة بالمطاوحة به وهو:

كيف أشكو لك ما حَلَّ بنا أنا أنتَ الضاربي أنت أنا (4)

(1) انظر شرح ابن عقيل ٢٠٧/١.

(2) انظر امالي الشجري: ٢١٤/١.

(3) من سورة النساء: ١٤.

(4) لم يعرف قائل هذا البيت.

قال: ليس إعرابه الأول مبتدأ أول، و« أنتَ » الأول مبتدأ ثانياً، وأل مبتدأ ثالثاً وهو نفس « أنا » وصلتها، أعني: « ضاربي » / نفس « أنت » الذي، هو ١٣ب المبتدأ الثاني، فلما وقعت الصلة ضميراً يعود على غير « أل » برز الضمير وانفصل وهو « أنت » المذكور ثانياً، و« أنا » الأخير خبر عن « أل » في الضاربي، وهو وخبره خبر عن « أنتَ » الأول و« أنت » الأول وخبره خبر عن « أل » فعائد المبتدأ الأول « أنا » المذكور آخراً، وعائد المبتدأ الثاني « أنت » المذكور ثانياً والعائد على « أل » الياء في اسم الفاعل باعتبار المتكلم ولو حمل على اللفظ لقال الضاربه، كما تقول: « أنا الذي ضربتني يا زيدُ » وأنا الذي ضربتُه.

هو الذي أشار إليه ابن الخباز، وكأنه يريد بالربط « بأنا » وأنت، إعادة المبتدأ بلفظه، وفيه أنه لا يحسن إلاّ في مقام التفخيم. وأقول: الإعراب أن يكون « الضاربي » خبراً عن « أنت » جارياً على ما هو، والضمير البارز وهو « أنت » توكيد للمتصل الذي تحمله الوصف، و« أنا » توكيد للياء، من التوكيد بضمير الرفع المنفصل، فليس هو حينئذٍ من القاعدة.

قواعد في المعرف بـ« أل »: **إحداهن** في إعراب المعرف بها تلو الإشارة

والثانية: في إبطالها القلة إذا دخلت على جميعها.

والثالثة: في تعريف العدد، فأشار إلى الأول بقوله:

وإنْ تـرَ الجامـدَ مقـرونـاً بـأَلْ   تلـو إشـارةٍ فعطفـاً أو بَـدَلْ

المعنى: أنَّ الاسم الجامد المعرف بأل إذا وقع بعد اسم الإشارة أي: وليس مخبراً عنه، فهو عطف بيان أو بدل، ولا يصح أن يكون نعتاً لعدم الاشتقاق، فقول ابن عصفور (١): أجازوا في نحو: « مررت بهذا الرجل » كون الرجل نعتاً وكونه بياناً مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف، وفي النعت ألاّ يكون أعرف وغير محتاج « أل » الذي يجاب بأنّه إنْ قدر بياناً قدرت « أل » فيه

---

(١) انظر المقرب ١٥٦/١.

لتعريف الحضور، وإنْ قدر نعتاً قدرت فيه للعهد، على أن شرط الأخصية في البيان وهم. قال ابن مالك: توهم أكثر النحويين أنَّ عطف البيان لا يكون إلاّ أخص من متبوعه، وليس كذلك، فإنّه في الجامد بمنزله النعت في المشتق[1]، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هدى ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذلك ابن جني، قال في المغني[2]: وكذلك الزجاج والسهيلي، وأما تسمية سيبويه[3] له نعتاً فللتسامح، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة وأفهم ضمن قولنا: الجامد أنَّ المشتق كـ« جاء هذا العاقلُ » لا يكون كذلك، وهو نعت بلا خلاف، وأشار إلى الثانية بقوله:

إبطـــالُ قلـــةِ لما قـــد دَخَلا   عليـــهِ نحو حـــازَ الابـــرارُ العُلاَ

محل هذا مقام العموم وذلك حيث لا عهد، والمعنى: أنَّ « أل » المعرفة إذا دخلت على جمع قلة، وذلك جمع السلاسة مطلقاً، وأفعلة، وأفعُل وفِعلة، وأفعال، فإنها تبطل قلته وتجعله دالاً على الكثرة فيستوي الصلحاء والصالحون.

وهذا ما أجاب به إمامُ الحرمين / عن سؤال حاصله أنَّ جموع القلة العشرة فما دونها، فكيف يجتمع مع قول الأصوليين إنَّ صيغة المؤمنين والمحسنين ونحوهما للعموم؟ ١/أ

وحاصل الجواب أنَّ كلام النحاة في الجمع المذكر وكلام الأصوليين في الجمع المعرف نقله الكمال، ليس ابن أبي الشريف، وهذا على إفراد الجمع العام [ما أفاد إلاّ الجموع][4] قال السعد: وعليه أئمة الأصول والنحو، ودَلَّ عليه الإستقراء، وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو ﴿أعلمُ غَيْبَ السّموات﴾[5] و ﴿عَلَّمَ آدمَ الأسماءَ كلَّها﴾[6] ﴿وإذْ قُلنا للملائكةِ اسجدوا

---

(١) انظر شرح الكافية ١١٩٢/٣.

(٢) انظر ٤٥٥/٢.

(٣) انظر الكتاب ٩٤/١.

(٤) ما بين المعكوفتين جملة مضطربة.

(٥) البقرة: ٣٣.

(٦) البقرة: ٣١.

لآدمَ﴾ (١) ﴿واللهُ يحبُّ المحسنينَ﴾(٢) ﴿وما هيَ مِنَ الظالمينَ ببعيدٍ﴾ (٣) ﴿وما اللهُ يريدُ ظلماً للعالمينَ﴾ (٤) إلى غير ذلك، ولهذا صَحَّ بلا خوف: جاءني القومُ والعلماءُ إلاّ زيداً أو الزيدين، مع امتناع قولك «جاءني كلُّ الجماعة إلاّ زيداً» على الاستثناء المتصل، وأشار إلى الثانية بقوله:

وإنْ تُعرّفْ عَدَداً مضافاً ... بأل للاخرِ آجعلْهُ مُضافا

وإنْ يكنْ مُركباً فالصدرُ قَطْ ... عَرِّفْ ومن عجز يُريدُ ما سقط

الآخر: المضاف إليه، والعَجز مثلثة الأول آخر الشيء، والمراد: آخر المركب، والمعنى إذا أردت تعريف المفرد المضاف عرفت المضاف إليه لا المضاف وحده، أو مع المضاف إليه، وما شذّ سماعه نحو: الثلاثة الأثواب، لا يقاس عليه خلافاً للكوفيين، وإذا تعددت الأضافة عرف الآخر نحو: ثلاثمائة ألف الدرهم.

وإذا أردت تعريف العدد المركب عرفت صدره فقط وهو القياس، وقد يعرف الصدر والعجز على ضعف، وجاز ذلك مع أنهما كآسم واحد، لأن الأفراد فيهما ملحوظ من قبل أنه اغتفر فيهما توالى ست حركات في: أحَدَ عَشَرَ، وأربعةَ عشر، وثمانية عشر، وتوالى خمس حركات في ثلاثة عشر لما فوقها بسوى ما ذكر، فكما لحظ فيها الأفراد من هذا الوجه جاز أن يلحظ من وجه آخر، قال «في شرح الكافية» وإياه عنيت بقولي: فيمن عجز إلخ..

قواعد في الآسم إذا تكرر: أي فهل الثاني هو الأول معنىً أو غيره؟ وهي كثيرة النفع، وقد جرت القوم غير مجرورة، وذكرناها على وجه الضبط والسلامة من الخلل وحاصلها أنَّ الاسمين اللذين تكرر أولهما فلهما أربعة أحوال:

---

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) البقرة: ٣٤.

(٣) هود: ٨٣.

(٤) آل عمران: ١٠٥.

لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس، أشار إلى الحالة الثانية بقوله:

والأصـــلُ أن يُكـــررَ المنكـــرُ والاختلافُ غـالبـاً لا ينكـرُ

المراد بالتكرر هنا كون الآسم مذكوراً مرتين أو أكثر في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل. بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر أوله بقوله تعلق ظاهر أو تناسب واضح. والمعنى: إذا ذكر نكرة أولاً وثانياً. فالأصل أن يكون الثاني غير الأول، لأنه لو كان / إياه لكان إعادة الثاني وضع موضع المضمر، وهو خلاف الأصل. فلو قلت اشتريتُ فرساً ثم بعتُ فرساً، كان الثاني غير الأول، فمن ذلك قوله تعالى ﴿غُدوها شَهرٌ ورواحُها شهر﴾ [1] وشرط الطيبي في هذه القاعدة، ألا يقصد التكرار وجعل منه قوله تعالى ﴿وهَو الذي في السَّماء إلهٌ وفي الأرضِ إلهٌ﴾ [2]

فأنَّ فيه نكرتين، والثاني هو الأول، والذي استدعى هذا التكرار مقام تنزيهه تعالى عن نسبة الولد.

وقولنا: غالباً، إشارة إلى الأصل أكثر لا لازم، خلاف ما أطلقه أكثر النحاة ومن غير الغالب قوله تعالى ﴿يسألونَكَ عن الشهرِ الحَرامِ قتالٍ فيهِ، قُلْ قتالٌ فيهِ كبيرٌ﴾ [3] فأنَّ الثاني هو الأول إلاّ أن يقال: إنَّ أحدهما محكي من كلام السائل، والآخر محكي من كلام المجيـب، وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد ومنه أيضاً ﴿اللهُ الذي خَلقكم مِنْ ضَعَفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوةً، ثُمَّ جَعَلَ بَعْدَ قُوةٍ ضَعْفاً وشَيْبَةً﴾ [4] فأنَّ الثاني من الضعف والقوة هو الأول منهما، وإنما ضعف الآخر فانه على الأصل الكثير المراد منه الهرم، ومما قبله النطفة، وجعل في الأتقان الآية من الأصل، فجعل المراد بالضعف الأول النطفة، وبالثاني الطفولية، وبالثالث الشيخوخة، وأغفل ذكر القوتين.

---

(١) سبأ: ١٢.
(٢) الزخرف: ٨٤.
(٣) البقرة: ٢١٧.
(٤) الروم: ٥٤.

وقولنا : لا ينكر : صفة لغالب ، ثم أشار إلى الحالة الثالثة بقوله :

والأصلُ إنْ يكُنْ ثانياً يقفو مُعَرفاً عَلَى الدَليلِ الوقفُ

يقال : قفاه يقفوه إذا تبعه ، والمراد بالدليل ، القرينة الدالة على أن المراد من الثاني الأول أو عكسه ، والمعنى : أن الاسم إذا ذكر أولاً معرفة ثم ذكر آخراً نكرة ، فالأصل أنْ يتوقفَ فيه على القرينة الدالة على التغاير ، أو الاتحاد ، فمن الأول : ﴿ويومَ تقومُ الساعةُ يُقسمُ المجرمونَ ما لبثُوا غَيْرَ سَاعةٍ﴾ (١) ﴿يَسأَلُكَ أَهْلُ الكتَابِ أنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهم كِتَاباً﴾ (٢) ﴿ولقد آتينا موسى الهُدى وورثنا بني إسرائيلَ الكتابَ هُدىً﴾ (٣).

قال الزمخشري : المراد بالهدى جميع ما أتيه من الدين والمعجزات والشرائع والمراد بـ « هُدىً » الإرشاد . وأنشد في الأساس (٤) :

دَعْ عنكَ سلمى قد أتى الدهرُ دونها وليسَ على دهرٍ لشيء مَقُولُ

ومنه (٥) :

إذا الناسُ ناسٌ والزمانُ زَمَانُ

ومن الثاني قوله سبحانه ﴿ولَقَد ضربنا للناس في هذا القرآن من كُلِّ مَثَلٍ لَعَلهم يتذكرونَ قُراناً عربياً﴾ (٦).

وقول الزماني : (٧)

عَفَونا عن بني ذُهلِ وقلنا القَومُ إخوانُ
عَسَى الأيامُ أن يُرْجِعْـ ـنَ قَومَاً كالذي كانوا

(١) الروم : ٥٥ .

(٢) النساء : ١٥٣ .

(٣) غافر : ٥٣ .

(٤) انظر أساس البلاغة ، ٦٦٢ . ورواية الشطر الثاني : وليس على دهر لشيء معولُ .

(٥) صدر بيت عجزه : بلاد بها كنا ونحن نحبها إذا الناس..
انظر الأغاني ١٠٥/٢١ والمغني ٦٥٧/٢ . ولم ينسب لأحد .

(٦) الزمر : ٢٧٠ .

(٧) انظر الحماسة ٢١/١ . والمغني ٦٥٦/٢ . والخزانة ٥٧/٢ .

وقولنا: على الدليل متعلق بالوقف، ولا يقدح فيه أنه مصدر إذ يستعمل في الظروف كثيراً، كما يأتي إن شاء الله. على أنه نص في المغني على أن المصدر إذا لم ينحل لا يعمل في الظرف المتقدم. ثم أشار إلى الحالة الأولى والرابعة بقوله:

وفي سوى ذين الأصح أنه عيناه غالباً محققنه

أي. فإن كانا معرفتين أو الثاني فقط، فالأصح اتحادهما غالباً. فمن الغالب في الأول ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عَلَيهم﴾ (١) ﴿فاعبدِ الله مخلصاً له الدينَ﴾ (٢) ﴿ألا للهِ الدينُ الخالصُ﴾ (٣) ﴿وجَعَلُوا بينَهُ وبينَ الجنَّة نسَباً ولقد علمتِ الجنَّةُ﴾ (٤) ﴿وقيهم السيئاتِ ومَنْ تقِ السيئاتِ﴾ (٥) ﴿لعلي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السمواتِ﴾ (٦) ومن غير الغالب فيه ﴿هَلْ جزاءُ الإحسان إلاّ الاحسانُ﴾ (٧). فإن الثاني غير الأول إذ الأول العمل والثاني الثواب، ﴿إنَّ النفسَ بالنفس﴾ (٨) أي القاتلة بالمقتولة. وكذا باقي الآية ﴿هَل أتى على الإنسان حينٌ مِنَ الدهرِ﴾ (٩) الآية فإن الأول آدم. والثاني ولده.

وكذلك ﴿أنزلنا إليكَ الكتابَ فالذين آتيناهم الكتابَ يؤمِنونَ﴾ (١٠) فإن الأول القرآن والثاني التوراة أو الإنجيل.

ومن الغالب في الآخر ﴿أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعونُ الرسولَ﴾ (١١) ﴿فيها مصباح، المصباحُ في زجاجةٍ الزجاجة كأنها كوكبٌ دريٌّ﴾ (١٢) ﴿إلى صراطٍ مستقيم صراطِ اللهِ﴾ (١٣) ﴿وما عليهم من سبيل إنما السبيلُ﴾ (١٤) ومن غير الغالب فيه: ﴿أن يُصلحا بينهما صُلحاً والصُلحُ خيرٌ﴾ (١٥) ﴿ويؤتي كُلَّ ذي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ (١٦)

---

(١) الفاتحة: ٦.
(٢) الزمر: ٢.
(٣) الزمر: ٣.
(٤) الصافات: ١٥٨.
(٥) غافر: ٩.
(٦) غافر: ٣٦.
(٧) الرحمن: ٦٠.
(٨) المائدة: ٤٥.
(٩) الإنسان: ١.
(١٠) العنكبوت: ٤٧.
(١١) المزمل: ١٦.
(١٢) النور: ٣٥.
(١٣) الشورى: ٥٣.
(١٤) الشورى: ٤١.
(١٥) النساء: ١٢٨.
(١٦) هود: ٣.

﴿ويزدكم قوةً إلى قوتكم﴾[1] ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾[2] ﴿زدناهم عذاباً فوق العذاب﴾[3] ﴿وما يتبع أكثرهم إلاّ ظناً إنَّ الظن﴾[4] وقولنا: الأصح إنه إلخ.. إشارة إلى رد ما أطلقه القوم أو جلهم في النوعين من الأتحاد، والحق ما ذكرناه، وإلا كانت القاعدة غير محررة لآنتقاضها بما رأيت، ولذا قال في عروس الأفراح: الظاهر أن القاعدة غير محررة، وأرى ما تقدم. وتحقيق القاعدة أن يقال: إنّ كان الاسم عاماً في الموصفين فالثاني هو الأول أولم يختلفا في التعريف والتنكير، وإن كان الثاني فقط عاماً فالأول داخل فيه، وكذا إن كانا عامين وآختلفا في التعريف والتنكير، وإن كانا خافيين بأن كانا نكرتين فالظاهر الثاني غير الأول، وإلاّ فالظاهر أنه هو حيث لا عهدة وإلا حمل عليه، وإن كان الثاني فقط خاصاً فهو داخل في الأول.

قواعد في الفعل اللازم: من المهمات معرفة اللازم من الأفعال والمتعدي منها لما يبني على ذلك من صوغ المصدر واسم الفاعل أو الصفة المشبهة وغير ذلك. والحق أن لا واسطة بين المتعدي واللازم من غير الناقص. ظاهر الكافية والتسهيل ثبوتها وهو ما يتعدى، تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كشكرته وشكرت له، لرجوعه إليهما عند التحقيق وعدم النظر في الجملة، وقال بعض: إنه متعد، لأن المعنى مع اللام هو المعنى بدونها، وهو ايقاع الشكر على ما بعد الفعل اللازم، وإذا تحقق المعنى وجب أنه متعد قال الناصر اللقاني لكن لقائل أن يقول: إذا كان الأتحاد في المعنى مع تساوٍ في الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف فليس كونه متعدياً واللام زائدة بأولى من كونه لازماً واللام محذوفة
١٥ب توسعاً، بل قد يترجح هذا فإن دعوى الحذف أولى من دعوى/الزيادة، هذا وبدأ باللازم لأصالته فذكر أموراً لا يكون الفعل معها إلاّ لازماً فقال:

ولازم لـــــزوم وزن فِعـلا ... ووزن أفعل كـأعـرف العلا
وذي سجيـةٍ ولَـوْنٍ وعَـرَضٍ ... وحليةٍ كخلقـة فَهبْـوَا الغَـرَضْ

(١) هود: ٥٢. (٢) الفتح: ٤٠. (٣) النحل: ٨٨. (٤) يونس: ٣٦.

كذاك ذو الفعيل قـط وافعلنلا وشبهـه واستفعلـت تحولا
ومـا أتـى مُطـاوعَ المُعَـدّى لـواحـدٍ ثم انفعلـت عُـدَا
كذاك مـا ضمّـن معنـى اللازم كلا تخالفـاً عـن أمْـرِ الجازم

المراد بقوله: اللازم محتم وواجب، وهو خبر مقدم، ولزوم مبتدأ مؤخر، وذي سجية بـالجر عطـف على وزن، وذو الفعيـل: مبتـدأ، خبره: كـذلـك، وافعلنلا، عطف على ذو وانفعلت مفعول «عدى» «ما ضمن» مبتدأ خبره «كذلك» وجملة ما ذكر في الأبيات ثلاثة عشر أمراً.

الأول: كون الفعل على «فَعُلَ» في الضم لغير تحويل لإسناده إلى التاء أو ناء أو النون، فيشمل ما وضع على «فَعُلَ» كشَرُفَ، وكَرُمَ، وجَمُل، وحَسُنَ، وظَرُفَ، وما حُـوِّل وزنه إلى فَعُلَ لقصد المبالغة والتعجب، وأما رحب المكان. فشاذ، لا على تضمين وسع، خلاف ما في المغنى [1]، وجعله «أن بشراً طَلُعَ. اليمن منه وأنَّ القاموس اقتصر على فتحه، هذا وإنما لزم «فَعُلَ» لأنـه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه.

الثاني: كونه على أفعل والهمزة للصيرورة كما أفهمه قولنا: كأعرق، يقال: أعرقَ الرجلُ صار عريقاً في اللؤم وفي الكرم، كما في القاموس، وذلك نحو: أغدَّ البعيرُ، صار ذا غدة، وأجربَ الرجلُ، وانحزَ، وأحال، صار صاحب جرب وحيال، ونحاز في ماله وألأم صار صاحب لأمة وأتلت الناقة، صارت ذات ولد يتلوها، وأجرت الكلبة، صارت ذات أجرٍ، وألبنت الشاةُ وغيرها صارت ذات لبن، وأثمـر الـزرع وأحصد صارا ذا ثمر وحصاد: وجعل بعضّ الهمزة فيهما للاستخفاف ومثل همزة الكثرة كأضبَّ المكان كثرت ضبابه وأظبىء كثرت ظباؤه واحترزنا بقيد الصيرورة من همزة النقل والتعدية وسيأتي.

والثالث: كونه دالاً على سجية بفتح السين المهملة، أي طبيعة وغريزة ككرُمَ،

(١) انظر المغني ٢/٥٢٠.

ولؤمَ وشجُعَ، وحَسُنَ. فإنْ قلت: عدّ فَعِلَ أوّلاً يغني عن هذا؟ قلت: لا إذ لا تلزم السجية فَعِلَ: بل تجيء على غيره نحو نَهم كفَرِحَ، إذا إشتدت شهوته للطعام.

الرابع: كونه دالاً على لون كآخضرَّ الزرعُ، أحمرَّ زيدٌ، وأصفرَّ عمرو.

والخامس: كونه دالاً على عَرَض بالتحريك، وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمَرِضَ، وجُرِحَ، وكَسِلَ، ونَظُفَ، وغير خفي شمول العَرَض للنظافة كطَهُرَ، ووضُؤَ، والدنسَ: كنَجِسَ ورَجِسَ كَخبث.

السادس: كونه دالاً على حلية أي خلقة وصفة وصورة كدَعِجَ، أي اشتد سواد عينه مع سعتها، وكَحِلَ، أي سواد جفنه كالكحل من غير اكتحال، وسَمِنَ، وهَزِلَ، ونَحِلَ وهما بمعنىً، ومعنى الغرض[1]/ في النظم: الشوق، أي أن ١٦/أ
الأغراض قد هزلت قوتها فلا تستطيع الإحضار[2]، في مفاوز الأحضار.

السابع: كون وصفه على فعيل لا غير، سواء كان هو مفتوح الفاء أو مكسورها كذَّلَ فهو ذليل، وقويَ فهو قويٌّ، وقولنا: قطْ بالسكون احترازاً من ماله مع الفعيل غير نحو عَلِمَ.

الثامن: كونه على وزن آفْعَنْلَلَ، وهو بإصالة اللامين من مزيد الرباعي كاحرنجمَ بمعنى أراد أمراً ثم رجع عنه، ويقال: آحرنجم القوم والإبل، إذا اجتمع بعضهم على بعض وآزدحم ومثله ما الحق به من مزيد الثلاثي نحو اقْعَنْسَس، إذا تأخر ورجع إلى خلف، واعفَنْجَجَ إذا أسرع، واحبنطى بالألف أي بدل الياء إذا انفتح جوفه وآمتلأ غيظاً وآحْرَنبي[3] كذلك بمعنى تهيأ للغضب والشر وأما بالهمز فيهما غير ملحقين إذ ليس هذا من محال زيادة الهمزة فصنيع القاموس فيهما

---

(١) في اللسان ٥٨/١.

والغَرَضُ: شدة النزاع نحو الشيء والشوق إليه.

(٢) الإحضار: المصدر، واحتضر الفرس إذا عدا.

(٣) ويأتي بمعنى آخر، يقال احربنى الديك، إذا انتفش.

حسن. هذا وقد شذ من الضابط اسرندى إذا أعتلاه، وأغرندى إذا علاه بالشتم والضرب والنهي وغلبه ذكرهما في القاموس. وفي المغني: ولا ثالث لهما.

التاسع: كونه شبه « افْعَالَّ » في كونه من مزيد الرباعي، بأنْ كان على وزن آفْعَلَل كاَقْشَعرَ وآشْأَزَّ، واطمأنَّ، أو وَزنَ تَفَعْلَلَ، كتدحرج، وتفلفلَ، وتزعفر.

العاشر: كونه على وزن استفعل دالاً على التحول، كآسْتَحجَرَ الطينُ، واستنوق الجمل، وهو مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره واستتيست العنز صارت كالتيس مثل يضرب للذليل يتعزز، وآستنسر، صار كالنسر قوة ومنه:

إنَّ البِغَاثَ بِأَرضِنا يَسْتَنْسُرُ (١)

أي من جاورنا عَزَّ، والبغاث بالمثلثة مثلث الموحدة بعد الغين المعجمة طائر أغبر وشرارُ الطيرِ، قاله في القاموس، وقيل: ذكر الـرَخِم والتقييد بالتحول احترازاً من الطلب فأنه متعد كما سيأتي.

الحادي عشر: كونه مطاوع المعدي لواحد نحو: أزْعَجْتُه فانزعج، وأقمته فاستقام. ودحرجته فتدحرج، وشطرته فآنشطر، وباعدته فتبـاعـد، وعلمتـه، فتعلم، وجوربته فتجورب، وبشرته فاستبشر، وقشعتِ الريحُ السحابَ فانقشع، وهذا النحو شاذ أي مجيء « أفعلّ » مطاوع « فَعَلَ ».

تنبيه: اسناد المطاوعة إلى الفعل مجاز إذْ الفعل لايطاوع، وإنما المطاوع فاعله والمطاوعة الموافقة أو الطاعة، والتقييد بواحد احترازاً من مطاوع المعدى لأكثر فإنه متعد.

الثاني عشر: كونه على وزن آنْفَعَل نحو، انكَسَر، وآنجاب، وليس بلازم المطاوعة بل، قد يكون فعلاً للفاعل على الحقيقة نحو: انطلق، فلذا لم يستغن بها عنه على أن تلك علامة معنوية وهذه لفظية.

---

(١) انظر المغني: ٢/٥٢٠.

وفي اللسان ١/٤٤٣، هذا مثل يضرب للئيم يرتفع أمره.

الثالث عشر: كونه مُضمّناً معنى فِعْلٍ قاصر نحو قوله تعالى ﴿ولاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم﴾ [1] ﴿وَأَصلِحْ لي في ذُرِّيتي﴾ [2] ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلأ الأعلى﴾ [3] ﴿فَلْيَحذَرْ الذينَ يُخالِفُونَ عن أمْرِهِ﴾ [4] فأنها ضمنت معنى: تجاوزت، وتَحدثُوا، وبارِك، ولا يُصغُونَ، ويَخرجُون، ومنه قولنا: لا تخالف عن أمر الجازم، أي لا تخرج عنه، ومنه «سمع اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فإنه ضمن استجاب.

١٦ب ولما فرغ / من الأمور التي لا يكون الفعل بها إلاّ لازماً، ذكر الأمور التي يتعدى بها فقال:

قواعد فيما يتعدى به اللازم. ذكر في النظم سبعة أمور تبعاً لما في المغنى، ولم يذكر فيها حرف الجر، لأنَّ المفعول معه غير منصوب اللفظ، ولأنه ليس كل لازم يتعدى به، بل حيث علق بمعمول به ففي الحواشي لآبن هشام قال في المقاصد المغنية قوله: إنَّ الأفعال كلها متعدية، تارة بحرف الجرّ وتارة بغير حرف الجر متعد، فأنَّ أفعال المطاوعة لا تعدى بحال مثل انكسر وانفجر، لا يقال: إنك تقول إنكسر بكذا، لأنَّ هذا ليس مفعولاً به، إنما هو بيان لآلة الفعل لمن وقع به الفعل وبه يرد اطلاقهم في أن المجرور في محل نصب، وقد آقتصر ابن مالك في الخلاصة والكافية على حرف الجر وبعض على ثلاثة: الهمزة والتصنيف وحرف الجر، قال ياسين: اعتبر ابن مالك بقاءه على صورته، وإلا فهو فعل آخر والثالث بقاء معناه مسند إلى فاعله الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: فرّحت وأجلست، كان المعنى صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد، وإلاَّ فهو فعل آخر بمعنى آخر، وآعتبر في المغني [5] الموافقة له في أصل معناه وحروف الأصول، فجاءت بالاستقراء سبعة فلذا قال:

وعــدِّ لازمــاً بهمــزِ أفْعَلا ... وألــفِ الفعــالِ مثــلُ استَفعَلا

---

(١) الكهف: ٢٨.

(٢) الأحقاف: ١٢.

(٣) الصافات: ٨.

(٤) النور: ٦٣.

(٥) انظر المغني: ٢/٥٢٣.

كـــذا بتضعيـــفٍ وتضمينٍ كما لغـــالـــب نحو فخـــرت الحكما
وقبل اسقاط الذي جـررت بـه وقيس في أنَّ وبكـي أنْ انتبـه

المعنى أن الفعل اللازم يتعدى بواحد من هذه الأمور:

الأول: همزة أفعل، ويقال لها همزة التعدية نحو ﴿أذهَبتُم طَيِّباتِكم﴾ (١) ﴿رَبَّنا أمَتَّنا آثنَتَين﴾ (٢) ﴿والله أنْبَتكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾، (٣) ثم يُعِيدُكُمْ فيها ويُخْرِجكُم إخْرَاجاً﴾ (٤) وقد ينقل بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين ما تعدى لواحد بدونها نحو: «ألْبَسْتُ زيداً ثوباً» وأعطيتَهُ ديناراً، ولم ينقل إلى التعدي إلى ثلاثة بها ما تعدى إلى آثنين إلاَّ في رَأي، وعَلِمَ، وقاس الأخفش (٥) في أخواتها الثلاثة القلبية نحو: ظَنَّ، وحَسِبَ، وَزعَمَ، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره.

الثاني: ألف فاعل، وهو المراد بقولنا: ألف فعل الفعال، فهو على حذف مضاف، ولا يقال: إنّ الفعال لا يختص به فاعل، فلا يتعين المراد. لأنا نقول غير فاعل مما له الفعال لا ألف له، فتقول في: جلس عمرو، وسار زيد، جَالستُ عمراً، وسايرتُ زيداً، فإن قلت إنما كان فاعل متعدياً دون تفاعل؟ قلت: فاعل وضع لنسبة المشتركين فيه من غير قصد، إلى تعلق، قاله الشمني.

الثالث: صوغه على استفعل: أي الدال على الطلب / وأطلقه، لأنَّه المتبادر ١٧أ نحو: استعنت اللهَ، وآستخرجت المالَ، وقد يكون آستفعل للنسبة إلى شيء نحو

---

(١) الأحقاف: ٢٠.
(٢) غافر: ١١.
(٣) نوح: ١٧.
(٤) نوح: ١٨.
(٥) انظر المغني: ٢/٥٢٣.

استحسنت الكريم، وآستقبحت اللئيم، وربّما عدت السين والتاء إلى الثاني ما يتعدى لواحد بدونها نحو: استكتبتهُ الكتابَ، واستغفرتُ اللهَ الذنْبَ، وإنما جاز استغفار الله من الذنب لتضمنه معنى استتبتُ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهو قول ابن الطراوة وابن عصفور، وأما قول أكثرهم إنَّه من باب آختار فمردود لأن الفعل إذا كان متعدياً لواحد وأدخلت عليه السين أو التاء تعدي إلى اثنين وآستغفار كذلك.

الرابع: تضعيف العين نحو: فَرِحَ زيدٌ وزكِيَ، وشَرِقَ، فتقول: فرّحتُهُ وزَكّيتَهُ، وشرقت، ومنه ﴿هُوَ الذي يُسَيِّرُكُم في البرِّ والبَحرِ﴾ (١) وقد آجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى ﴿نَزَّلَ عَليكَ الكتابَ بالحقِّ مُصَدِّقاً لما بَيْنَ يَدَيهِ وأَنْزَلَ التَّوراةَ والأنجيلَ مِنْ قَبْلُ هُدَىً لِلنَاس﴾ (٢) وزعم الزمخشري (٣): إنّ بين التعديتين فرقاً: قال: لما أُنزل الفرقان منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بنَزَّلَ في الأول وأنْزَلَ في الثاني، ويشكل عليه قوله تعالى ﴿وقَالَ الذينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيهِ القرآن جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (٤) وقوله ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيكُم في الكِتَابِ أَنْ إذَا سَمِعْتُم آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بها﴾ (٥).

الخامس: التضمين، وأقرب ما قيل فيه: إنه إشراب لفظ معنى ما لم يوضع له مع ما وضع له فهو مما جمع فيه بين الحقيقة والمجاز، وذلك «فَرِقْتُ زَيْداً» فأنهم ضمنوه معنى خاف، وكقوله سبحانَهُ ﴿إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (٦) فأنه ضمن معنى «أهلك» وآمتهن، ثم أنَّ التضمين يختص عن سائر المتعديات بأنَّه قد

---

(١) يونس: ٢٢.

(٢) آل عمران: ٣.

(٣) انظر الكشاف ١١٨/٢ والمغني ٥٢٤/٢.

(٤) الفرقان: ٣٢.

(٥) النساء: ١٤٠.

(٦) البقرة: ١٣٠.

ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فلذلك ضمن أَلَوْتُ بقصر الهمزة إلى مفعولين بعدما كان لازماً، وذلك كقولهم: لاآلوك نصحاً، ولا آلوكَ جُهْداً إذْ ضمن معنى لا أمنعك، ومنه قولهُ سبحانه ﴿لا يألونكم خَبالاً﴾[1] وعُديَ أَخْبَرَ وخَبَّرَ، وَحَدَّثَ وأنبأ، ونَبَّأ إلى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم بعد ما كانت مُعداة إلى واحد بنفسها وإلى الآخر بالجر نحو: ﴿أَنْبِئهُم بِأَسْمَائِهِم﴾[2]. ﴿فلمَّا أنبَأَهُمْ بأسمائِهِم﴾[3] ﴿نَبِّئوني بِعِلْمٍ﴾[4].

السادس: صوغه على فَعَل بالفتح لقصد الغلبة في المفاعلة نحو: شعرته وخصمته وحججته أي غلبته في ذلك وهو المراد من قولنا: كما الغالب، أي كالفعل المسند إلى الغالب في المفاعلة، فاخرني زيدٌ، أي عارضني في الفخر، أي المدح بالخصال ففخرته أي غلبته فيه.

السابع: إسقاط الجار على التوسع نحو ﴿ولَكِنْ لا تُواعِدُوهنَّ سِرّاً﴾[5] على سرٍ أي نكاح، ﴿أعجِلتُم أمْرَ ربِّكُم﴾[6] أي عن أمْرِ ربكم. ﴿وآقعدُوا لَهُم كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[7] أيّ عليه قاله في المغني. وأقول: لا دليل في جميع ذلك. أما الأول فلأنه قبل ألفه قد يتعدى إلى اثنين كما في القاموس. وقال تعالى ﴿وكُلاًّ وعدَ اللهُ الحُسنى﴾[8] فلا معنى للدعاء اسقاط الجار إذْ هو مع أَلِف المفاعلة إن لم تزدهُ تعديةً لا يكون أسوأ حال منه قبلها على أن تعديه لواحد «بعَلَى» فيه نظر،

---

(١) آل عمران: ١٠٨.

(٢) البقرة: ٣٣.

(٣) التحريم: ٣٠.

(٤) الأنعام: ١١٤.

(٥) البقرة: ٢٣٥.

(٦) الأعراف: ١٥٠.

(٧) التوبة: ٥، وانظر المغني ٢/٥٢٥.

(٨) النساء: ٩٥.

وأما الثاني والثالث فلاَحتمالها التضمين، فكان الثاني ضمن معنى سبق، فعدى كما قاله البيضاوي، والثالث / ضمن معنى ألزم، كما قاله الشمني، والقواعد لا تثبت بالمجتملات، إلى تضعيف هذا أشرت بصيغة التجريض وأفهم قولنا: وقيس «الخ» «أنَّ وأنْ» في محل نصب، ولم أر نصاً في محل «كي»، وينبغي أن يكون مثلها. وكون «أنَّ وأنْ» أيْ مع صلتها في محل نصب هو مذهب الخليل وأكثر النحويين وجوز سيبويه ان يكون المحل جراً فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنَّه جر لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو: لاه أبوك، ويشهد له قوله تعالى ﴿وأنَّ المساجدَ للهِ﴾[1] و ﴿أنَّ هَذهِ أمتُكم أمَّةً واحَدةً وأنَا رَبُّكُم فآعبُدوني﴾[2] لأن أصلها: فلا تدعوا مع اللهِ أحداً لأن المساجدَ لله و «فآعبدُوني» لأنَّ هذه أُمةً واحدةً، ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها خوف التباسها بالتي بمعنى «لعل» كما في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من المغني، وقول الشاعر:

ومَا زرْتُ لَيْلَى أنْ تكونَ حَبِيبةً ... إليَّ ولا دينٌ لها أنا طَالبُه[3]

رووهُ بخفض «دين» عطفاً على «أن تكون»، إذ أصله لأن تكون، قاله في المغني[4] بقوله في الحواشي، لا يصح كونه عطفاً على الموضع لعدم وجود المحرز غير ظاهر، إذْ هذا عند القائل به عطفاً على اللفظ لا على الموضع، وإنَّما منع من ظهوره كون المجرور لا يظهر فيه الاعراب، نعم أجاز فيه كونه من عطف التوهم، أي على قولهم: دخول اللام، وفيه أنه بأنه الشرط الحسن كما سيأتي إنْ شاءالله.

---

(١) الجن: ١٨ وانظر الكتاب ١٤٣/٢ والمغني ٥٢٦/٢.

(٢) الأنبياء: ٩٢.

(٣) البيت للفرزدق، انظر الديوان ٩٣/١، وروايته في الشطر الثاني ولا دين بها بدلاً من «لها»، والمغني ٥٢٦/٥.

(٤) انظر المغني ٥٢٦/٢.

تنبيه: لا يحذف مع «كي» لام العلة، لأنه لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها قال سبحانه ﴿وبَشِّرِ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَالِحَاتِ أنَّ لهم جَنَّاتٍ﴾ (١) ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إلهَ إلاَّ هُوَ﴾ (٢) أيّ بأن لهم، وبأنّه ﴿وتَرْغَبُونَ أنْ تنكحوهُن﴾ (٣) أي في أنْ أو عن أن، على خلاف في ذلك بين المفسرين، ومما يحتملها قوله (٤):

ويـرغـبُ أنَّ يبني المعـالي خَـالِـدٌ ... ويَرغَبُ أن يَرْضَى صنيـع الألائـمِ

أنشده ابن السِّيد، فإن قدر «في» أولاً، أو «عن» ثانياً فَمدْحٌ وإنْ عكس فَذَمّ، ولا يجوز أنْ يقدر فيهما معاً «عن» أو في؛ للتناقض.

قواعد في مسوغات الابتداء بالنكرة: أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة لوقوع الحكم معه على معلوم، وقد يكون نكرة إن حصلت الفائدة، ولم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى موطن الفائدة فتتبعوها فمن مُقِل مُخْل، ومن مُكثِرٍ مُورِد ما لا يصلح أو مُعَدِّد لأمور متداخلة، قال في المغني (٥): إذا ظهر لي أنها منحصرة في عشرة، قُلْتُ، والذي ظهر لي أنها منحصرة في تسعة عشر فقلت:

وقـد يسـوغ الإبتـدا بـالنكـرة ... بـالـوصـف مطلقـاً وبـالمصغـرة
أو كـونـه تـالي واو الحال أوْ ... إذا الفجـائيـة فـاعلم مـا رأوا
أوْ عطـف أو إرادة الحقيقـة ... أو العمـوم منـه خـذ تحقيقـه
وواجب الصـدر وتـال بـالجـزا ... أو جابـه طـالـبَ فهـم اجتزا / ١٨
كذا كخـرق عـادة وذى خَبَـر ... ظَرْفَـاً وشبهَـهُ أيّ مَعْـهُ الخَبَـر
والحصر والتنـويـع والإبهام ... سـوّغْ بها إن يقصـد الإبهام

---

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) آل عمران: ١٨.

(٣) النساء: ١٢٧.

(٤) ذكره صاحب المغني ٢/٥٢٦ دون عزوه لشاعر معين.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٦٧.

يقال: ساغ الأمر يسوغ بمعنى جاز، وبالمنكر متعلق بالابتداء وبالوصف، فيسوغ، مطلقاً مفعول المطلق مما قامت فيه الصفة مقام الموصوف، سواغاً مطلقاً، أيّ معتبر فيه شرط في الوصف، والعموم مبتدأ، ومنه خبره، وواجب الصدر مبتدأ، وخبره كذا وكخرق عادة تشبيه فيه تشبيه إلحاق، وهو على حذف مضاف أي ذي خرق وذي بالجر عطف على خرق وجلة أتى صفة، وظرفاً حال من فاعل «أتى» والحصر مفعول بفعل محذوف على طريقة التفسير، أي أخص الحصر، والمراد أنه يسوغ الابتداء بالنكرة واحد من هذه الأمور.

الأول: الوصف، والمراد أن تكون النكرة موصوفة لفظاً أو تقديراً وهو المعني بالأطلاق فالأول نحو ﴿وأَجلٌ مُسَمّىً عِنْدَه﴾ (١) ﴿ولعبدٌ مُؤْمِنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (٢) وقولك: رَجلٌ صالحٌ قادم قال في المغني: ومن ذلك قولهم: أي في المثل «ضَعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ» (٣) إذ الأصل «رجلٌ ضعيفٌ» فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفاً أو خلفاً من موصوف، والصواب ما قلته، والثاني نحو «السَّمنُ مَنَوانِ بِدرهَمٍ» أي منوانِ منه ونحو: «شرٌ أهرَّ ذا نَابٍ».

وقَدَرٌ أحلَكَ ذا المجازُ (٤)...

إذ المعنى شرٌ عظيمٌ، وقدر لا يغالب: كما لأكثرهم، وقال ابن الحاجب: المسوغ في هذا المثال كون النكرة بمعنى الفاعل ونصه «وإنما جاز أن يكون مبتدأ

---

(١) الأنعام: ٢٠.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) انظر المغني ٢/٤٦٧.

(٤) يشير إلى قول الشاعر:

قَدَرٌ أحلَكَ ذا المجاز وقد أرى ... وأبِيَّ مالكَ ذُو المَجازِ بدارِ

وقائله مجهول، انظر مجالس ثعلب: ٥٤٤. والخزانة ٢/٢٧٢، واللسان «قدر»، والمغني ٢/٤٦٨.

وهو نكرة لأنه في معنى الفاعلِ والفاعل يجوز أن يكون نكرة وإن كان في المعنى محكوماً عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هاهنا، ووجه التخصيص في الفاعل أن حكمه لما كان مقدماً صار المحكوم عليه لا يذكر إلاّ بعد تقرر الحكم في الأخص فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه مقدماً عليه لكون الصفة لا فرق بينها، وبين الخبر إلاّ تقدم العلم بها دونه، فمن ثم جاز أنْ يكون الفاعل نكرة مطلقاً، ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة. هذا وقال في المغني: وشرط الصفة تحصيل الفائدة، فلا يصح نحو: رجل من الناس قَدِمَ،الحق أن لا خصوصية من الصفة بذلك، بل كل المسوغات لا بُدَّ فيها من مراعاة الفائدة كما نصّ عليه الشاطبي، وهو المفاد من الخلاصة.

الثاني: التصغير نحو: رجيلٌ جاء، التصغير كالوصف معنى، فكأنك قُلت: رجل حقير، وليس فيه صفة مقدرة فيكون مما قبله.

الثالث: كونه في معنى الفعل وهو شامل نحو: عَجَبٌ لِزَيدٍ. ونحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ ياسين﴾[1] ﴿وويلٌ للمطففينَ﴾[2] وضبطوه، بأنَّ يراد به الدعاء، ولنحو: قائم الزيدان عند مجيزيه. ومنع الجمهور له، لا لأَنَّهُ لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط الاكتفاء أو لفوات شرط الأكتفاء عن الخبر بالفاعل وهو تقدم النفي أو الإستفهام وهو أظهر لوجهين: أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد؛ فلا يجوز في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أبوه» كون «قائم» مبتدأ وإنْ وجدَ الاعتماد عن المخبر عنه، والثاني: / إن اشتراط الاعتماد وكون الوصف ١٨ب
بمعنى الحال أو الأستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما أنَّه يصح «زيدٌ قائمٌ أمْسِ» والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

الرابع: كونه عاملاً إما رفعاً نحو «قائم الزيدان» عند المجيز، وكذا مثل في

---

(١) الصافات: ١٣٠.
(٢) المطففين: ١.

المغني واعترضه الدماميني بأن المبتدأ فيه غير محكوم عليه، وأجابه الشمني بأن الكلام في المبتدأ لا يفيد كونه محكوماً به أو عليه، أو نصب نحو: أمرٌ بمعروف صدقةٌ ونَهْيٌ عن منكرٍ صَدَقة[1]. إذ المجرور منصوب المحل، أوْ جراً نحو: غلام امرأة جاءني و« خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبهنَّ اللهُ » وقولنا: كفائز ذو الفضل. يصبح مثالاً، أي لعمل الرفع بجعل « ذو » فاعلاً بالوصف، وذلك عند من لا يشترط الآعتماد وهم الأخفش والكوفيون والجمهور يوجبون في نحو « جعل الوصف خبراً مقدماً والآسم مبتدأ مؤخراً ».

الخامس: كونه تالياً لواو الجملة الحالية كقوله[2]:

سَرَيْنَا ونجْمٌ قَدْ أَضاءَ فمذْ بَدَا ... مُحيَّاهُ أخفى ضَوؤُه كُلَّ شارقِ

إذ لا توجب العادة أن لا يخلو السرى نجم، وجعل ابن مالك من ذلك قول الله سبحانه ﴿وطائفةٌ قَدْ أَهَمَّتهُمْ أَنْفُسُهمْ﴾[3] وقول الشاعر[4]:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنا فَسَلَّمَ كارِهاً ... عَلَيْنَا وتبريحٌ مِنَ الوجدِ خَانِقُهْ

قال في المغني: ولا دليل فيهما، لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت متحدة في الآية. أي « وطائفة من غيركم، بدليل » ﴿يغشي طَائفةً منكم﴾[5] هذا ووقوعه بعد الواو ليس لازماً، بل هو أكثر كقول الشاعر[6]:

الذئبُ يَطْرُقُها في الدَّهرِ واحدةً ... وكُلَّ يَوْمٍ تَراني مُدْيَةٌ بِيَدِي

---

(١) في الأصل: أمر بصدقة أو معروف صدقة، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) لم يعرف قائل هذا البيت، انظر: المغني ٢/٤٧١ وشرح ابن عقيل ١/١٠٤، والأشموني ١/٥.

(٣) آل عمران: ١٥٤.

(٤) البيت، لابن الدمينة، انظر الديوان: ٥٣، والشعر والشعراء ٧٦، والحماسة ٣/٢٣٢.

(٥) آل عمران: ١٥٤ وانظر المغني ٢/٤٧١.

(٦) لم يعرف قائله، انظر الحماسة ٤/١٣٠، والمغني: ٢/٤٧١، والأشموني ١/٣٥.

ومدية تروى بالرفع والنصب، فالرفع على الأبتداء، والنصب مفعول به لمحذوف، أي حاملاً أو آخذاً، أو بدل من الياء.

السادس: كونه تالياً إذا الفجائية. نحو: خرجتُ فإذا أحدٌ بالباب، وعلة ما ذكرناه في المسألة قبلها.

السابع: العطف، قال في المغني[1] يشترط كون المعطوف أو المعطوف عليه فيه مسوغ الابتداء به، وكثير منهم أهمل الشرط، منهم ابن مالك، وقول الحق إنه لا يشترط وجود مسوغ في المعطوف عليه، إذ لا فائدة حينئذٍ في العطف، وإنما الشرط ووجه المسوغ في المعطوف بجعل نحو قوله سبحانه ﴿قول «معروف» ومغفرةٌ خيرٌ مِنْ صَدقة يَتْبَعُها أذىً﴾[2] غير سديد. ولا يقال: إنَّ المعطوف يحل محل المعطوف عليه، لأنا نقول يغتفرون في التوابع مالا يغتفرون في المتبوعات كما سيأتي إن شاءالله، وذلك نحو قوله تعالى ﴿طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْرُوفٌ﴾[3] على أحد الأحتمالين، أي أمثل من غيرهما، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده ابن مالك من قوله[4]:

عِنْدي آصطبارٌ وشكوى عِنْدَ قاتِلتي   فَهَلْ بأعجَب من هذا آمرؤٌ سَمِعا

إذ يحتمل أنَّ الواو للحال وندر أنَّ ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة المقام يقتضيها، أي شكوى عظيمة على أن لا تحتاج إلى شيء من هذا كله، فأن الخبر ظرف مختص وهو بمجرده مسوغ كما سيأتي، فإن قلت: لِمَ لَمْ تجعل العَطف المسوغ ولا تقدر صفة؟ قلت: لا يسوغ ذلك، لأن المسوغ هو عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة، فإنْ قلت: لم تجعل / الواو ١١٩أ
عَطَفَتْ آسماً أو ظرفاً على مثلها فيكون من عطف المفردات؟ قلت: يلزم معه العطف على معمولي عاملين إذْ الاصطبار معمول الابتداء والظرف معمول الاستقرار، ولا يقال، يقدر لكل من الظرفين استقراراً ويجعل التعاطف بينهما لا

---

(١) انظر المغني ٢/٤٦٨.

(٢) البقرة: ٢٦٣.

(٣) محمد: ٢١.

(٤) لم يعرف قائله، ويروي عند فاتنتي، انظر المغني ٢/٤٦٨.

بين الظرفين؛ لأنا نقول: الاستقرار، ولا يقال: يقدر لكل من الظرفين استقرار، الأول وهو خبر معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك(١).

الثامن: أن يكون المراد منه الحقيقة من حيث هي، أي الجنس من غير اعتبار وحدة ولا تفرد، وقد مثل في المغنى(٢) للمسألة بنحو «رجَلٌ خَيْرٌ مِنْ امرأةٍ، وتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادة» وهو في الثاني غير سديد، إذ هو للوحدة لا كما فهم على أن اسم الجنس ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء.

التاسع: كونه عاماً، إي إما بذاته كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيره، ما رَجلٌ في الدارِ، ونحو ﴿أإلهٌ معَ اللهِ﴾(٣) وقول ابن الحاجب في شرح منظومته(٤) إنّ الإستفهام المسوغ هو الهمزة المعادلة «بأَمْ» نحو: أَرَجلٌ في الدارِ أَم امرأةٌ؟ غير سديد إذ لو كان المسوغ معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار للزم امتناع: أرجلٌ في الدار؟ وهل رجلٌ في الدار أو امرأة؟ لعدم «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، قاله الرضي(٥) ووجه التسويغ بالعموم هو تشبيه العام بالمعروف بألْ الاستغراقية، وليس المراد من التسويغ التخصيص فيقال: كيف يحصل بالعموم؟.

العاشر: أن يكون واجب الصدر كأسماء الاستفهام نحو: من عندك؟ والشرط نحو: من يقم أقم معه، وكم الخبرية نحو: كم عبدٍ لي، ومجرور ربَّ في نحو «ربَّ رجل عندي»، فإن الأصح مجرورها في محل رفع بالابتداء، وقد أسقط هذا النوع في المغني وكأنه استغنى عنه بما قبله، والصواب عنده، إذْ لا تلازم بين العموم ووجوب الصدق بدليل الآخرين.

---

(١) انظر المغني ٢/٤٦٩.

(٢) المغني ٢/٤٧٠.

(٣) النمل: ٦٠.

(٤) انظر المغني: ٢/٤٧٠.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/١٢٧.

الحادي عشر: كونه تالياً فاء الجزاء، نحو إنْ مَضَى عَيْرٌ فعيرٌ في الرباط،[1] قال في المغني: وفي عد هذا نظر، لأن المعنى فعير آخر فحذفت الصفة، وفيه نظر لأغناء التنكير مع التكرير عنه حسبما مَرَّ.

الثاني عشر: كونه واقعاً في جواب الاستفهام كقولك: درهمٌ في جواب: ما عندك ويجب في نحو هذا تقدير الخبر مؤخراً قاله ابن مالك[2]، ولا يجوز تقديره مقدماً إلاَّ على ضعف، لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال، كما سيأتي والمقدم فيه المبتدأ، فكان الأصل تأخير الخبر فترك في نحو: عندي درهم لأنَّ التأخير يوهم الصفة، وهو ما صوب فيما هو جواب فلم يعدل على الأصل سبب، فالمراد بطالب فهم: المستفهم، وآجتزأ بالتسهيل، يقال: اجتزأ بالشيء اكتفى كما في القاموس، وليس من اجتزىء اليائي اللام فإنه بمعنى طلبها الجزاء كما في القاموس وليس المعتدي عليه، ولا يخفى أنَّ المبتدأ قد يكتفي به في جواب الاستفهام هو المبتدأ ولم يذكر هذا النوع في المغنى، ولا يغني عنه غيره مما ذكر.

الثالث عشر: كونه ذا خرق عادة، أي دلت جملته على أمرٍ هو من خوارق العادات نحو: «بَقَرةٌ تتكلم» وذئب يتكلم، إذْ وقوع ذلك من أفراد / هذا الجنس غير معتاد ففي الأخبار عَنْهُ فائدة بخلاف قولك: زَيْدٌ مَاتَ.

الرابع عشر، والخامس عشر والسادس عشر: ما آتي خبره ظرفاً أو مجروراً أو جملة فيشتمل شبه الظرف شيئين، وعد في المغني[3] الثلاثة واحداً، وقال: وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل: «في دَارِ رَجُلٌ» لم يجز؛ لأنَّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دارٍ ما فلا فائدة في الأخبار،

---

(١) انظر المغني ٢/٤٧٢.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٢١٩.

(٣) انظر المغني ٢/٤٦٩.

بذلك، قالوا: والتقديم فلا يجوز، «رَجلٌ في الدارِ»، أقول وإنما وجب التقديم هاهنا، أي في الثلاثة لرفع توهم الصفة، فآشتراطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص.

السابع عشر: الحصر، أي القصر، وهو تخصيص أمر بأمرٍ بأحد طرق مخصوصة نحو: شَرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ، وشيء جَاءَ بِكَ، أي: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ، وما جاء بك إلاّ شيء، ذكره السيوطي [1] وغيره، وأهل البيان على ذلك، وقدر فيه خلافه والحق، لا غرابة في آجتماع مسوغين أو ثلاثة نحو قوله سبحانه ﴿وعِنْدَنا كِتَابٌ حَفَيظٌ﴾ [2] وقد ذكر في المغني [3] هذا النوع عن النحويين ومثل له بنحو «إنما في الدار رجلٌ» ثم قال: وفيه نظر، لأن الأبتداء بالنكرة هنا صحيح قبل مجيء «إنما» والحق خلافه، فأنه إن وجد فيا ذكر فهو مفقود من نحو: إنّما قَائمٌ رَجلٌ، ولا مسوغ له غير الحصر.

الثامن عشر: التنويع، أي التفصيل كقولهم [4]:

فيـومٌ عَلَيْنَـا ويـومٌ لَنَـا ... ويـومٌ نُسَـاءُ ويَـومٌ نُسَـرْ

وقول الآخر [5]:

فـأقبلـتُ زَحْفَـاً على الركبتينِ ... فثـوبٌ لَبِستُ وثـوبٌ أجـرُ

وقول: الناس: رجلان رجل تعرفه، ورجل تنكره، وإذا مثل في المغني لهذا النوع بالآخريين ففيه نظر، أما البيت فلآحتمال لبستُ وأجَرُ للوصفية والخبر

---

(١) انظر: ـ المهمع ١/٢٢٧.
(٢) ق: ٤.
(٣) انظر المغني: ٢/٤٧٢.
(٤) من شواهد الكتاب ١/٤٤ ونسبه للنمر بن تولب وحذف الضمير والتقدير نساء فيه، ونسر.
(٥) هذا البيت لآمرىء القيس وهو من شواهد سيبويه ١/٤٤ وفيه رواية الشطر الثاني: فثوبٌ عليَّ.. وأثبته أبو عمرو الشيباني والمفضل في الأصمعيات: انظر الديوان: ٥٧. والخزانة ٤/٤٨٩. وشرح شواهد المغني ٢/٦٣٥. وشرح ابن عقيل ١/٢١٩. والمغني ٢/٢٧٢.

محذوف أي فمن ثيابي ثوب لبسته، ومثلها ثوب أجره، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان محذوفتان. أي فثوب لي لبسته وثوب لي أجره، قلت: ويضعفه أن الأصل عدم التقدير وقد أمكن، وقال: وأما المثال فلاحتمال رِجْلِ الأول للبدلية كقوله[1]:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحيحَةٍ ورِجْلٍ رمى فِيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

ويسمى بدل تفصيل من اجمال، قلت: هو إنْ صح في هذا المثال فلا يصح في نحو: جاءني ثلاثة رجلٌ كاتبٌ، ورجلٌ شاعرٌ، لعدم المطابقة، وتخريجه على القطع كما في نحو «مررت بثلاثةٍ زيدٍ وعمروٍ» ويضعفه أنَّ الأصل عدم التقدير.

التاسع عشر: الإبهام نحو: ما أحسنَ زيداً، ولم يذكر هذا النوع في المغني. وجعل المسوغ في المثال الوصف في المغني[2]. لأنَّه في معنى: شيء عظيم حَسَّنَ زيداً وقال في الواضح، وابتدىء فيها لتضمينها معنى التعجب، وما ذكرناه أولى إذْ التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه، والوصف ينافيه، فكان معنى: ما أحْسَنَ زيداً «شيء من الأشياء لا أعرفه، كما قاله الرضي[3]. وأفاد قولنا: إنْ نقصِد بكسر الصاد لا غير الاعتداد بالثلاثة، والاعتماد عليها خلافاً لمن ضعفها، وقد عملنا فيه.

قواعد: لها ارتباط بالتسويغ، فهي كالوصل مما قبلها قال:

واللفظُ إنْ أُريدَ لفظُه جُعِلْ مُعَرفاً فذا ابتداءٌ قد جُعِلْ/ ٢٠أ

المعنى أنَّ اللفظ سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً إذا أُريد لفظه جعل معرفة فيصلح حينئذٍ الابتداء به وبجميع خواص المعرفة، ولك فيما لم يعرف وجهان:

---

(١) البيت لكثير عزة وهو من شواهد الكتاب ٢١٥/١. انظر الديوان ٤٦/١ وابن يعيش ٦٩/٣.

(٢) انظر المغني ٤٦٨/٢.

(٣) انظر شرح الكافية ٨٩/١.

الاعراب والحكاية، قال في الكافية وإن نسبت لذات حكماً فآحك أو أعرب واجعلها آسماً، واختلف في مدلوله حينئذٍ، فقيل: لفظية وعليه ابن مالك وأبو حيان، فقولك ضرب فعل ماضٍ مسمىً لفظه، وقال في المغني بعد تقرير أسميته فإن قلت: فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بآعتبار مسماه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الاخبار في قولك: زيد قائمٌ، ألا ترَى أنك أخبرت عن زيد بآعتبار مسماه لا باعتبار لفظه، وكذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسماه، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظ مسماه، لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم، ويؤيده أنَّ الأصل مغايرة الدال والمدلول، والأول وإنْ لزمه الاتحاد لا يلزمه الاعتراض لآختلاف جهتي الحكم.

قاعدة: لها تعلق بالخبر اللازم للمبتدأ قال:

ولا يجوزُ أنْ يعودَ الخبرُ ... مِما بهِ التعريفُ قد يعتبرُ

إعلم أنَّ القائلين بجواز تعدد الخبر آطلقوا في ذلك، والحق أنه مقيد بغير التعاريف فالأوصاف المذكورة فيها نعوت لأخبار لما يلزم على ذلك من الاستقلال كل خبر بآخر، ومن هنا منع جماعة أن يكون «حلوٌ حامضٌ» خبرين، وأوجب الأخفش أن يعرب «حامض صفة» والجمهور القائلون إنَّ كلاً منها خبر لا يلزمهم القول بمثله في نحو «الانسان حيوان ناطق» لأن «حلو حامض» ضدان بالعقل بصرف [النظر] عن أن يكونا معدودين بالذات، وأن يكون قصد منها قصد معناه، فلا يوقع في الغلط، بخلاف «الأنسان حيوان ناطق» ليس في اللفظ ولا العقل إذا كانا خبرين ما يصرف كلاً منها عن الاستقلال، ولأمر آخر وهو أنَّ الخبر الأول من «حلو حامض» كالمز، الثاني ليس له حكم بالكلية حتى نقل عن الفارسي أنه لا يتحمل ضميراً وما شابه ذلك لا يدخل في الحروف، لأن كل واحد من حيوان وناطق مثال مقصود وحده،

ألا ترى أنك تقول: دخل. بالجنس كذا، وخرج بالفعل الأول كذا بالفعل ثم الثاني كذا، فقد جعلت لكل معنىً مستقلاً، وليس ذلك شأنُ « حلو حامض » فلم يبق إلاّ أن يكونا خبرين مستقلين فيفسد الحد، ويكون الثاني صفة، وهو المدعى فليتأمل قاله في عروس الأفراح.

قاعدة: لها فضل آرتباط بباب الابتداء. وقد ذكرها القوم غير مجردة، والوجه ما أشرنا إليه في البيتين:

والأصلُ في الجواب أنه يُرى ... طبقَ سُؤالهِ بما قد اعْترى/ ٢٠/ب
وذاتُ وجهينِ اعتبارُ الصدرِ ... ولَيْسَ حَقّاً من سؤالٍ فادرِ

المعنى: أنَّ أصل جملة الجواب أن تكون مشاكلة بجملة السؤال فيما اعتراها من الاسمية والفعلية نحو ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُركائِكُمْ مِنْ يَبْدؤُا الخَلْقَ﴾ [1] الآية، ونحو ﴿ماذا أنزَلَ رَبُّكُم قالوا: خَيْراً﴾ [2] وقد أطلق القوم في ذلك، والصواب أنَّ ذلك حيث لم تكن جملة السؤال ذات وجهين: فأنه يجوز في جوابها الوجهان: مراعاة الصدر ومراعاة العجز، كما راعوا ذلك في الاشتغال بل نقول: إنَّ مراعاة العجز أرجح، لأن الحمل على الصغرى أقرب، وهم يراعون الجواز ما أمكن، مثل ما قال أبو حيان في الاشتغال، ويشهد له قوله تعالى ﴿قَالَ مَنْ يُحيي العِظَامَ وَهْيَ رَميمٌ. قُلْ يُحييها الذي أنشأها أوّلَ مَرَّةٍ﴾ [3] ﴿ولَئِنْ سَأَلتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمواتِ والأَرضَ لَيقولنَّ خَلَقهنَّ العزيزُ العَليمُ﴾ [4] ﴿قَالَتْ مَنْ أنبأَكَ هذا، قال نبأني العليمُ الخَبيرُ﴾ [5] ولا تجد بجملة السؤال الاسمية من غير ما مَرَّ جواباً فعلياً، ولا للفعلية جواباً اسماً والله أعلم.

---

(١) يونس: ٣٢.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) يس: ٧٨/٧٩. وانظر المغني: ٢/٦٢٠.

(٤) الزخرف: ٩.

(٥) التحريم: ٣.

قواعد: فيما يحتاج للربط: أي بما قبله، وهو أعم من أن يكون مفرداً، أو جملة جارية على ما التزم ارتباطها به، أم لا، وإلى جمعها أشار بقول:

وجملة الوصـل وَوَصْـفٌ والخبر تحتاج رابطـاً كفـاز مَـنْ صَبَـر
وذاتِ تفسيرٍ في الاشتغـــالِ كبَـدلِ البعـضِ والاشتمال
ومـا بـهِ أل غير مـا بهِ اقتفـي كلا ومـــا بسببيـــة وفي
والربـــط في جملتي التنـــازعِ التـزم التـام فـراعِ مَـنْ رعـي

ذكر عشرة أشياء كلها محتاج للربط وهو أعم من أن يكون ضميراً أو غيره، وسأبين ذلك:

الأول: جملة الوصل، أي الجملة الموصول بها الاسم، ولا يربطها إلاّ الضمير، إما مذكوراً نحو: ﴿الذينَ يُؤمِنُون﴾[1] ﴿وما عَمِلَتْهُ أيديهِمْ﴾[2] ﴿وما تَشْتَهيه الأَنْفُسُ﴾[3] ﴿ويَأكُلُ مما تأكلون مِنْهُ﴾[4] وإما مقدراً نحو ﴿أيّهم أشَدُّ﴾[5] ﴿ومما عَمِلَتْ أيدِينَا﴾[6] ﴿ما تشتهي أنفسكم﴾[7] ﴿ويشربُ مما تَشْرَبُونَ﴾[8] والحذف من الصلة أقوى منه مع الصفة، ومن الصفة أقوى منه مع الخبر، وقد يرتبط ظاهر بخلف الضمير كقوله[9]:

فيا رُبَّ ليلى أنْتَ في كُلِّ مَـوْطـنٍ وأنـتَ الذي في رَحْمَـةِ اللهِ أطْمَـعُ

---

(١) البقرة: ٣.

(٢) يس: ٣٥.

(٣) الزخرف: ٧١.

(٤) المؤمنون: ٣٣.

(٥) مريم: ٦٩.

(٦) يس: ٧١.

(٧) فصلت: ٣١.

(٨) المؤمنون: ٣٣.

(٩) ينسب هذا البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه. انظر المغني ٢/٥٠٤.

وهو قليل، وتقديره: وأنتَ الذي في رحمتهِ، وقد كان يمكنهم أن يقدروا: في رحمته، كقوله[1]:

وأنــتَ الّذي أخلَفتَني مــا وعَـدتَني [وأشمتُ بي من كان فيك يلـومُ]

وكأنهم كرهوا بناء قليلٍ على قليلٍ، إذ الغالب: «أنتَ الذي فعَلَ»، وقولهم: «فعَلتَ»، قليلٌ ولكنه مقيس.

الثاني: جملة النعت، ويربطها الضمير إما مذكوراً نحو: ﴿حتى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتَاباً نَقْرؤُهُ﴾[2] أو مقدراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بشرط أن يكون المنصوب اسم زَمانٍ، والمجرور متعين للربط، كقوله ﴿واتقوا يَوماً لا تَجزى نَفسٌ / عَنْ نَفسٍ﴾[3] أي فيه، خلاف نحو «هذا شهر صمت فيه» فلا يحذف، لاحتمال صمته، ثم هل هو حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده، فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما في قوله[4]:

ويَوماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعَامِراً

أي شهدنا فيه، ثم حذف منصوباً، قولان: الأول: عن سيبويه[5] والثاني: عن أبي الحسن[6] هذا وحكى المرادي عن ابن مالك في التسهيل: انها قد تربط بأل كقوله[7]:

كأنَّ حفيفَ النَّبلِ من فوقِ عَجسِها غواربُ نَحْلٍ أخطأ الغـارَ مطنـفُ

---

(١) صدر بيت من شعر الحماسة، وعجزه: وأشمتَّ بي من كان فيك يلُومُ.
انظر الأشموني ١٦٣/١، والمغني ٥٠٤/٢.

(٢) الأسراء: ٩٣.

(٣) البقرة: ٤٨.

(٤) صدر بيت وعجزه: قليلاً سوى الطعن النهال نوافله:
ينسب لرجل من بني عامر كما في كتاب سيبويه ٩٠/١. نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به، اتساعاً وانظر المغني ٥٠٣/٢.

(٥) انظر الكتاب: ٩٠/١.

(٦) انظر المغني ٥٠٣/٢.

(٧) انظر الأشموني ٣٩٦/٣ ولم ينسبه لقائله.

وقال ياسين، قال ابن الضائع في شرحه: ولا يتقيد، يعني الرابط بالضمير كما هو ظاهر النظم، أي الخلاصة خلافاً لتقييد ابن الناظم ومتابعيه بذلك، فقد تقول: مررت برجل فقد أكرمت ذلك الرجل أو نعم الرجل، وقال ابن هشام في الحواشي: عندي أنَّ الربط بإعادة الظاهر في قول كُثير:

هَلْ وَصْلُ عـزة الاّ وصـلَ غـانيـةٍ ... في وصلِ غانيةٍ مِنْ وَصْلِها خَلَـفُ[1]

وهذا البيت مناقض لقوله نفسه:

إذا وصلتْنا خلـةٌ كـي تُـزَيلَنَـا ... أَبَيْنَـا وقُلْنَـا الحَاجبيـةُ أولُ[2]

وللبيت حكاية اتفقت للحكم بن صخر الثقفي في مكة مع جارتين بديعتي الجمال رآهما فكساهما وأحسن إليهما، ثم حجَّ ثانياً فرأى إحداهما منفردة، فسألها عن أختها فتأوهت وأخبرته أنها تزوجت ابن عمٍّ لها ارتحل بها، فقال: لو أدركتها تزوجتها، فقالت: فما منعك من شريكتها في حسنها وشقيقتها، قال قول كثير وأنشد الثاني.

الثالث: جملة الحال، رابطها إما الواو والضمير نحو ﴿لا تَقْرَبُوا الصلاةَ وأَنْتُم سُكارَى﴾[3] أو الواو فقط نحو «جاء زيد والشمس طالعة» أو الضمير فقط ﴿ترى الذين كذبوا على اللهِ وجوهُهُم مُسْوَدَّةٌ﴾[4] وزعم أبو الفتح[5] في الصورة الثانية أنه لا بُدَّ من تقدير الضمير أي طالعةٌ وقت مجيئه. وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو: ﴿آهبُطوا بَعْضَكم لبعضٍ عَدّوٌ﴾[6] و﴿نَبذَ فريقٌ مِنَ الذينَ أُوتوا الكتابَ كتابَ اللهِ وراءَ ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾[7] ﴿واللهُ يَحكُمُ لا

---

(١) انظر الديوان ٥٠٥ فيه خلاف في الرواية وانظر المحاسن والأضداد: ٦٤.

(٢) انظر الديوان ٢٥٥ والشعر والشعراء ٤١٥. وتزيلنا: تزحرنا عن هوانا.

(٣) النساء: ٤٨.

(٤) الزمر: ٦٠.

(٥) انظر المغني: ٢/٥٠٥.

(٦) البقرة: ٣٦.

(٧) البقرة: ١٠١.

مُعَقّبَ لحكمـهِ﴾ (١) ﴿ومـا أرْسَلنَـا قَبْلَـكَ مِـنَ المرسَلينَ إلاَ أنهم لَيـأكلـونَ الطَعامَ﴾ (٢) هذا وقد تخلو منها معاً، فيقدر لنا الضمير نحو: مررت بالبُرِ قَفيزٌ أي منه، والواو كقوله (٣):

نَصَـفَ النهـارُ الماءُ غَـامِـرُهُ ... وَرَفيقُـهُ بـالغَيْـبِ لا يَـدْرِي

ولم يذكروا هنا ربطاً بغيرهما، فقوله في المغني: إذا جعل الجملة الثانية حالاً من قوله (٤):

ذَكرتُكِ والخُطّيُ يخطـرُ بَيْنَنَـا ... وقَدْ نَهَلَتْ منَّا المُثَقَّفَـةُ السُمْـرُ

أن الرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب بمعناه غير سديد، هذا وقد آختص بالواو هنا، كما اختص العموم والاشارة بالخبر، وأما الضمير فيربط في جميع الأبواب فإنه فضل في الربط، قال ياسين: ومقتضى هذا أقوى في / هذا ٢١ب الباب من الواو يدل عليه كلام التسهيل: وقيل الواو، ولذلك يستغنى بها مع الجملة الإسمية بكثرة ولا يستغني معها بالضمير، إلاّ مع قلة على رأي، ومع ضعف على رأي.

تنبيه: شمل قولنا الوصف الثاني والثالث فلا تغفل.

الرابع: جملة الخبر، وسيأتي الكلام على ما يربطها واشتراط الربط ثم كان مردوداً قول ابنِ الطراوة «لولا زيدٌ لأكرمتُكَ» إن «لأكرمتك» هو الخبر، وقول ابن عطية، فالحق والحق أقولُ، لأمْلأنَّ»، إنَّ «لأمْلأنَّ» خبر الحق، الأول فيمن قرأ الأول بالرفع، وقوله إن التقديـر أنْ أمْلأ، مـردود، لأنَّ أنْ

---

(١) الرعد: ٤١.

(٢) الفرقان: ٢٠.

(٣) ينسب للأعشى وليس في ديوانه، وهو للمسيب بن علس خال الأعشى وروايته في المغني: ما يدري بدلاً من لا يدري. انظر الخزانة ١/٥٤٢ والمغني: ٥٠٥.

(٤) البيت لأبي عطاء السندي، واسمه أفلح بن يسار مولى بني أسد، نشأ بالكوفة. انظر الحماسة ١/٥٩ والشعر والشعراء ٧٤٢، والأغاني ١٦/٧٨.

تَصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي، كما في، لعمرك لأفعلنَّ.

تنبيه: شمل قولنا جملة الخبر ما كان القول بخبريته غير صحيح كجواب اسم لشرط المرفوع بالابتداء، فأنه لا بُدَّ فيه من الرابط، ولا يربطه إلاّ الضمير مذكوراً نحو: ﴿فمن يكْفرْ بَعْدُ منكم فأني أعذِّبُهُ﴾ [1] أو مقدراً أو منوباً عنه نحو ﴿فَمن فرضَ فيهنَّ الحجَّ فَلا رَفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحجِّ﴾ [2] أي منه، أو الأصل في حجّه، وأما قوله سبحانه ﴿بلى من أوفى بِعَهدِهِ واتقى، فإنَّ اللهَ يُحبُ المُتقينَ﴾ [3] ﴿ومَنْ يَتَول الله ورسولَهُ والذينَ آمنوا فإنَّ حزب اللهِ هُم الغالبون﴾ [4].

وقول الشاعر [5]:

فمن تكنِ الحضارةُ أعجبَتُه … فأيَّ رِجالِ باديةٍ تَرانا

فقال الزمخشري [6] في الآية الأولى: إنَّ الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين متساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى يحبهُ اللهُ، وفي الثانية «يغلب» وفي البيت، فلسنا، على صفته.

الخامس: جملة تفسير عامل الآسم المشتغل عنه نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ، أو ضربت أخاه أو عمراً وأخاهُ، أو عمراً أخاه» إذا قدرت «الأخ» بياناً. فإنْ

(١) المائدة: ١١٥

(٢) البقرة: ١٥٧.

(٣) آل عمران: ٧٦.

(٤) المائدة: ٥٦.

(٥) ذكره ابن هشام في المغني ٢/٥٠٧ دون أن ينسبه لقائل معين.

(٦) انظر المغني: ٢/٥٠٨.

قدرته « بدلا » لم يصح نصب الآيم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء عند من يرى أنه في التقدير كأنه من جملة أخرىٰ، هذا ولم يتعرض في المغني للرابط بظاهره، أنه لا يكون إلاّ الضمير. وقال ياسين: وتقييد الشاغل بكونه ضميراً بآعتبار السعة، وقد يكون آسماً ظاهراً نحو « زيداً ضربت زيد » وقال الشاعر (١):

إذا الوحشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلاتِها...

البيت، ويجوز حذف الضمير الشاغل لكنه قبيح لما فيه من القطع والتهيئة، ثم الربط بالضمير هنا أحرى به.

السادس والسابع: بدل البعض، وبدل الاشتمال عدهما في المغني من الأشياء التي تحتاج إلى الربط، أي اللزوم، وقال: لا يربطهما إلاّ الضمير ملفوظاً به نحو: ﴿ثُمَّ عموا وصموا كثير منهم﴾ (٢) ﴿يسْألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرام قِتَال فيهِ﴾ (٣) أو مقدراً نحو ﴿مَن استَطَاعَ﴾ (٤) أي منهم، ونحو ﴿قُتِلَ أَصحابُ الأخدودِ النارِ﴾ (٥) أي فيه، وقيل: إنَّ « أل » فيه خلف عن الضمير، أي ناره
١٢٢أ وقال ابن مالك / (٦) في شرح الألفية، الصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه، وقال ياسين: وظاهر التسهيل إنه لا بُدَّ من ضمير أو ما يقوم مقامه، وقول الشارح، يعني بدر الدين: وقد يخلوان عنه ظاهر في أنَّه لا يقدر. وفي شرح التوضيح في باب الاشتغال ما يؤخذ منه الاستغناء عن الضمير لفظاً وتقديراً، فأنه قال في قوله تعالى ﴿وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُم أَحَدٌ﴾ (٧) أي امرأتك

---

(١) من شواهد سيبويه ٣١/١، وعجزه: سواقط من حرٍّ وقد كان أظهر.

(٢) المائدة: ٧١، وانظر المغني ٥٠٦/٢.

(٣) البقرة: ٢١٧.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) البروج: ٤.

(٦) انظر: شرح الالفية ٢١٦.

(٧) هود: ٨١.

بدل من «أحد» بدل بعض من كل، ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير، غالباً، فقوله: تغني عن الضمير بعد قوله: لأن قوة الخ.. قد يفهم منه أنه لا ضمير لا لفظاً ولا تقديراً، وإن كان قوله: «ولم يصرح» يشعر بتقديره.

تكميل: قال في المغني[1]: ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك «مَرَرْتُ بثلاثةٍ»: زيدٌ وعمروٌ، القطع بتقدير منهم؛ لأنه لو اتبع لكان بدلَ بَعضٍ من غير ضميرٍ. فقال الدماميني: هذا إن لم يُنو معطوف محذوف يتم به الفصل فيجوز هو والقطع وقد ورد بهما قوله ﷺ «اجتنبوا السبعَ الموبقاتِ الشرك والسحر»[2].

الثامن: ألفاظُ التوكيد غير أجمع وأخواتها مما الغالب فيه وقوعه بعد كل، وإنما يربط هنا غير الملفوظ به نحو: جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ، والزيدان كِلاهما، والزيدون كلُهم، ولا بد أن يكون مطابقاً للمؤكد، وإنما جاز: يا زيدُ نفسُهُ، ونفسَك مراعاة للفظ تارة وللمعنى أخرى، لأن المنادى مخاطب في المعنى، فالإقبال عليه بالنداء كذكر ضميره، هذا ولاشتراط الضمير كان كما في المغني[3] مردوداً، قال الهروي في الذخائر تقول: «جاء القوم جميعاً» على الحال وجميعُ على التوكيد، وقول ابن عقيل في قوله سبحانه ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَ لَكُمْ ما في الأَرضِ جَميعاً﴾[4] إنَّ «جميعاً» توكيد «لما» إذ لو كان كذلك لقال: جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أَنَّهُ حَال، وقول الفراء والزمخشري[5] في قراءةِ عيسى بن عمر «إِنَّا كُلاً فيها» كلاً توكيد،

---

(١) انظر المغني: ٢/٥٠٦.

(٢) انظر صحيح مسلم: ١١٧.

(٣) انظر المغني: ٢/٥١٠.

(٤) البقرة: ٢٩.

(٥) انظر الكشاف ١/١٣٥ والمغني ٢/٥١٠.

والصواب أنه بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز «لكل» أن يلي العامل إذا لم يتصل بالضمير نحو «جاءني كلُ القوم» فيجوز «جميعاً» بدل بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلاّ في الضرورة لما يلزم عليه من حذف المؤكد وبقاء التوكيد، وخرجه ابن مالك على أنه حال، وفيه ضعفان: تنكير كُلّ بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً، وهو نادر وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

التاسع: ما كان ذا سببية وآختصر في المغني(١) على معمول الصفة المشبهة، وقال: ولا يربطه إلاّ الضمير ملفوظاً به نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ أو وَجْهاً مِنْهُ، أو مقدراً نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً أي مِنْهُ، وأختلف في نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ الوجْهُ، فقيل: التقدير: منه، وقيل «أَلْ» خَلَفٌ عن الضمير، وأطلق فيه أيضاً القول بآفتقاره للرابط. وقال الرضي: وليس: إطلاقهم هذا القول بوجه، بل تعمل في غير المسمى، إذا كان في معمول/آخر لها ضمير صاحبها نحو «برجلٍ طيبٍ في ٢٢ب
دارهِ قدمها» وكذا إذا آعتمدت على حرف الاستفهام والنفي نحو: أَحَسَنٌ الزيدانِ؟ وما قَبُحَ الزيدان، فأنه لا صاحب لها هنا تعمل في سببيته فقولنا: بسببيه إلخ.. أحسن منه، بل أعم منه، إذ يشمل معمول الصفة المشبهة وما جرى مجراها من آسم الفاعل، وآسم المفعول المحولي للإسناد.

العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بُدَّ من آرتباطها بعطف كما في: قامَ وقعد أخواك أو عمل أولها في ثانيها، ﴿وأَنَّهُ كانَ يَقولُ سَفِيهُنا على اللهِ شططاً وأنهم ظنُوا كما ظَنَنتُم أَنْ لَنْ يبعثَ اللهُ أحداً﴾(٢) أو كون ثانيها جَواباً للأول، إمّا جوابية الشرط نحو ﴿تَعالَوا يستغفرْ لكم رسول الله﴾(٣) أو جوابية السؤال

---

(١) انظر المغني ٢/٥٠٧.

(٢) الجن: ٧.

(٣) المنافقون: ٥.

نحو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ، قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ في الكلالَةِ﴾ (١) وهذا مع الطلب المعنوي لا بُدَّ منه، ولذا بطل قول الكوفيين إنَّ من التنازع قول آمريء القيس:

كفاني ـ ولم أَطلبْ ـ قَليلٌ مِنَ المَالِ (٢).

وإنَّهُ حجّة على رجحان اختيار إعمال الأول، لأن به الشاعر فصيح، وقد إرتكبه مع لزوم حذف المفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لآختلاف مطلوبي العاملين، فإن كفاني طالب للقليل وأطلب طالبٌ للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأنَّ التنازع يوجب تقدير كون قوله: ولم أطلب معطوفاً على «كفاني» لزوم كونه مثبتاً لأنه حينئذٍ داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو» وإذا آمتنع النفي جاء الإثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله: ولو أَنَّ ما أسعى لأدنى مَعيشَةٍ...

وإن قدر مفترضاً بلا تنازع بينهما لأنه لا آرتباط حِينئذٍ بينه وبين كفاني.

قواعد فيما يربط الجملة الخبرية: أي الجملة التي أُخبر فيها عن مبتدأ، وليس المراد بالخبرية ضد الإنشائية، ولما ذكر أن جملة الخبر تحتاج إلى الرابط وكان عدة أشياء اتبع ذلك بقوله:

ويربطُ الجملةَ إنْ أَتَتْ خَبَرْ	ضميرٌ أو إعادةٌ لذي الخَبَرْ
وألْ إذا نابَتْ عَنِ الضمير أوْ	إشارةٌ قيلَ وتعميماً أروا
كذاكَ شرطٌ ذو ضمير اقتضي	جملة خالٍ فيهما الشرطُ اكتفى
وعطفُ ذاتِ مضمرٍ بالفاعلِ	خَاليةٍ ووجهُ واوٍ ما آنجلى

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) صدر بيت وعجزه: ولو أنما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني... انظر الديوان ٥١ والخزانة ٣٧/١، وشعراء الجاهلية: ٥٨، والشعر والشعراء: ٥٤، والمغني ٥٠٨/٢.

مجموع [ما][1] ذكر ثمانية أشياء، والقول بآثنين منها ضعيف كما سنراه، وجعل في المغني إعادة الخبر شامل الثلاثة أنواع وستأتي، فجاءت عنده عشرة:

الأول: الضمير: وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومحذوفاً مرفوعاً نحو ﴿إنَّ هذان لساحران﴾[2] أو منصوباً كقراءة جماعة ﴿أفحكمُ الجاهليةِ يبغونَ﴾[3] بالرفع، وقراءة ابن عامر في سورة النساء ﴿وكل وعد اللهُ الحُسنى﴾[4] وقول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعى   عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أصنعِ[5]

ولا يصح نصبه على التوكيد لتنكير «ذنباً»، ولا على المفعولية لفساد المعنى خلافاً للشلوبين وابن مالك، إن «كُلاً» إذا وقعت في حيز / النفي كان النفي ٢٣ موجهاً إلى الشمول خاصة، وإن كان النفي في حيزه اقتضى النفي عن كل فرد. أو مجرور نحو: السَّمَنُ مَنَوانِ بدرهم «أي منه». وقول في حديث أم زرع «زَوْجي المسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ والريحُ رِيْحُ زَرْنَبٍ»[6] إذا لم تجعل «أل» نائبة عن الضمير. وقوله سبحانه ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾[7] أي إنَّ ذلك منه. ولا بُدَّ من تقدير الضمير وإن قلنا بشرطية «من» كما قاله أبو البقاء[8] والحوفي مع ضعفه بلزوم حذف الجواب المختصر بالضرورة لما قدمنا.

---

(١) أضفت «ما» لأن السياق يقتضيها.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) المائدة: ٥٠.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) الشاهد مطلع أرجوزة لأبي النجم، انظر الكتاب ١/٤٤، وابن الشجري ١/٧، والخزانة ١/١٧٣، والعيني ٤/٢٢٤، والمغني: ١/٢٠١.

(٦) انظر المغني: ٢/٤٩٩.

(٧) الشورى: ٤٣.

(٨) انظر المغني: ٢/٤٩٩.

تنبيهان:

الأول: قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل إحداهما: أن يكون الضمير معطوفاً بغير الواو، نحو «عمرو قام زيد فهو أو ثم هو أما الواو فيحصل بها الربط»، وقال ابن هشام في الحواشي: لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير. والثانية: أن يعاد العامل نحو: زيد قام عمرو وقعد هو، وإن عطف بالواو، لأنها ليست للجمع في الجمل، بل في المفردات ولهذا منع «الزيدان يقوم ويقعد»: وأجازوا «قائم وقاعد»، وأما قول بعض المعربين في «هذا من شيعته وهذا من عدوه» إنَّ الجملتين صفتان لرجلين فمردود، قاله في الحواشي. الثالث: أن يكون بدلاً نحو: «حسن الجارية أعجبني هو» فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه تصح المسألة.

الثاني: الرابط في قوله سبحانه ﴿والذينَ يتوفونَ مِنْكُم ويَذَرونَ أزواجاً يَتَربَّصن﴾ [1] أما النون على أن الأصل «وأزْواج الذين يتوفون» وأما كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أُضيف إليها على التدريج، وتقديرهما إمَّا قبل يتربصنَ أي أزواجهم يتربصْنَ وهو قول الأخفش[2] وإمَّا بعده، أي يتربصنَ بعدهم وهو قول الفراء[3]، وقال الكسائي[4] و ـ تابعه ابن مالك ـ الأصل: يتربَّصُ أزواجهم. ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فآمتنع ذكر الضمير لأن النون، لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير. قلت: وعليه فلا يصح ما آشترطوا في التنازع من كون المتنازع فيه غير سببي مرفوع.

---

(١) البقرة: ١٣٤.

(٢) انظر المغني: ٢/٥٠٢.

(٣) انظر المغني: ٢/٥٠٢.

(٤) انظر المغني: ٢/٥٠٢.

الثالث: إعادة للمبتدأ، وهو المراد من قولنا: لذي الخبر، ولا الهاء في البيت لاختلافها عرفاً ونكراً، وهو شامل لإعادته بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو، ﴿الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ﴾ [١]. ﴿وأَصْحَابُ اليَمينِ ما أصحابُ اليَمَينِ﴾ [٢] وقال [٧]:

لا أرى الموتَ يسبِــقُ الموتَ شيء   نغــــصَ الموتُ ذا الغنى والفَقيرَا

ولا عادته بمعناه نحو: «زيدٌ جاءني أبو عبدالله» إذا كان أبو عبدالله كنيته أجازه أبو الحسن الأخفش مستدلاً بقوله سبحانه ﴿والذين يُمسكونَ بالكتابِ وأقاموا الصلاةَ إنا لاَ نُضيعُ أجرَ المُصلحينَ﴾ [٤] وهو أولى من دعوى العموم لما سيأتي. ودعـوى أي، منهم، لأن الأصل عدمه، وقال الحوفي: الخبر محذوف مأجورون، والجملة دليله، ولما هي نفس المبتدأ معنى نحو «هجيري أبي / بكر ٢٣ب
لا إلهَ إلاّ الله» ومن هذا الإخبار عن ضمير الشأن والقصة نحو ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ﴾ [٥] ونحو ﴿فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الدينَ كفروا﴾ [٦].

الرابع: «أل» النائبـة عـن الضمير وهـو قـول الكـوفيين وطـائفـة مـن البصريين [٧] ومنه ﴿وأما من خافَ مقامَ رَبّهِ ونَهى النفسَ عن الهوَى فإنَّ الجنَّةَ هي المأوَى﴾ [٨] الأصل «مأواه» وقال المانعون: التقدير: هي المأوى له.

---

(١) الحاقة: ٢.

(٢) الواقعة: ٢٧.

(٣) البيت لسواد بن عدي، انظر الكتاب ١/٣٠، نسبه سيبويه لعدي بن زيد، انظر أمالي ابن الشجري ١/٢١٧، والخزانة ١/١٨٣، والمغني: ٢/٥٠٠.

(٤) الاعراف: ١٧٠.

(٥) الصمد: ١.

(٦) الأنبياء: ٩٧.

(٧) انظر المغني ٢/٥٠٠

(٨) النازعات: ٤١.

الخامس: الإشارة نحو ﴿والذين كذبوا بآياتِنا واستكبروا عنها أولئكَ أصحابُ النارِ﴾ (١) ﴿والذين آمنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ لا نكلف نفساً إلاّ وسعها أولئكَ أصحابُ الجَنّةِ﴾ (٢) ﴿إنَّ السمعَ والبَصَرَ والفؤادَ كُلُّ أُولئكَ كان عَنْهُ مسؤولاً﴾ (٣) ويحتمله ﴿ولباسُ التقوى ذلكَ خيرٌ﴾ (٤) وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد (٥)، فيمتنع عنده نحو «زيدٌ قامَ هذا» لمانعين: و«زيدٌ قامَ ذلك» لمانع واحد، والحجة عليه في الآية الثالثة ولا حجة عليه في الآية الرابعة لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً. وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، ورده الحوفي بأنّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

السادس: عموم يشمل المبتدأ نحو «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» وقوله (٦) :

..... سَبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صَبرا

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ ماتَ الناسُ وعمرٌو» كل الناس يموتونَ، وخالد لا رجلَ في الدار، الحق أن الرابط في المثال إعادة المبتدأ بمعناه على أن «أل» في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس، وفي البيت إعادته بلفظهٔ وليس العموم فيه بمراد بل المراد الأول أنه لا صبر له عنها لأنّه لا صَبْرَ لَهُ عن أي شيء. وإلى تضعيف هذا أشرنا بصيغة التحريض.

---

(١) الإعراف: ٣٦.

(٢) البقرة: ٨٢.

(٣) الإسراء: ٣٦.

(٤) الاعراف: ٢٦.

(٥) انظر المغني ٥٠١/٢.

(٦) من شواهد الكتاب ١٩٣/١ وهو عجز بيت وصدره:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ جحدرٍ..

وينسب لابن ميادة، انظر الأغاني: ٢٧/٢، وأمالي الشجري ٢٨٦/١ والمغني ٢٩٦/٢. وأوضح المسالك ١٩٩/١.

السابع: شرط، يشتمل على ضمير المبتدأ المكتفي ذلك الشرط به عن الجواب نحو: «زَيْدٌ تقوم هند إن قام غلامه» «وزيد يفرحُ عمرو إن أكرمته».

الثامن: يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خبر خالية منه نحو قوله [1]:

وإنْسَانُ عَيْني يَحْسرُ الماءُ تَارةً ... فيبدُو وتَارَاتٍ يجمُّ فَيَغْرَقُ

كذا قال القوم في المغني: إن الفاء سببية، في نحو هذا، وعكسه نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [2] الآية، نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى بينهما بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعها، كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له فافهمه فإنه بديع، وفيه مخالفة لما ذكره بعد، وقد قدمناه، نحن من أنَّ الأصح أن خبر اسم الشرط فعل الشرط.

التاسع: العطف بالواو، وأجازه هشام [3] وحدَهُ نحو «زَيْدٌ قَامَتْ هندٌ وأكرمَهَا» بناءً على أنَّ الواو للجمع في الجمل، فالجملتان كالجملة كمسألةِ الفَاء.

إذْ الواو للجمع في المفردات لا في الجمل كما مَرَّ، وإلى تضعيف هذا أشرت بقولي:

ووجه واو... إلخ، ومن الرابط ما انجلى، أي ظهر، يقال: جلوت السيف أي صقلته فانجلى، مطاوعة.

قواعد في النعت / إذا تلا الإضافة: هي مما ينبغي أن يتفطن إليها فإنها من نفائس القواعد:

وإنْ تلا وصف إضافة صرف ... إلى مضافٍ غيرِ مقصودِ الردف

---

(١) البيت لذي الرمة، انظر الديوان: ٧٨، والمغني: ٢/٥٠١. وأوضح المسالك: ٣/

(٢) الحج: ٦٣، وانظر المغني: ٢/٥٠١.

(٣) انظر المغني: ٢/٥٠١.

وقـد يُـرى مَـعْ قصـدِهِ للأولِ   نحو طبــــاقٍ وسماواتٍ ولي

المراد بالردف المضاف إليه، لأنه يتبع المضاف ويتصل به، ويقال: أردفه كسمعه بمعنى تبعه، والمعنى: أنَّ الوصف إذا جاءَ بعد المضاف إليه، فإنه يصدف للمضاف نحو: جاءَ غلامُ زيدٍ الظريفِ. ولا يجعل للمضاف إليه، لأنه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وهذا إن لم يكن المقصود هو المضاف إليه، فإنْ جيء بالمضاف لقصد تعميم المضاف إليه أو عدده أو نحو ذلك لا يحكم عليه بأنه يصرف إليه نحو: ﴿أني أرَى سبعَ بقراتٍ سمانٍ﴾ (١) «فسمان» صفة للبقرات، وللحمل على النظير يصرف لبقرات في «سبع بقرات سمان» وان احتمل بمجرده صرفه لسبع نحو ﴿ولا تطع كُلَّ حلاَّفٍ﴾ (٢) الآية، ﴿ويل لكُلِّ همزة﴾ (٣) الآية. وقوله ﷺ «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبتدأ فيه بسم اللهِ أقطع»، فإذا قلت: فاز كل فتى أنقى، كانت الصفة «لفتى» وربما جاء الوصف للمضاف مع قصد المضاف إليه، قوله سبحانه ﴿الذي خلق سبع سموات طباقاً﴾ (٤) فأنه جيء به واصفاً لسبع وهو على حذف مضاف، أي ذوات طباق أو جمع طبقة، وليس من القليل قول الشاعر (٥):

وكُـلُّ أخٍ مُفَـارِقُـهُ أخـوهُ   لَعُمـر أبيـكَ إلاَّ الفَرْقَـدانِ

لأن رفع مفارقه على الخبرية كما في ﴿كُلُّ شيء هالك إلاَّ وجهَهُ﴾ (٦) على الصفة خلاف ما في المغني، ولا قول أبي بكر رضي الله عنه «كل امرىء مُصبح

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) القلم: ١٠.

(٣) الهمزة: ١.

(٤) الملك: ٣.

(٥) البيت لحضرمي بن عامر، وقيل لعمرو بن معدي كرب انظر الكتاب: ٣٨١/١، والكامل: ١٢٤٠، والخزانة: ٥٢/٢ والمغني: ٧٢/١. والبيان والتبيين: ٢٢٨/١. والانصاف ٢٦٨/١.

(٦) القصص: ٨٨.

في أهله »، والموت أدنى من شراك نعلِهِ، ولا يصح جر مصبح، فلا تغفل، لبقاء المبتدأ، ولا يصح ادعاء جملة والموت الخ... هو الخبر، إذ جملة الخبر لا تقترن، نعم تقترن بالفاء على تفصيل وحسبما في التسهيل.

تنبيه: إذا لم يقصد بالإضافة تخصيص مثلاً المضاف، ولا إفادة معنى المضاف إليه جاز صرف الوصف للمضاف نحو ﴿ويبقى وجهُ ربكِ ذو الجلال والإكرام﴾[١] وللمضاف إليه نحو ﴿تَبَارَكَ اسمُ ربكِ ذي الجلال والإكرام﴾[٢] ونحو « سبح اسمَ ربكِ الأعلى»[٣] تحتمل للوجهين.

قواعد في العطف: منها العطف على معمولي عاملين، وإليها أشار بقوله:

والعطف إنْ أدى إلى عطف على   معمولي اثنين فصنعه جلا

اعلم أنّهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي أو معمولات عامل واحد نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ وعَمْراً جَالِسٌ» « وأعلَمَ زيدٌ عمراً منطلقاً، وخالدٌ بكراً جَالِساً، وعلى منع العطف على معمولات أكثر من عاملين نحو: إنّ زيداً ضَارِبٌ أبوهُ لِعمرٍو، وبكر أخوهُ خالداً، وأما العطف على معمولي عاملين فالصحيح المنع سواء كان أحد العاملين حرف جرّ متقدم نحو: في الدار زيد شاربٌ لبنَكَ وعمرو باك، وحكى المهدوي[٤] الإجماع في الثاني، وابن مالك الإجماع في الثالث، وليس كما قالا، فإن الفارسي[٥] نقل الجواز مطلقاً عن جماعة، وعزاه أبو حيان / إلى ٢٤ب
الأخفش[٦]. وفصل قوم منهم الأعلم في الثالث فقالوا: إنْ ولي المخضوض العاطف كالمثال جاز وإلاّ امتنع نحو « في الدار زيدٌ وعمرو الحجرة، واعتمده في

---

(١) الرحمن: ٢٧.

(٢) الرحمن: ٧٨.

(٣) الأعلى: ١.

(٤) انظر المغني: ٢/٤٨٦.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٨٦.

(٦) انظر المغني: ٢/٤٨٦.

المغني [1]، والحق المنع مطلقاً إذ ذاك إقامة لحرف العطف مقام شيئين، فهو بمنزلة تعديتن بعد واحد، وذلك لا يصح، فما أوهم الجواز من نحو قول الشاعر [2]:

ألا يا لقوم كُلُّ ما حُمَّ واقع ... وللطيرِ فجر والجنوبُ مصارعُ

فهو على تقدير: اللام، وهو من عطف الجمل لما قدمناه في المسوغات نحو قوله تعالى ﴿وفي خَلْقِكُم ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابةٍ آياتٌ لقومٍ يوقنونَ وآختلافِ اللّيلِ والنّهارِ وَمَا أنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيَا بِهِ الأَرضَ بعدَ موتِها وتصريفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون﴾ [3] قرأ الأخوان [4] بالنصب، والباقون بالرفع، فالنصب في الأولى على «أن» مضمرة لدلالة أن الأولى عليها، وقال أبو البقاء: أو على أن يكون توكيد الآيات الأولى، أي وفي خلقكم عطف على «في السموات» وفيه نظر، والعطف على الإبتداء والخبر في المجرور قبل، والنصب في الثانية على تقدير «في» وأن الرفع على تقدير «في» ونحو قول الشاعر [5]:

هون عليكَ فإنَّ الأمور ... بكفِّ الإلهِ مَقَاديرُها
فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهيُّها ... ولا قَاصِرٍ عَنْكَ مأمُورُهَا

فهي على تقدير الباء، وهو من عطف المفردات لا الجمل خلاف ما قبله، إذ لولا كون قاصر ما جر الباء.

تنبيه: لكون علة المنع إقامة الحرف مقام شيئين يمتنع نحو «إذا جاءَ زيدٌ اليومَ أجيء وغداً يجيء عمرو» بعطف الظرف على الظرف والجملة على الجملة،

---

(١) انظر المغني: ٢/٤٨٦.

(٢) لم اهتد إلى قائله.

(٣) الجاثية: ٤، ٥.

(٤) انظر المغني: ٢/٤٨٧، والأخوان هما حمزة والكسائي.

(٥) هما للأعور السنّي كما في الحماسة، وانظر الكتاب: ١/٣١ والمغني: ٢/٤٨٧، وشرح شواهد المغني: ١/٤٢٧.

فلا يتوهم اختصاص القاعدة بالمعمولين، فلا تغفل، ومنها أقسام العطف وهي ثلاثة وإليه اشار بقوله:

واعطف على اللفظ أوِ التوهم   أو المحل الأصل ذا التوهم

العطف ثلاثة أنواع: أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بقائم ولا قاعدٍ، بالخفض، قال في المغني[1]: وشرطه إمكان تَوَجُّه العامل إلى المعطوف، يجوز في نحو: ما جاءني مِنْ آمرأةٍ ولا زَيْدٌ، إلاّ بالرفع عطفاً على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، ولم يخص في التسهيل الشرط بذلك، بل قال: ولا يشترط في العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، إنما يشترط صلاحية المعطوف، أو بمعناه لمباشرة العامل نحو «قام وأنا» فإنَّه يصلح، قمتُ، والتاء بمعنى أنا فإن لم يصح ذلك لمباشرته قدر له عامل مدلول عليه بما قبله، وجعل من العطف على الجمل قال: وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب، وفعل الأمر وتعقبه أبو حيان فقال: ومآله مخالف لنصوص النحويين من أن «زوجك» معطوف على الضمير المستكن في «اسكن» المؤكد بأنت، ولا نعلم خلافاً في جواز تقديم هندٌ وزَيْدٌ، وإنَّه من عطف المفردات، ومنه ﴿لا تضارّ والدةٌ بولدها ولا مولودٌ له بولدِهِ﴾[2] والحق أنَّ الشرط صحيح، وما خالفه مخرج على أنهم يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الأوائل.

الثاني: العطف على التوهم نحو: لَيْسَ زَيْدٌ / قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على ٢٥أ
توهم الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط
حسنه دخوله هناك، ولهذا حَسُنَ قول زهير:

---

(١) انظر المغني: ٢/٤٧٣.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

بَدَا لَيَ إنِي لستُ مُدرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائياً [١]

وقول الآخر [٢] :

ما الحازمُ الشهمُ مِقْدامَاً ولا بَطَلٍ إنْ لم يكُنْ لِلهوى بالحقِّ غَلاّباً

وما كنتُ ذا نَيرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلُ [٣]

هذا ولا يختص التوهم بالمجرور، بل يكون أيضاً في المجزوم والمنصوب مطلقاً والمرفوع اسماً، أما المجزوم فقد قال به الخليل وسيبويه [٤] في قراءة غير أبي عمرو ﴿لَوْلاَ أخَّرْتَني إلى أجَلٍ قَرِيْبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالحين﴾ [٥] إذ معنى : لولا أخرتني فأصدق معنى إنْ أخرتني وأصدق واحد، وليس هو عطفاً على المحل كما في قراءة الأخوين ﴿مَنْ يُضلل اللهَ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُم﴾ [٦] لما ستعلمه، وأما المنصوب اسماً فكقولك أقامَ القومُ غيرَ زيدٍ، في موضع إلاّ زيداً، ومعناه، فيشبهونه بقولهم [٧] :

فَلَسْنَا بالجبَالِ ولا الحَدِيدا

قال الزمخشري [٨] في قوله سبحانه ﴿وَمِنْ وَرَاءِ آسْحَاقَ يَعْقُوب﴾ [٨] فيمن

---

(١) الشاهد لزهير، الديوان ٢٨٧ وانظر الكتاب: ١/٨٣، والخصائص: ٢/٣٥٣ ،وينسب إلى صرمة الأنصاري، الأنصاف: ٢/٥٦٥.

(٢) لم ينسبه ابن هشام في المغني: ٢/٤٧٦، وانظر شواهد المغني للسيوطي: ٢/٩

(٣) أنشده ابن الأعرابي في نوادره ولم ينسبه، وانظر المغني: ٢/٤٧٦، وشواهد المغني ٢/٨٦٩ والنيرب: النميمة، والمنمل: الكثير النميمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

(٤) انظر الكتاب: ١/٤٥٢، والمغني: ٢/٤٧٧.

(٥) المنافقون: ١٠ وانظر الكتاب: ١/٤٥٢.

(٦) الأعراف: ١٨٦ وانظر المغني: ٢/٤٧٧.

(٧) عجز بيت لعقبة بن الحارث الأسدي، وصدره: معاويَ إننا بَشَرٌ فأسجح ....
انظر الكتاب: ١/٣٤، والخزانة: ١/٣٤٣، والمغني: ٢/٤٧٧، والأنصاف: ١/٣٣٢.

(٨) انظر الكشاف: ١/٤٥ والآية: هود: ٧١.

فتح الباء فأنه قيل: ووهبنا لَهُ اسحاق ومن وراء آسحاق يعقوبَ على طريقة قوله [1]:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيَ عَشيرَةً ولا نَاعِبٍ إلاّ بِبيْنٍ غُرَابُها

وجعله منصوباً أو مجروراً عطفاً على محل «بآسحاق، أو لفظه لا يصح لعدم ظهور ذلك المحل، وللفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور، وقيل: هو على اضمار وهبنا أي: ومن وراء اسحاق وهبنا يعقوبَ، وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم» [2] ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيَدْهِنُوا﴾ [3] حملاً على معنى ودُّوا أن تُدهن وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلّى أَبْلَغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [4] أنَّه عطف على معنى «لعلي أبلغَ»، أي أن أبلغَ، فإنَّ خبر «لعل» يقرن بأنْ كقوله ﷺ «فَلَعلَّ بَعْضَكُم أَن يَكُونَ أَلْحَنَ بحجتهِ مِنْ بَعْضٍ» [5] ويحتمل أنه عطف على الأسبابِ على حد قوله [6]:

ولبسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي [أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفوفِ]

وبهذا تبطل حجة الكوفيين [7] على نصب جواب الترجي حملاً على التمني، وأما المرفوع فقال سيبويه [8] وآعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم

---

(١) البيت للاحوض، وقيل: للرياحي، وعزاه بعضهم لأبي ذؤيب، انظر الكتاب: ١/٨٣ والكامل: ٣٤٢ وشرح الكافية للرضي: ١/٤٢٨.

(٢) انظر المغني: ٢/٤٧٩.

(٣) القلم: ٩.

(٤) غافر: ٣٧. وانظر اعراب القرآن للنحاس: ٣/١١.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٧٩.

(٦) صدر بيت لميسون بنت بحدل وعجزه: أحب إلي من لبس الشفوف.
انظر الكتاب: ١/٤٢٦، وامالي الشجري: ١/٢٥١ والمغني: ٢/٤٧٩.

(٧) انظر المغني: ٢/٤٧٧.

(٨) انظر الكتاب: ١/٣٣٨.

أجمعون ذاهبون، وإنك وزَيْدٌ ذاهبانِ، وذلك أنَّ معناه معنى الأبتداء، فكأنه قال: هم، كما قال[1]:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مَضَى....

هذا لا يخص التوهم بالمفردات، بل يكون في عطف المركبات على المفردات بتأويلها بالمركبات، وفي عطف المفرد على المركب بتأويله بالمفرد، فالأول، نحو ﴿ومِن آياتهِ أنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذيقَكُم﴾[2] فأنه في تقدير «ليبشركم» وقيل متعلق بأرسل محذوفاً، والثاني ﴿وحِفْظاً من كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[3] فإنه كما قال بعضهم: عطف على «معنى» ﴿إنَّا زَيَّنَا السَّماءَ الدُّنيا﴾[4] وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً لها» وقيل: إنَّه معمول بفعل محذوف، أي وحفظاً زيناها بالكواكب.

تنبيه: من العطف على التوهم على مذهب البصريين[5] نحو «ما تأتنا فتحدثنا»، إذ / النصب عندهم باضمار «أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أي ما يقع منك إتيان فحديث لنا، ثم لا يختص النصب بعد الفاء بكونها سببية. بل ذلك أكثر، فلا اشكال في نحو قوله ﷺ «لا يموتُ لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار، وما أغبرت قدما عبد في سبيل اللهِ فتمسَّه النارُ[6]»، ثم ألحق في المعنى بغير فعل مفيد بما يعقبه سبباً أو غيره لا نفي الفعل فقط وآنتفى الغير بسببيته ولا نفي الغير فقط، وسيأتي تحريره إن شاءَ اللهُ، ثم يقصد بما بعد هذه الأحرف عطف الجملة فلا ينصب كقوله[7]: ب

---

(١) صدر بيت وعجزه: ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

انظر الكتاب: ١/٨٣، نسبه سيبويه لزهير وهو في ديوانه: ٢٨٧، والخزانة: ٣/٦٦٥.

(٢) الروم: ٤٦.

(٣) الصافات: ٧.

(٤) الصافات: ٦.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٨٠.

(٦) انظر صحاح مسلم /١٧٤.

(٧) صدر بيت لجميل بن معمر، وهو من شواهد الكتاب: ١/٤٢٢ والديوان: ١٤٤، والأغاني: =

أَلَم تسأل الربعَ القواءَ فينطقُ....

وقوله [1]:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إذا ارْتَقى فيهِ الّذي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بهِ إلى الحَضيضِ قَدَمُهْ ... يُريدُ أنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

وقوله تعالى ﴿ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذرونَ﴾ [2] ﴿تُقاتلُونَهم أو يسلمونَ﴾ [3] ولَيست تلك الأحرف للاستثناء بل للعطف، والمعتبر بالعطف الجملة لا الفعل، وتقدير النحويين كلمة «هو» أو هم، ليبينوا أنَّ الفعل غير معتمد بالعطف، قاله في المغني [4].

الثالث: العطف على المحل نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بالنصب، وله عند المحققين شروط:

أحدها: أن يكون ذلك المحل بحق الأصالة، وهذا مفهوم من قولنا: الأصل، فلا يجوز نحو: «الضارب زيدٍ أو أخيه» لأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل اعماله لا إضافته، لالتحاقهِ بالفعل، وقد أجازه البغداديون تمسكاً بقوله [5]:

فظلَّ طهاةُ اللَّحمِ ما بيْنَ مُنْضجٍ ... صَفِيفَ شِرَاءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

وخرج على أنه خفض على الجوار، أو على توهم أنَّ الصفيف مجرور بالإضافة.

= ١٤٥/٨.

وابن يعيش: ٦٣/٧، والخزانة: ٦٠١/٣.

(١) البيتان للحطيئة، انظر العمدة: ٩٦/١، والأغاني: ١٩٥/٢ والمغني: ١٦٨/١.

(٢) المرسلات: ٣٦.

(٣) الفتح: ١٦.

(٤) انظر المغني: ١٦٨/١.

(٥) البيت لأمرىء القيس، انظر الديوان: ٢٢، والأغاني: ٧١/٨، والنقائض: ٤٨٨، وابن سلام: ٣٦٥، وشرحُ القصائد السبع: ٩٦، والخزانة: ٣٦١/١، والمغني: ٢٦١/٢.

الثاني: إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز « لَيْسَ زيدٌ بِقَائم وما جاءني من أحدٍ » أن تُسقط الباء فتنصب؛ و« من » فترفع فلا يجوز مَرَرْتُ بزيد وعمراً على العطف خلافاً لابن جني[1]، لأنه لا يجوز: مررت زيداً، وأما قوله[2]:

تَمرونَ الدِّيارَ ولَمْ تعرِجُوا ....

فضرورة، ولا يختص مراعاة المحل بكون العامل في اللفظ زائداً، كما في المثالين بدليل قوله[3]:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالداً   وَدونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذلُ

وأجاز الفارسي في قوله تعالى ﴿وأُتْبِعُوا في هَذهِ الدُّنيا لَعْنَةً ويَوْمَ القِيَامَةِ﴾[4] أن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محل « هذه ».

الثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحل، وينبني على هذا امتناع مسائل:

إحداها: « إنَّ زيداً وعمرٌ ذاهبان » لأنَّ طالب رفع زيد هو الابتداء، أي التجرد وهو قد زال بدخول « إنَّ ».

والثانية: « إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ » إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين[5]، لعدم اشتراطهم المحرز ومنعوا الأولى لا

---

(١) انظر الخصائص: ١/١٨٦.

(٢) صدر بيت لجرير وتمامه: كلامكمُ عليَّ إذن حَرامُ.
انظر الديوان: ٥١٢، والكامل: ١/٣٣، وابن عقيل: ١/١٨٨، والخزانة: ٣/٦٧١، والأمالي: ١/١٢٠، والمغني: ١/١٠٢.

(٣) للبيد بن ربيعة، انظر الديوان: ٢٢٥، والكتاب: ١/٣٤، والشعر والشعراء: ٢٣٧، والانصاف: ١/٣٣٤.

(٤) هود: ٦٠ وانظر المغني: ٢/٤٧٣.

(٥) انظر المغني: ٢/٤٧٤.

لذاك، بل لتوارد عاملين على معمول واحد، وأجاز الكوفيون[١] الجميع وحجتهم قوله سبحانه ﴿إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هادُوا والصَابئونَ﴾[٢] ولنا أن [نقول] «الصابئون» مبتدأ خبره إمَّا ما بعده وخبر «إنَّ» محذوف كما في قوله[٣]:

خَليليَّ هَـلْ طِـبٌّ فـأني وأنتُما ... وإنْ لم تَبُـوحَـا بـالهَوى دَنِفَـان

ولكن يضعفه أنه حذف من / الأوائل لدلالة الأواخر، والأكثر العكس، ١٢٦أ
أو محذوف كما في قوله[٤]:

ومَـنْ يَـكُ أمْسَ بـالمدنيـةِ وأهلُـهُ ... فـإني وقيـارٌ بها لَغَـريـبُ

والجملة معترضة بين اسم «إنَّ» وخبرها، كما قاله في شرح «بانت سعاد» وهو معطوف على توهم عدم ذكر «إنَّ»، وهو متعين في نحو «إنَّ زيداً وعمرو» بالرفع - ذاهبان، مما لا يصلح صرفه لواحد فقط.

وقولنا: ذا التوهم منادى محذوف حرف النداء، وإلى الشرطين الآخرين وشروط العطف على المحل أشرنا بقوله:

إنْ صَحَّ في الفصيح إظهار المَحَـل ... ووجـدَ المحـرزُ لا أنْ اضمحـل

يقال: اضمحل، وامضحل، بمعنى ذهب كما في القاموس، ثم قال:

واخترْ جـوازَ عطـفِ جُملـةٍ عَلَـى ... مـا غُيرتْ في نسبـةٍ تـرقَ العُلاَ

اختلف النحاة في عطف الجملة الإسمية على الجملة الفعلية وعكسه على ثلاثة أقوال فقيل: يمتنع مطلقاً، حكاه عبداللطيف البغدادي في شرح مقدمة ابن باشا

---

(١) انظر المغني: ٤٧٤/٢.

(٢) البقرة: ٦٢.

(٣) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين، انظر المغني: ٤٧٥/٢، وأوضح المسالك: ٣٦٢/١.

(٤) هذا البيت لضابىء البرجي، انظر الكتاب: ٣٨/١، والكامل: ٢٧٦، والشعر والشعراء: والخزانة: ٣٢٣/٤، واللسان: ٤٣٨/٦، والأصمعيات: ٢١٢، والمغني: ٤٧٥/٢. والأنصاف: ٩٤/١، وشرح المرزوقي للحماسة: ٩٣٦، ورواية الكتاب: «فإني وقياراً» بالنصب.

ذو حكى عن ابن جني[1] أنه قالَ في قوله[2] :

عـــاضَهــا اللهُ غُلاَمــاً بَعْــدَمــا   شَابَـتِ الأَصداغُ والضِّـرسُ نَقَـدْ

إنَّ الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في «قامَ زيدٌ وعمروٌ ضربت» وهو أضعف الأقوال، وقد لهج به الرازي[3] في تفسيره وقيل: العاطف الواو، جائز، وغيرها فلا يجوز قاله ابن جني في سر الصناعة ونقله عن الفارسي، وقال إنه الصواب، وقيل: يجوز مطلقاً وهو الصحيح المفهوم من قول النحويين[4] في باب الاشتغال في مثل ما تقدم، إنَّ نصبه رجح، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفها، ثم قال:

ومنــعِ مــا تخالفــا إنشــاءَا   وضـده كجئني عمـرٌو جَـاءَا

منع معطوف على... جوازاً إي اختر منع العطف بين ما تخالفا في الإنشاء وضده، واعلم أنه لا خلاف عند أهل البيان في منع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، وأما النحاة فالجمهور أنه لا يجوز واختاره ابن عصفور[5] في شرح الإيضاح، وابن مالك في باب المفعول معه من «شرح التسهيل»، وأجازَهُ الصفار[6] وجماعة، ونقل أبو حيان[7] عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين في الاستفهام والخبر مثل «مَن زيدٌ وهذا عمرو» وهو غلط، فإنما قال سيبويه[8] «وأعلم أنه لا يجوز» من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت

---

(١) انظر المغني: ٢/٤٨٥.
(٢) لم يعرف قائله، انظر المغني: ٢/٤٨٥، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٧٣.
(٣) انظر المغني: ٢/٤٨٥.
(٤) انظر المغني: ٢/٤٨٥.
(٥) انظر المغني: ٢/٤٨٢.
(٦) انظر المغني: ٢/٤٨٢.
(٧) انظر المغني: ٢/٤٨٢.
(٨) انظر الكتاب: ١/٢٤٧.

أو نصبت لأنك لا تثني إلاّ على من اثبَتَهُ وعلمته، ولا يجوز أنْ تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة» وقال الصغار، لما منعهما سيبويه من جهة النعت على أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصغار فتوهم فيه على أنه قد يقال: لا حجة له فيما ذكر الصغار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنَّهُ الذي اقتضاه المقام، على أن التحديد لا خلاف فيه بين الفريقين لأن البيانيين ومن تبعهم منعوه بلاغة، والمجيز من / النحويين ٦
يجوزه لغة ولا يجوزه بلاغة، ثم الخلاف في غير فاء السببية، أما هي فإنها تقع حيث يمتنع العطف بغيرها كقولك «أكرمني يا زيدُ فألزمك»، وقولهُ ﴿إنَّا أعطَيناكَ الكَوثرَ فَصَلِّ لِربّكَ﴾[1] ... قاله في العروض فلا حجة للمجيز في قوله[2]:

وقَائِلةٍ خَوْلاَنَ فَانكِح فَتَاتَهُمْ...

ثم قال:

ولـو تَـرَى مِـنْ بـدلٍ يَنفَـرِدُ　　لأنَّ مـا أُلغـي لا يُعتَمَـدُ

المعنى أنه لا يجوز تفرد شيء من أنواع البدل، ولو بدل غلط خلاف ما في المغني، لأن المبدل منه بالبدل أُلغي إذ صار كالساقط، وأما قولك: أعجبني زيدٌ أخوك وجمالُه، فالثاني بدل من البدل، قال ياسين: وما دعوى الدماميني الجواز من كلام ابن الحاجب في الأمالي بآشتباه، لأن ابن الحاجب قال في الكلام على آية «غافر» الأحسن أنّ «ذي الطول»[3] بدل ثان من المبدل الأول فقال الدماميني فيه دليل بَيّن على جواز تفرد البدل، وابن الحاجب لم يقل من المبدل منه، بل قال: من المبدل، يعني البدل.

---

(١) الكوثر: ٢.

(٢) نصف بيت وتمامه: وأكرومة الحيين خلوٌ كما هيَا.

ولم ينسب لأحد. انظر سيبويه: ٧٠/١. والمغني: ٤٨٣/٢. والخزانة: ١٥٣/١، وأوضح المسالك: ١٦٣/٢، والبحر المحيط: ٤٧٧/٣.

(٣) يشير إلى الآية: غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول: غافر: ٣.

قواعد في العوامل: أي لها تعلق بالعوامل كمنع توارد عاملين أو أكثر على معمول واحد، فلذلك قال:

وإن تَـــرَى لعـــاملينِ عَمَلاَ   في واحدٍ فاَطلبْ تَنَـلْ مُـوصَلا

قواعد البصريين تدل على امتناع توارد عاملين على معمول واحد، وهو الحق إذ العامل مؤثر، ولا يجتمع مؤثران على مؤثر واحد، فمن ثم قالوا: إنَّ رافع الخبر المبتدأ وحده لا هو مع الابتداء، وناصب المفعول رافع فعله لا هو مع فاعله، وجازم الجواب أداة الشرط لا مع فعل الشرط، وكان العامل في التنازع لواحد لا بهما خلافاً للكوفيين في جميع ذلك، ومن التنازع قولنا:

كاَطلب تنل موصلا...

وهو من اَعمال الثاني، ثم قال:

وإن تَـرَى العَكسَ بمَا قَـدْ اَتحدْ   نوعاً وَلَيْسَ تَابِعَاً فاَحفـظْ تُفِـد

المراد بالعكس مجيء معمولين لعامل واحد، وذلك حيث اتحد المعمولان جهة وليس أحدهما تابعاً للآخر، فلا تجد لفعل فاعلين ولا مفعولين، أي متحد من الجهة بأن يكون كل محكوم عليه أو به فلا اَعتراض بالأفعال المتعدية لاَثنين أو أكثر، لأن ذلك مع اختلاف الجهة، وجوائز تفرد الخبر، والحال، على ما عند الجمهور فيهما لحملهما على الصفة، على أن القياس يقتضي منع تفردهما أيضاً، وهو قول اَبن عصفور وغيره، فما ورد من نحو «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ»، فهو بمعنى جامع الوصفين، ومن نحو «جاء زيدٌ راكباً مسرعاً» فهو على التداخل أي على جعله حالاً مما تحمله الحال.

تنبيه: لا يختص الحكم بالظرف أو بالمجرور، فقول ياسين لا يعمل عامل واحد في ظرفي مكان إلاّ على جهة البدلية، وقول الشمني لا يتعلق حرفان بمعنى واحد إلاّ على سبيل البدلية لا يدل على حصر واختصاص، بل هما من جزئيات القاعدة، هذا واَفهم/ قولنا: ليس تابعاً... إنَّ ما عمل في التابع عمل [في] ١٢٧أ

المتبوع، وفي ذلك تفصيل، قال ابن قاسم: أما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل: العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب إلى سيبويه، وقيل: العامل فيها تبعيتها كما جرت عليه، وهذا مذهب الخليل والأخفش، وقيل: وسيبويه وأكثر المحققين، وقال الرضي: أما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع[1]. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ، والخبر، وهو كونها تابعة وقال بعضهم: إنَّ عامل الثاني مقدر من جنس الأول، وأما البدل، فالأخفش والرماني والفارسي وأكثر المحققين المتأخرين على أنَّ العامل فيه مقدر من جنس الأول. وسيبويه[2] والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب، العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال، قال سيبويه العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، قال الفارسي في الإيضاح وابن جني في سرّ الصناعة إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة، ثم قال:

وإن تَــرَ تقــدمَ المعمــولِ في ... مـا مـوضـعِ العـامـلِ ثن ما وفي
وسبــقُ مبتــدا بمعمــولِ الخبرِ ... فِعْلاً أجزْ تقول كَسْرُ ذا جُبُــرِ

المعنى أنه لا يتقدم معمول، أي لا يصح حيث تقدم عامله، فلا يتقدم معمول صلة على الموصول، ولا معمول تابع على متبوع، ولا معمول مضاف إليه على مضاف، وكل صدر لا يتقدم عليه معمول ما في غيره، كأسماء الأستفهام والشرط، ولكون المصدر في تأويل الموصول الحرفي وصلته لا يتقدم عليه معموله، فأما نحو ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[3] فعلى التوسع في الظرف، وسيأتي،

---

(١) انظر الكتاب: ١/٢١٠.

(٢) انظر الكتاب: ١/٢١٨.

(٣) الصافات: ١٠٢.

ولما مثلتْ القاعدة معمول الفعل الواقع خبراً، فأنه لا يتقدم على المبتدأ أخرجه بقوله: وسبق إلخ...

فأنه في قوة الإستثناء مما قبله، وقد نصّ على جواز تقدمه في المغني وسيأتي نصته في شروط الحذف إن شاءالله، ثم قال:

والحرفُ والمثلُ إذا ما عَمِلا لنْ يُعطيا تَصريفَ ما قَدْ كَمُلا

المعنى أنَّ الحرف وما أشبهه من الأفعال الجامدة إذا عمل لا يعطي التصرف الكامل في معموله، فمن ثم امتنع توسط الخبر في بابي «إن وما»، ومنع تقدمه فيهما وفي ليس، وأما منع تقديم معمول معمولهما فقد مَرَّ.

قواعد في الحذف: من المهمات النظر في الحذف، وبدأ مما يتعلق به بشروطه إذ لا يوجد إلاَّ عندها فقال:

وشرطُ ما يحذفُ يا خَليلي وأنْ تَرَى حذفاً بِلاَ دليلِ
وكونُهُ مؤكداً فاْعلَمْ ولاَ كالجزءِ مثل مَا تقُول قَد علا
وكونُه غيرَ مُعَوضٍ بهِ ولا ضعيف عمل فانْتَبه / ٢٦ ب
وخَالياً من اختصارِ المختصر وتركِ إعْمالِ القوي معتبر
واْمْنَعْهُ إنْ أدى لإبطالِ العملْ بَعْدَ التوجهِ تَنَلْ كُلَّ الأَمَلْ

اشتملت الأبيات بجملة الأعتراض على ثمانية شروط:

الأول: وجود دليل على المحذوف بمن، ثم امتنع حذف الموصوف في: رأيتُ رَجُلاً أبيضَ، بخلاف: رَأَيْتُ رَجُلاً كَاتِباً، وحذف المضاف في نحو: جاءَني غُلامُ زيدٍ بخلاف نحو: ﴿وجَاءَ رَبُّكَ﴾ (١) وحذف العائد في نحو «جاءَ الّذي هُوَ في الدَّارِ» بخلاف نحو «جاءَ أيُّهم أفضلُ»، وكانَ مردوداً قول أبي الفتح (٢): إنه يجوز «جَلَسْتُ زَيْداً» بتقدير مضاف، أي جلوسَ زَيْدٍ، لاْحتمال تقدير

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) انظر الخصائص: ١١٤/١، والمغني: ٦٠٢/٢.

غيره، وقول جماعة إنّ بني تميم[1] يحذفون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، ونحو «لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ الله» فاثبات الخبر فيه آجماع.

تنبيهات:

الأول: قيل: الحذف نوعان: صناعي وهو مُختص بمعرفةِ النحو لأنه إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا «أُقسم بيوم القيامة»[2] إنَّ التقدير: لأنا أقسم، لأنَّ فعل الحال لا يُقسم عليه في قول البصريين[3]. وفي «قِمْتُ وأَصُكّ عَيْنَهُ» أنَّ التقدير: وأنا أصك، لأنَّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من «قَدْ»، وغير صناعي، وهو ينقسم إلى حالي: كقولك لمن رفع سوطاً، زيداً، باضمار آضرِبْ، ومنه: ﴿قَالُوا سَلاَمَاً﴾[4] أي سلمنا سلاماً، أو مقالي. كقولك إن قال: مَنْ أضرب، «زيداً»، قال في المغني: ومنه ﴿وقيل للذين اتقوا مَاذا أنزَلَ رَبُّكُم قالوا خيراً﴾[5] والحق أنه من الصناعي، إذ القول لا ينصب المفرد، إلاّ في معنى الجملة.

الثاني: شرط الدليل اللفظي: أن يكون طبق الدليل المحذوف، فلا يجوز: «زَيْدٌ ضَارِبٌ وعَمْرٌو» أي ضارب، وتريد بأجمعها غير ما أردت بالآخر، بأن تجعل أحدهما من ضرب، بمعنى سافر[6]، والآخر من ضرب، بمعنى آلمَ، ومن، ثم أجمعوا على جواز «زَيدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو، وإنَّ زيداً قَائِمٌ وعَمرٌو» وعلى منع «لَيْتَ أو لعل أو كأنَّ زيداً أسدٌ» لأن الخبر المذكور مُتَمنَّى، أو مُتَرَجَّى، أو مشبهٍ بهِ، والخبر المحذوف ليس كذلك، لأنه خبر المبتدأ.

الثالث: شامل قولنا: ومن ترى إلخ.. ما كان فضلة، فأنَّه لا يحذف إلاّ

---

(١) انظر الكتاب: ٣٤٥/١، والمغني: ٦٠٤/٢.

(٢) القيامة ١.

(٣) انظر المغني: ٦٠٥/٢.

(٤) هود: ٦٩.

(٥) النحل: ٣. وانظر المغني: ٦٠٦/٢.

(٦) تأتي «ضرب» بمعنى السفر من قوله تعالى ﴿وإذا ضربتم في الأرض﴾. النساء: ١٠٢.

لدليل فقول النحويين: يحذف المفعول اختصاراً، ويريدون به بغير دليل غير صحيح والتحقيق أن الفعل المتعدي إذا قصد نسبته إلى غيره، فتارة ينسب إلى الفاعل والمفعول معاً، فهنا لا يحذف مفعوله إلاّ لدليل، وتارة يقصد نسبته إلى المفعول فقط، فهنا يحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، وتارة يقصد نسبته إلى الفاعل فقط، فهنا لا يذكر له مفعول، ولا يقال إنه محذوف والفعل منزل منزلة اللازم، بل قال في «عروس الأفراح»: إنه نفسه بما جرى على ألسنة الطلبة من قول الراجز:

الحذفُ للدليلِ باختصارِ وغيرُهُ يُسمّى بٱقتصارِ

لا تجريد فيه، وأما إذا لم يقصد له نسبة، بل يقصد منه مجرد وقوعه جيء بمصدره مسنداً إلى فعل عام، فيقال: «حصل العلم» مثلاً من غير قصد بيان من علم، ولا ما علم.

٢٨/أ **الثاني**: ألا يكون المحذوف مؤكداً، وهذا الشرط أول من / ذكره الأخفش [١]، لأنه منع في نحو: «الذي رأيتُ زَيْدٌ» أنْ يؤكد العائد المحذوف بقولك [٢] «نفسه» لأنّ المؤكد مزيدٌ، لطول الأختصاص، وقال أبو الفتح [٣] في الخصائص، لا يجوز «الذي ضَرَبْتَ نَفْسَه زيدٌ» كما لا يجوز ٱدغام نحو: ٱقْعَنْسَس لما فيهما جميعاً من نقض الغَرَض وقال ابن مالك: لا يجوز حذف عامل المصدر «كضربتُ زيداً ضرباً» لأنَّ المقصود به تقوية عامله، وتقدير معناه، والحذف منافٍ لذلك، فقوله في الكافية:

وجائزٌ توكيدُ محذوف عُلم فَعن سعيدٍ ذا وشيخهِ فهم★

يخالفه، والحق المنع وأخذ الجواز من قول سيبويه في نحو: مررت بزيد وأتاني

(١) انظر المغني: ٦٠٨/٢.

(٢) في الأصل «كقوله نفسه».

(٣) انظر الخصائص: ٣٧٢/٢، والمغني: ٦٠٨/٢.

★ انظر الكافية: ١٣٢٧/٢.

أخوه أنفسهما[1]، بالنصب على تقدير: أعنيهما وبالرفع على تقدير: هما صاحباي أنفسهما، غير معين لاحتمال أنه تفسير للمعنى، وبيان للقطع وإن سلمه في المغني[2]، وفي شرح الكافية، وأما استدلال بعضهم على الجواز بقول العرب[3]:
إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحلاً..

فلا يصح، لأنَّ المؤكد هنا الحكم لا المفْرد، ولهذه النكتة لم يعد البيانيون من مؤكدات الحكم أن المفتوحة، لأنها لتوكيد المفرد لا الحكم كما في عروس الأفراح.

الثالث: ألا يكون كالجزء، فلا يحذف، كالفاعل ولا نائبه، ومن ثم ضعف قول الكسائي وهشام والسهيلي[4] في «ضَرَبني وضربتُ زَيْداً» إنَّ الفاعل محذوف لا مضمر، وأما قول ابن عطية[5] في ﴿بِئْسَ مَثَلُ القومِ الذينَ كَذَّبوا﴾[6] أنَّ التقدير، بئس المثلُ مثلُ القوم، فإن أراد أنَّ الفاعل لفظ المثل محذوفاً، فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وإن في بئس ضمير المثل مستتراً فأينَ تفسيرُهُ؟ وهذا لازم للزمخشري[7]، فأنه قال: في تقديره: «بئسَ مثلاً» وقد نصّ سيبويه[8] على أن تمييز فاعل «نعم وبئس» لا يحذف والصواب أن «مثل القوم» فاعل وحذف المخصوص، أي مثل هؤلاء، أو مضاف أي، «مثل الذين

(١) انظر الكتاب: ١/٢٤٧.
(٢) انظر المغني: ٢/٦٠٩.
(٣) من شواهد الكتاب: ١/٢٨٤، وهو للأعشى: الديوان ١٥٥ والخصائص ٢/٢٧٣، وابن الشجري: ١/٣٢٢، وابن يعيش: ١/١٠٣.
(٤) انظر المغني: ٢/٦٠٨.
(٥) انظر المغني: ٢/٦٠٨.
(٦) الجمعة: ٥.
(٧) انظر المغني: ٢/٦٠٨.
(٨) انظر الكتاب: ١/٣٠٠.

كذبوا ، ولا خلاف [في] جواز حذف الفاعل مع فعله نحو : ﴿قَالُوا خَيْراً﴾ [1] وزيداً ضربته .

الرابع: لا يكون عوضاً عن شيء ، فلا يحذف ما في نحو « أمَّا أنْتَ به مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » ولا كلمة « لا من قولهم » « افْعَلْ هذا إمّا لا » ولا التاء في عِدَة وإقَامة ، واستقامة قاله في المغني [2] ، والحق أنَّ التعويض جائز ولا واجب ، كما نصّ كتاب سيبويه [3] ، ويكون خبر كان عوضاً أو كالعوض عن مصدرها ؛ ومن ثم لا يجتمعان ، قال ابن مالك : إن حرف النداء غير عوض [من] أدعو أو أنادي مثلاً لاجازة حذفها .

الخامس: أن لا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يجوز حذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلاّ في مواضع قويت فيها الدلالة : وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها [4] .

السادس: أن يكون حذفه خالياً عن اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل دون مفعوله ، لأنه اختصار للفعل ، وأما قول سيبويه [5] في : زَيْداً فاْقتله ، وشأنكَ والحجَّ ، وقوله [6] :

يا أيُّها المائحُ دَلْوِيَ دُونَكا ... أني رأيتُ الناسَ يَحمدُونكا

إن التقدير : « عليكَ زَيْداً » ، وعليكَ الحجَّ ، ودُونَكَ دَلويَ ، فقالوا : إنما أراد تفسير المعنى لا الأعراب ، وإنما التقدير : خُذْ دَلْوَيَ . وآلزمْ زَيْداً ، وآلزم

---

(١) النحل : ٣٠ .

(٢) انظر المغني : ٦١٠/٢ .

(٣) انظر الكتاب : ٤٠٣/١ .

(٤) انظر المغني : ٦٠٩/٢ ، فان هذا النص نقل حرفياً بتمامه .

(٥) انظر الكتاب : ١٣٨/١ .

(٦) من شواهد سيبويه : ١١٠/١ ، ونسبه إلى راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو وانظر الانصاف : ٢٢٨/١ ، والمغني : ٦٠٩/٢ .

الحجَّ، ويجوز في دلوي، أنْ يكونَ مبتدأً، ودونكَ خبره.

السابع: أن لا يكون حذفه مؤدياً إلى ترك إعمال القوي وإعمال الضعيف / فلا ٢٨ب يحذف الخبر في «أكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رأسَهَا مأكول، لأن في حذفه ترك العامل القوي وهو «حتى» وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء، فقولنا: ترك مبتدأ وإعمال مضاف إليه، وهو مضاف إلى قوى، والخبر معتبر في الكلام، حذف، أي ترك إعمال القوي مع إعمال الضعيف، وجعلنا حرف الجر قوياً باعتبار أنه لفظي، فلا يخالف ما مَرَّ من أنه ضعيف العمل.

الثامن: أن لا يكون مؤدياً إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فلذا منع البصريون[1] حذف المفعول الثاني من نحو «ضَرَبني وضَرَبْتهُ زَيْدٌ» لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول. ولاجتماع الأمرين امتنع عِنْدَ البصريين[2] أيضاً حذف المفعول في نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» لأن في حذفه تسليط (ضرب»[3] على العمل «في زيد» مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك «زَيدٌ ما ضَربتُهُ» فمنعوا الحذف، وإنْ لم يؤد إلى ذلك.

تنبيهان: الأول، لاجتماع الأمرين مع الالباس، منع الجميع تقدم الخبر في نحو «زيد قام» ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام[4] تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو «زيدٌ ضَرَبَ عَمْراً»، وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجازوا: «زَيداً أجلَهُ أحْرَزَ» ولخفاء هذه النكتة على ابن عصفور قال في تخريج البصريين قول الشاعر[5]:

---

(١) انظر المغني: ٢/٦١٠.

(٢) انظر المغني: ٢/٦١٠.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) انظر المغني: ٢/٦١٠.

(٥) البيت للفرزدق، انظر الديوان ٣١٥ والنقائض: ٤٩٣، والأغاني: ٨/٦٢، والمغني: ٢/٦١١، =

قنافذُ هَدّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ   بِمَا كانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

لأنهم هربوا من محذور - وهو الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر - فوقعوا في آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ، وهذا ما وعدناك به من كلام المغني [١].

الثاني:- قد يخالف، أي مقتضى الأمرين أو أحدهما للضرورة أو قليل من الكلام، فالأول كقوله: [٢]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تَدّعي   عليَّ ذنباً كلُّهُ لم أصنعِ

وقوله [٣]:

وخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنا   بالحَقِّ لاَ يَحْمَدُ بالبَاطِلِ

هو في صيغ العموم أسهل.

والثاني: كقوله [٤]:

بعكاظَ يُعشي الناظرينَ إذ   هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فأن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه مع قطعه عن ذلك بأعمال يُعْشي فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، ثم قال:

ولينبغي التقليل في التقديرِ   حيثُ يصحُ غيرُ ما تقديرِ

إذا صَحَّ في المقام تقديران مثلاً وأحدهما أقل حذفاً من الآخر فالأجود

= وابن عقيل والميداني: ١/٢٣٩، وأوضح المسالك: ١/٢٤٩.

(١) انظر المغني: ٢/٦١١.

(٢) الشاهد لأبي النجم العجلي، انظر الكتاب: ١/٤٤، وامالي الشجري: ١/٧، والمغني: ٢/٦١١.

(٣) الشاهد للأسود بن يعفر، وليس في ديوانه، انظر شرح الكافية لابن مالك: ١/٣٤٨، والمغني: ٢/٦١١.

(٤) هذا من كلام لعاتكة بنت عبدالمطلب، انظر المغني: ٢/٦١١، وأوضح المسالك: ٢/٢٩٩.

أقلها حذفاً لما فيه من قلة مخالفة الأصل، فمن ثم كان تقدير الأخفش[١] في «ضَرَبْني زَيدٌ قَائِماً» «ضَرَبُهُ قَائِماً» أَولى من تقدير البصريين[٢]: حاصلٌ إذا كانَ قائماً، لأنه قَدَّرَ آثنين، وقدروا أربعة[٣]، ولأن التقدير من اللفظ أولى، وتقديره: في نَحْوِ: أَنْتَ مني فِرْسخَانِ. بُعْدُكَ مني فرسخان أولى من تقدير الفارسي[٤]: أَنْتَ مني ذو مَسَافةِ فرسخين، لأنه قدر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرفُ، والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث[٥] وضعف قول بعضهم[٦] في ﴿وآشرِبُوا في قُلوبِهُم العِجْلَ﴾[٧] إنَّ التقدير: حُبُّ عبادة العِجْـل، والأولى تقـديـر: حُـب فقـط، وضعـف قـول الفارسي[٨] ومن تبعهِ «في» ﴿واللّائي يَئِسْنَ﴾[٩] الآية: أن الأصل «واللائي لم يحضنَ فعدتهن / ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون: واللائي لم يحضن كذلك، ١٢٩أ ولك أن لا تقدر هنا شيئاً فتجعل الموصول عطفاً على الموصول، فيكون المذكور خبراً لهما.

فإن قلت: لو جاز ذلك لجاز أن تقول: زَيدٌ قائِمان وعمروٌ؟ قلت: ليس يسلم منعه فلقبحَ اللفظ، وهو مُنتفٍ فيما نحن بصدده، ولذا جوزوا نحو: «أَنْتَ أعلمُ وزيدٌ» كون زيد عطفاً على «أنتَ» ويشهد للجواز قوله[١٠]:

---

(١) انظر المغني: ٦١٥/٢.

(٢) انظر المغني: ٦١٥/٢.

(٣) في المغني: ٦١٥/٢،.. أولى من تقدير باقي البصريين: حاصلٌ إذا كان ـ أو إذا كان ـ قائماً لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة...

(٤) انظر المغني: ٦١٥/٢.

(٥) انظر المغني: ٦١٥/٢.

(٦) المغني: ٦١٥/٢.

(٧) البقرة: ٦٣.

(٨) انظر المغني: ٦١٥/٢.

(٩) الآية: اللائي يئسن من المحيض: الطلاق: ٤.

(١٠) لم ينسب لقائل معين، انظر المغني: ٦١٦/٢ والأشموني: ٣٩٢/٣.

وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً   أَبىْ ذَاكَ عَمّي الأَكْرَمَانِ وخَالِيَا

ثم قال:

والأصل عِنْدَ الحاجةِ التقديرُ   فلا يُرىٰ مَعْ مالَهُ التصديرُ

لا خفاء أن التقدير خلاف الأصل فلا يدعى إلاّ عند الحاجة إليه، فأذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع الأول ومع الثاني مع جزئيه، فالأصل تقديره مع الثاني لأنه عنده حصل الاحتياج إليه، فمن ثم كان في نحو ﴿الحَجُّ أَشْهرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ (١) الحَجُّ حَجُّ أشهرُ، أولى من تقدير: أشهر الحَجَ أشهر ـ لأنك ـ أولاً ـ في غناء عن التقدير. وأما ترجيح التقدير مع الأول في نحو ﴿ولكن البرّ﴾ (٢) ... فلما مَرَّ من الجمل على قراءة «ولكن البار» ثم قال:

وحيث دار الحذف بين ذي خبر   والفعل فالأحق إبقاء الخبر

المعنى أنه إذا كان في الكلام حذف لا محالة ودار الأمر في الحذف بين كون المحذوف المبتدأ والباقي خبره لا الفعل، والباقي فاعله، فالأحق والأولى أن يخرج على أن المحذوف هو المبتدأ والباقي خبره لا الفعل، والباقي فاعله، لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت، فحذفه كلا حذف، وأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد حذف الفعل بوجه آخر كرواية أخرى في ذلك الموضع كقراءة شعبة وابن عامر ﴿يسبح له فيها﴾ (٣) بفتح الباء، وقراءة ابن كثير ﴿وكذلك يُوحي إليك﴾ (٤) بفتح الحاء، وقراءة بعضهم ﴿وكَذَلكَ زُيِنَ لكثير من المشركينَ قَتْلُ أولاَدِهِم شركاؤهم﴾ (٥) ببناء «زُيِنَ» للمفعول، ورفع

---

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) النور: ٣٦، والآية: يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال

(٤) الشورى: ٣: والآية كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم.

(٥) الأنعام: ١٣٧، وهي قراءة حفص كما في المصحف، وانظر تقريب النشر: ١١٢، والطبرسي: ٢٧٠/٤.

«قتل» وشركاء، وهو وآسم الجلالة ورجال مرفوعة بالفاعلية، لأنها قد ثبتت لها في رواية من بني يسبح، ويوحي، وزين، للفاعل وليس من القاعدة أن يقدر مع اسم الجلالة ليقولنَّ اللهُ خلقهم في قوله سبحانه: ﴿ولَئِنْ سألْتَهُم مَنْ خَلَق السمواتِ والأرضَ لَيَقُولُن﴾[1] فإن اختيار الفاعلية فيه لما مَرَّ من مطابقة الجواب عجز السؤال، ثم قال:

وليس جزءي جملةٍ ذاتِ خَبَرْ فهيَ الأحقُّ بالبقا خُلْفٌ ظَهَرْ

المراد بذات الخبر الأسمية، وجزءآها المبتدأ والخبر، والمعنى أنهم اختلفوا في الأحق بالبقاء إذا دار الأمر بين كون المحذوف هو المبتدأ والباقي خبره، وعكسه، فقال الواسطي[2] الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأن الخبر مَحطُّ الفائدةِ، وقال العبدي[3]: الأولى كونه الخبر لأن التجويز في آخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز[4]، ومثال المسألة ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[5] أي شاني صَبْرٌ جَميلٌ، أو صبر جميل أمثلُ من غيرِهِ، ومثله ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾[6] أي الذي يطلب منكم طاعة معروفة لا يُرتاب فيها، لا إيمان باللسان لا يُوَاطِئهُ القلب، أو طَاعتكُم طاعةٌ معروفة، أي عُرِف أنها بالقول دون الفعل أو طاعةٌ معروفةٌ أمثلُ بكم من هذه الأيمان / الكاذبة. هذا ولو عَرَضَ ما يوجب التعيين عُملَ بِهِ كما ٢٩م في «نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ»، على القول بأنها جملتان؛ إذ لا يحذف الخبر وجوباً إلاّ إذا سَدَّ شيء مَسَدَّهُ، ومثله «حَبَذا زَيْدٌ»، إذا حُمل على الحذف، وجزم كثيرٌ من النحويين[7] في نحو «عَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ، وأَيْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ»، بأن المحذوف

---

(١) لقمان: ٢٥.

(٢) انظر المغني: ٢/٦١٨.

(٣) انظر المغني: ٢/٦١٩.

(٤) انظر المغني: ٢/٦١٩.

(٥) يوسف: ١٨، والآية: قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل والله المستعان.

(٦) النور: ٥٣، والآية: لا تقسموا طاعة معروفة ان الله

(٧) انظر المغني: ٢/٦١٩.

الخبر، وجوز ابن عصفور [1] كَوْنَهُ المبتدأ، ولذا لم يعهد فيما تجب فيه حذف الخبر لعدم تعينهِ عنده لذلك، قال: والتقدير إمَّا قسمي أَيْمُنُ الله، أو أَيْمُنُ اللهِ قَسَمٌ لي.

تنبيه: قولنا: وبين إلخ... متعلق بمحذوف، أي وحيث دار الحذف بين لا عطف على بين في البيت قيل: إنَّ حرف العطف لا يقوم مقام شيئين، كما مَرَّ في العطف على معمولي عاملين، ثم قال:

وبينَ أولٍ وثـانٍ فـالأحـقْ   إبقاء ما سبقٌ لمعنىً مستحقَ

المعنى أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أحد الأمرين الأول أو الثاني فالأصل إبقاء ما دلَّ على معنى، فمن ثم ضعف قول هشام الكوفي [2] إنَّ المحذوف من نحو ﴿تَمَنَّونَ﴾ [3]، ﴿وتَلَظَّى﴾ [4]، من البدء، بالتاء في الماضي، واقتصر فيه في آيتين على إحدى التاءين، تاء المضارعة، والصواب قول الجمهور، وهو حذف الثانية لأن الأولى جيء بها للمضارعة، (وقول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين) [5] أنَّ المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع نحو ﴿تَحَاجُّونِي﴾ [6] ﴿وتَأْمُرُونِي﴾ [7] والصواب قول سيبويه، واختار ابن مالك، إن المحذوف نون الرفع [8] وقول الجمهور إنَّ المحذوف نون الوقاية، وأيضاً: «نون الأناث في نحو قوله» [9] :

---

(١) انظر المغني: ٢/٦١٩.

(٢) انظر المغني: ٢/٦٢١.

(٣) آل عمران: ١٤٣، والآية «كنتم تمنّون الموت».

(٤) الليل: ١٤ «فانذرتكم ناراً تلظى.

(٥) انظر المغني: ٢/٦٢١.

(٦) الأنعام: ٨٠ وحاجة قومه قال أتحاجوني في الله وقد هدان وانظر الكتاب: ٢/١٥٤.

(٧) الزمر: ٦٤ «قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون».

(٨) انظر الكتاب: ٢/١٢١، وانظر المغني: ٢/٦٢١.

(٩) من شواهد سيبويه: ٢/١٥٤، وهو لعمرو بن معد يكرب، وانظر ابن يعيش: ٣/٩١، =

تَـراهُ كـالثغـامِ يُصَـلُّ مِسْكَـاً   يَســوءُ الفَــاليــاتِ إذا فَلَيني

والصواب قول سيبويه أن المحذوف نون الاناث [١] ، ولا يقال: إنَّ الفاعل لا يليق بحذف لأنا نقـول: قد عهد حذف الواو والياء لنون التوكيد ولا فرق، ولعدم دلالة ألف الافعال والاستفعال على معنى مع زيادتها وقربها من الطرف حذفت من مصدر المعتل العين، كما هو مذهب سيبويه [٢]. وليست المحذوفة عين الفعل خلافاً للأخفش [٣] وكذلك واو مفعول من المعتل العين، وهذا تحرير القاعدة خلافاً ما في المغني إذ أطلق القول بأن كون المحذوف ثانياً أولى فليس من القاعدة نحو:

يا تيمَ تيم عدي [٤] .....

و: بَيْنَ ذِرَاعيْ وجَبْهَةِ الأَسدِ [٥].

ونحو: «زَيْدٌ وعَمْرٌو قَائِمٌ»، لأنه الحق وهو اختيار ابن مالك في الأول، ومذهب سيبويه [٦] في الثاني، أنهما من الحذف من الأول للسلامة معه من الفصل، ولأن فيه تسليم العامل بمجاوره إذْ كل من المضافين في الأول طالب للمضاف إليه ومن المبتدأين في الثاني طالب للخبر، والأولى اعمال المقارب لخلوه عن توجه العامل للمعمول وقطعه عنه، ثم قال:

واَحذفْ جوابَ آخرِ الشرطينِ مـا   تَـوَاليـا وحـرفَ عطـفٍ عُـدمـا

= والمغني: ٢/٦٢١، والخزانة: ٢/٤٤٥.

(١) انظر الكتاب: ٢/١٥٤.

(٢) انظر الكتاب: ٢/١٢٢، والمغني: ٢/٦٢١.

(٣) انظر المغني: ٢/٦٢١.

(٤) قسم من بيت لجرير، وتمامه... لا أبالكم   لا يوقعنَّكم في سوأةٍ عُمَرُ

انظر الديوان: ٢٨٥، والكامل: ٩٥٢، والعمدة: ٢/١٦٠، والأغاني: ٨/١٨، والموشح: ١٢٨، والكتاب: ١/٢٦، والنقائض: ٤٨٧، والخزانة: ١/٣٦٠.

(٥) عجز بيت للفرزدق: انظر الديوان: ٢١٥، والكتاب: ١/٩٢، والمغني: ٢/٦٢١.

(٦) انظر الكتاب: ١/٧٨.

ما: شرطية، حذف جوابها وظرفية مصدرية معمولة لأحذف، و«عُدما»، عطف على تواليا، وحرف مفعول به، والمعنى أنه إذا توالى شرطان بلا عطف، فإن الجواب لأولها وجواب الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه، إذ جواب الأول في النية متصل به فالشرط وجوابه دليل جواب الثاني فهو في النية سابق / على ٣٠أ
الثاني، فمن قال مثلاً «إن دخلت أر زيداً»، إن كلمته فعبدي حر لم يعتق، إلاّ بدخولٍ وكلامٍ، وقال ابن مالك في شرح الكافية إنَّ الثاني مستغن عن الجواب لقيامهِ مقام ما لا جواب له وهو الحال كقول الشاعر[1]:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تذرعوا تَجِدُوا   مِنّا مَعَاقِلَ عِزّ زَانَها كَرَمُ

فهذا بمنزلة أنْ تقول: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا معاقل عزّ، فالشرط الأول هو صاحب الحال فالجواب له، والثاني بعيد لا تفيده الحال من التغيير، فظاهره أنه لا يقدر له جَزاء، وبه صرح بعض المحققين، فإن قلت: كيْف يصح جعلِ جملة الشرط حالاً مع قيام المانع منه من الاتصال بدليل الاستقبال؟ قلت: ذلك بتقدير انسلاخ الشرط عن أصله، كما أفاده ياسين، وقد جزم الشيخ أبو حيان بأن الجملة الشرطية تقع حالاً، وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿فمثلُهُ كَمَثلِ الكَلْبِ إنْ تحملَ عليهِ يَلْهَثُ﴾[2] الجملة الشرطية حال، وهو وإن كان لا يصح لخلو الجملة من الواو بعيد وقوع جملة الشرط حالاً، وقال المازني: قد يكون في الحال معنى الشرط، كما يكون في الشرط معنى الحال نحو: «لأفعلنَّـهُ كائناً ما كان» قال بهاء الدين في العروس: وينبغي تقييد الشرطية الواقعة حالاً بما إذا كان جوابها خبراً، فإنها تكون حينئذٍ خبرية، أما إذا كان جوابها انشاء فإن الجملة، أي الشرطية تكون انشائية، والأنشائية لا تقع حالاً.

---

(١) ذكره ابن هشام في المغني ولم ينسبه: ٢/٦١٤. وانظر شرح الكافية ٣/١٣١٤.

(٢) الاعراف: ١٧٦.

تنبيه: مثل الجواب في كونه للأول دليل الجواب فنحو ﴿ولا ينفعكم نصحي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لكم إنْ كانَ اللهُ يريدُ أنْ يُغويكُم﴾ (١) يقدر فيه دليل الجواب الأول لا الثاني، نصّ عليه في شرح الكافية، وأفهم قولنا: وحرف عطف عدما..

أنه إذا وجد حرف العطف، ولا فرق فيه بين الواو وغيرها، لكون الجواب لها سواء كررت الأداة أم لا، ثم قال:

والأصلُ في مقدر وذي عَمَلْ   تَقَدمٌ بلا مُعارضٍ جُعِلْ / ٣٠/ب

المعنى أن الأصل في تقدير العامل أن يقدر متقدماً على معموله لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب في نحو «زيداً ضربته» أن يقدر المفسر مقدماً، وهذا حيث لا معارض لفظياً أو معنوياً، وإلاّ وجب تأخيره، فالأول نحو: «ألهم ضربت»، إذ لا يعمل في الأستفهام ما قبله، ونحو ﴿وأمّا ثمودُ فهديناهُم﴾ (٢) في قراءة النص إذ لا يلي «أما» فعل، قال في المغني ونحو «إنَّ في الدار زيداً» لأن إنَّ لا يليها مرفوعها. قلت: وهو مشكل، إذ لا يلي «إنَّ» معمول خبرها، إلاّ أن يقال كما في الحواشي، اغتفر ذلك التفاتاً إلى الأصل، وقضية جواز تقديم معمول الخبر المنفي، والثاني نحو متعلق البسملة فان البيانيين قرروه متأخراً عنها، لإفادة تقديم معمول الاختصاص، وهذا إنما ينظر إليه البياني.

قاعدة: في باء الاختصاص وهي من أنفس القواعد، قال في عروس الأفراح وقد غلط فيها من لا أحصيهم عدداً، وإلى تحريرها أشرت بقولي:

والأصلُ أنْ توصلَ بالمقصورِ   باءٌ تلي الخصوصَ في المقصورِ

---

(١) هود: ٣٤.

(٢) فصلت: ١٧ في اعراب القرآن للنحاس قراءة الأعمش وأما ثمودٌ بالصرف وقرأها الأعمش وعاصم: وأما ثموداً بالنصب: ٣٣/٣، وانظر معاني القرآن للفراء: ١٤/٣.

المقصور: هو المحصور وعلامة صحته وقوعه قبل إلاّ، والمقصور عليه: ما يقع بعدها وهو المحصور فيه، والمراد بالخصوص مادته، اي ما اجتمع فيه حروفه الأصول مع دلالته على أصل معناه، فيشمل الإختصاص والتخصص والتخصيص والأخصاص والخصوص وما أخذ منها.

والمعنى أن الأصل الباء الواقعة بعدما أخذ من خصص أن تجر المقصور لا المقصور عليه، وذلك لأن معنى الإختصاص من التفرد، فإذا قلت: اختص زيد بالمال، فمعناه أنه انفرد به ولم يشاركه أحد من الناس فيه، وخصصته به أفردته به من دون سائر الناس، كما صرح به أهل اللغة، ففي القاموس خصّه بالشيء فضله، ثم قال: وفضله مزّاه، والمزية عدم المشاركة في الأمر وقال الراغب: التخصيص والاختصاص والتخصص تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجماعة، وهذا واضح، فإذا قلت: اختص زيدٌ بالمال فمعناه، أنَّ زيداً منفرد عن غيره بالمال، فهو المختص بمعنى اسم الفاعل، والمال مختص به، والمختص أبداً هو المنفرد المحتوى على الشيء. فهو كالظرف، والمختص به أبداً هو المأخوذ كالمظروف فلو قلت: اختص المال بزيد، مريداً ما أردت بالمثال السابق لم يصح، لأنك في المثال الأول حصرت المال في زيد، وفي الثاني حصرت زيداً في المال، فلا يكون له صفة غير الاحتواء على المال، وهو غير المراد بأن زيداً قد يكون له صفات من دين وعلم وغير ذلك، فإن تخيل متخيل صحة ذلك وقال: معنى «اختص زيد بالمال» إن المال لا يخرج عن ملكه، ومعنى «اختص المال بزيدٍ» أنَّ زيداً لا يخرج عن أن يكون مالكاً له، ولا ينفي ذلك أن يكون له صفات أخرى لا ينافي ذلك أن يكون له صفات أخرى، لا ينافي ملكه للمال، قلنا له: فما تصنع بقولهم: التخصيص: افراد الشيء بما لا تشاركه فيه الجملة، فإذا قلت: خصصت المال بزيد، كان معناه إفراد المال بما لا يشاركه فيه غير المال، ويلزم من ذلك أن يكون نفي المال غَيّرَ من صفات زيد، فإذا علمت أن قول القائل:

بالباء بعد الاختصاص يكثرُ دخولها على الذي قد قصروا

وعكسُهُ مستعملٌ وجيدُ ذكرهُ الحبرُ الهمامُ السيدُ
وفي العروس فيهما مكان والحق ما مَرَّ له بيانه

ليس على ما ينبغي، فما ورد من ذلك فهو على القلب، وقد وقع في كلام كثير كقول ابن مالك [(١)] ومفعول أفعل نحو كيد [(٢)] يُخص وليس منه، والاسم قد خصص بالجر خلافاً لمن وهم فيه.

قاعدة فيما يقتضي أحرف الغاية: أي من ادخال ما بعدها ولكثرة جريانها بين المبتدئين قال تحريراً لها:

وحيثُ لم تَلْقَ قرينةً لما من بَعْدُ حتى بالدخول عُلِمَا
عكسُ إلى واللام ثم إنْ بَدَا للعطفِ فهو للدخول أبدا

الأصل في «حتى» الجر إذا استعملت للغاية عند عدم القرينة دخول ما بعدها فإن كانت قرينة تقتضي الدخول كما في قوله [(٣)]:

ألقى الصحيفة كي يخففَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها / ٢١أ

أو عدمه كقوله [(٤)]:

سقى الحيا الأرضَ حتى أمكن عُزِيَتْ لَهُم فلاَ زَالَ عنها الخيرُ مجدُودا

حمل عليها، فهي عكس «إلى واللام» فإن الأصل فيهما على الاصح عند عدم القرينة عدم الدخول، لأنه الأكثر مع القرينة فيجب عليه الحمل عند التردد فإن كانت ثَمَّ قرينة تقتضي الدخول نحو: قرأت القرآنَ من أولهِ إلى آخره أو

---

(١) شرح الكافية: ٢/٧٨١.
(٢) هكذا ورد النص، ولم يوجد في شرح الكافية لابن مالك.
(٣) من شواهد الكتاب: ١/٥٠ وهو لمروان النحوي، انظر معجم الادباء: ١٩/١٤٦.
(٤) في المغني: ١/١٢٤ وشرح شواهد المغني: ١/٣٧١، والأشموني: ٣/٢٨٩، لم ينسب لقائل معين.

لآخره، أو عدمه نحو: ﴿أتموا الصيامَ إلى الليلِ﴾[1] و﴿فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرهِ﴾[2] حمل عليها، وأما حتى « العاطفة فإنها للدخول أبداً »، ولا خلاف في ذلك، إذاً كما في المغني[3] أن العاطفة بمنزلة الواو.

قاعدة في التقاء الساكنين: وهي مما يحتاج إليه كثيراً وقد أسقطه ابن مالك في الألفية، ثم اعلمَ أن الساكنين لا يلتقيان بغير شذوذ في غير ما أخرجه منطوق ومفهوم قوله:

ولـن تَـرَى وَصْلاً لسـاكنين وصلاً سوى المُدغم بَعْدَ لَيْـنِ
أو ألـفٍ منقلـبٍ عَـنْ هَمْـزِ أَلْ وقَـدْ تَلا الهمـزةَ مـن فيهـا سَـأَلْ

المراد « بوصلاً » الالتقاء والاتصال بالثاني، ضد الوقف، والمعنى أنه لا يلتقي في الوصل ساكنان في غير موضعين: الأول: المدغم بعد اللين نحو: دَابّةٍ وحاجٍّ، ودويبّة، ولا يكون إلاّ في كلمة، فإن كان في كلمتين أو ما في قوتها حذف اللين نحو ﴿وَمَا اللهُ بغَافِلٍ﴾[4] و﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾[5] ونحو: اضربُنَّ، واضربِنَّ فإن النون لفصلها من الفعل بالواو والياء في حكم كلمة منفصلة، ولولا ذلك لقيل: أضربونَّ كما يقال: حَواجّ، لخفة الألف دون أُختيه لم يعد باطلاً، وأما قولهم: أفي الله، وما اللهُ « باثبات الألف والياء فشاذ.

الثاني: تسهيل الألف المنقلب عن همزة، أل بعد همزة الاستفهام فهل للقرب فيه وجهان:

أحدهما: تسهيل الهمزة بين بين، والثاني ابدالها ألفاً، ويمنع حذفها وإن كان

---

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) البقرة: ٢٨.

(٣) انظر المغني: ١/١٢٧.

(٤) البقرة: ٧٤.

(٥) ابراهيم: ١٠.

هو القياس اللفظي لئلا يلتبس بالخبر، رجحوا مراعاة ابهام المعنى على **قياس** اللفظ. وأبهم وصلاً أنه في الوقف جائز، فتقول: ضربْ، تعلمونْ، ومثال **الوقف** على ما حمل عليه مما قصد به التعْداد كقولك: دال كـاف عين سين **قـــاف**

فإن بان سقت إلي التقاء الساكنين[1]

في غير ما مَرَّ فلا يرد من عمل، للفرار منه، ثم هو لا يخلو إما أن يكون في كلمة أو في كلمتين وإلى النوع الأول أشار بقوله:

وإن بَـدَا ذاكَ بكلمـةٍ حُـذِف ... واحدٌ إنْ كُلٌّ فَمَدٌ قَدْ وُصِـف
وإنْ يـكُ الأولُ منها **فَقَـــط** ... مـداً كلم يَنَمْ ولم يُـرد سَقَـط
وحـركِ الثـانيَ حيـث الأولُ ... سَلِـمَ مِـنْ مَـدٌ وذا المعـولُ

التقاء الساكنين في كلمة لا يخلو من ثلاثة أحْوال:

الأول: أن يكون كل واحد منهما حرف مَد، فهذا النوع يجب فيه حذف واحد كمصدر افعل واستفعل المعتل العين وكمفعول منه، وكون المحذوف منه الأول أو الثاني سبق.

الثاني: أن يكون الأول فقط حرف مد، فهذا يجب فيه حذف الأول نحو: لم يكن، ولم يرد، ولم يشر، عوض حركة الثاني، ملغى كما سيجيء، إن / شاء الله. ٣١ ب

الثالث: أن لا يكون واحد حرف مد، فهذا يحرك فيه الثاني بمطلق الحركة، والتخفيـف الفتح أو الكسر أو الضم، وجه آخر نحو: أينَ، وأمسِ، وحيثُ، وإطلاق بعض وجوب الكسر في هذا النوع ليس على ما ينبغي، ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله:

وسابقاً من كلمة أُخـرى اكسرا ... كمثل إلحق الركبَ بُعيـد السرى
إلاّ إذا أدّى للاستقبـــــالِ ... واحذفـه ذا تـوكيـدٍ أو إعلال

المعنى أنه يجب كسر أول الساكنين في كلمتين إذا لم يكن حرف علة أو نون

(١) الجملة هكذا في الأصل وهي غير واضحة.

نوكيد ولا فرق بين التنوين وغيره نحو ﴿أحدِ اللهُ﴾ (١) . و﴿لم يكنِ الذين كفروا﴾ (٢) ﴿مَنْ يشأ اللهُ يُضْلِلْهُ﴾ (٣) وقد يجيء الفتح والضمُ لاَستثقال الكسر نحو ﴿من الجنة﴾ (٤) . إذ توالى كسرتين ثقيل، وقد نزلوا التنوين بمنزلة المنفصل فكسر والساكن قبله نحو: صه، وإيه، ويومئذٍ، فان كان أول الساكنين حرف علة أو نون وجب حذفه نحو: يغزو الناس، ويرمي القوم، ويلام القوم، وإنّهُ ليضرب الفتى ثم قال:

والأصلُ إلغاءُ العوارضِ وقد يلغى اعتبارها ككون المعتقد

المعنى أن الأصل في العارض، أيْ الكلام إلغاء أياً كان، فمن ثم جاز نحو: ضرب غلامَهُ زيدٌ، ومنع من الصرف نحو، أدهم، وصرف نحو: أربع، ووقف على نحو: قاضٍ بالسكون، ولم يقع ابدال في نحو: قوم، وحول، ورؤيا مخففات، ولا آدغام في نحو: اقصص الحق، ولم يره، المحذوف في نحو: لم يرد اللهُ، وإن يشأ اللهُ و﴿لم يكن الذين كفروا﴾ (٥) ثم بينت بقولي: وقد يُلغى إلخ...

على أن العارض قد يعتبر، ثم أن ذلك نوعان: شاذ نحو قول الشاعر (٦):

يا حِب قد أمسينا ولم تَنامِ العَينا

فرد ما حذف، ومطرد كون ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند حذفها في الوقف، وإعراب، أي، للإضافة للرجوع عند ذلك إلى الأصل من عدم حذف الفاعل في الأول، والإعراب في الثاني:

---

(١) الأخلاص: ١.

(٢) البينة: ١.

(٣) الأنعام: ٣٩.

(٤) هود: ١١٩.

(٥) البينة: ١.

(٦) لم يعرف قائله وحركة الميم بالكسر لالتقائها مع لام التعريف وهي ساكنة انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: ٤٨ والخزانة: ٣/٣٣٩. واللسان ١٨/٢٥٥.

قاعدتان في النفي: إحداهما تتعلق بالنفي والثانية فيما لا يتعلق بالنفي، وأشار إلى الأولى بقوله:

والنفي عندهم إذا تكررا . وليس تأكيداً فاثباتاً جرى

كثيراً ما تسمع أن نفي النفي اثبات نحو: ما زالَ زيدٌ قائماً، وما جاء زيدٌ لكن عمرٌو، وذلك مفيد بأن لا يكون الثاني توكيداً للأول نحو قوله [١]:

لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ إنها أخَذَتْ عليَّ مواثقاً وعُهودَا

وقوله [٢]:

لا يُنسِكَ الأسى تأسياً فما ما من حِمَامٍ أحدٌ مُعتصِمَا

وليس منه قوله [٣]:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتُم ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولكن أنتم خَزَفُ

خلافاً للكوفيين، لأن العرب قد استعملت «إنْ» زائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها بـ«ما» الحرفية في اللفظ حسبما يأتي إن شاءالله، فلو لم تكن «إن» المقدرة بما النافية / زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ٣٢أ

تنبيه: مما عُدَّ نفيه اثباتاً لفظ «كاد» ففي القاموس [٤]: كاد يفعلُ قارب ولم يفعل. مجردة تنبيء عن نفي الفعل ومقرونة بالجحد تنبيء عن وقوعه، وتعقب ذلك في المغني [٥] بما نصه: الصواب أنّ حكمها أي «كاد» حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي، واثباتها اثبات، وبيانه أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى

---

(١) الجميل بن معمر العذري، وقد ورد الصدر: لا تعذرنَّ بوصل عزة بعدما...
انظر: اوضح المسالك: ٣٣٨/٣، والاشموني: ٤١١/٣.

(٢) قائل هذا الشاهد مجهول، انظر الأشموني: ٣٣٨/٣، وحاشية الصبان ٨٣/٣.

(٣) لم يعرف قائله: انظر الاشتقاق: ٢٢٨، والمغني: ٢٥/١، وأوضح المسالك: ٢٧٤/١.

(٤) انظر القاموس: ١٢٥.

(٥) انظر المغني: ٦٦٢/٢.

«كاد يَفعلُ» قاربَ الفعل وأنَّ معنى: «ما كاد يَفْعلُ» ما قاربَ الفعل، فخبرها منفي دائماً، أما إذا كانت منفية فواضح، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله ﴿إذا أخرجَ يَدَهُ لَم يَكَدْ يَرَاهَا﴾[1].

ولهذا كان أبلغ من أن يقال: لم يَرَهَا، لأنَّ من لم يَرَ قد يقارب الرؤية وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنَّ الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلاّ لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صَلّى، قاربَ الصلاةَ وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرناه بين «كاد» «ويكاد» فإنّ أورد على ذلك ﴿وَمَا كادُوا يَفْعَلَونَ﴾[2] مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى ﴿فَذبحُوها﴾[3] فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر فإنهم كانوا أولاً بُعَدَاء مِنْ ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أنَّ هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك، وإنما يعلم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله: «فَذَبحُوهَا» وذكر نحوه أبو البقاء في سورة النور، والشمني في أول سورة البقرة . ثم أشار إلى القاعدة الثانية بقوله:

وأصل ما علقته بما نفي صحته من قبل نفي اقتفي
وما بَدَا على خلافِ الأصلِ تعليقهُ بالنفي أو بالفعلِ

الضمير المضاف إليه في «صحته» عائد على التعليق المفهوم من «علقته» والمعنى، أن الأصل في متعلق الفعل المنفي مما يفيد به أن يكون صالحاً لتعلقهِ به قبل دخول النفي عنه نحو «تأديباً» من قولك «ما ضربتُه تأديباً» فإنّه صحيح

---

(١) النور: ٤٠.

(٢) البقرة: ٧١.

(٣) البقرة: ٧١.

تعلقه بالفعل قبل النفي، وعليه قوله تعالى ﴿ولا تقتُلوا أولادَكم خشيةَ إملاقٍ﴾ [1] ﴿ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً﴾ [2] وأما ما جاء على خلاف الأصل نحو «ما أهنتُه إحساناً إليهِ» فحمله ابن الحاجب على تعلقه بالنفي فقال في أماليه، قوله تعالى ﴿ما أنت بنعمةِ ربّكَ بمجنون﴾ [3] إذا قلت: ما ضربتُه للتأديب، فإذا أردت نفي الضرب مُعللاً فاللام تعلقه بـ«ضَرَبَ» ولم تبق إلاّ ضرباً مخصوصاً، وإن أردتَ الضرب مطلقاً فاللام تعلقه بـ«ما» والمعنى، أنّ انتفاء الضرب كان من التأديب، لأن بعض الناس قد يؤدب بترك الضرب، ولا يستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم: ما أكرمتُه لتأديبه، وما أهنتُه للإحسان إليه، وإنما يتعلق بما في الحرف من معنى / انتفى، وقوله ٣٢ب تعالى ﴿ما أنتَ بنعمة رَبّكَ بمجنُونٍ﴾ [4] لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة اللهِ وهو غير مستقبح لأن المجنون ليس من نعمة الله، ولأنه إنما أريد نفي الجنون مطلقاً فيحقق أن المعنى انتفى عند الجنون مطلقاً لنعمة الله، وعلى هذا يحكم في التعلق إن صَحَّ تعلقه بالفعل، وإلاّ عَلق بالاسم فحرف، وعلى هذا قوله تعالى ﴿لَيس عليكم جَناحٌ أنْ تبتغوا فضلاً من ربّكم﴾ [5] معناه أن تبتغوا، فهي متعلقة بـ«جناح» والمعنى أن الجناح انتفاء التجارة منتفٍ، وتعليقه بـ«ليس» بعيد، لأنه لم يرد نفي الجناح مطلقاً، ويجعل انتفاء التجارة ظرفاً للنفي، فهذا بعيد أن يكون متعلقاً بالنفي، وحمله السبكي على تعلقه بالفعل، لكن يفيد كونه منفياً وجعله أحد احتمالين في الفرع والآخر ما ذكره ابن الحاجب، قال ولده بهاء الدين: الذي يتلخص في ذلك على التحقيق أنه إذا ورد شيء من متعلقات الفعل اللفظية أو المعنوية بعد النفي فالأصل تعلقه بالفعل

(١) الاسراء: ٣١.
(٢) النساء: ٦٠.
(٣) القلم: ٢.
(٤) القلم: ٢.
(٥) البقرة: ١٨٨.

المنفي لا بالنفي إلاّ أن يقوم دليل على تعلقه بالنفي فيتعلق به على أحد المأخوذين، والذي يترجح المأخوذ الثاني الذي ذكره الوالد، وهو تعلقه بالفعل مفيداً بكونه منفياً لا ما ذكره ابن الحاجب [1]، لأن عمل معاني الحروف لا يساعد عليه أكثر النحاة.

هذا ولينتبه إلى هذين الاحتمالين يأتيان في كثير من متعلقات الفعل فيأتي ذلك في المفعول له: ما ضربته إكراماً «إذا أردت تعليل انتفاء الضرب مطلقاً»، وما ضربتُه إهانةً» إذا أردت وقوع ضرب من غير إهانة وتقول: ما ضربتُه لأكرمه، وما ضربتُه لأهينه، وتقول في الحال: ما ضربته مصلوباً، إذا أردت وقوع الضرب في غير حال الصلب، وما ضربتُه مكرماً إذا أردت ترك الضرب، وتقول في الغاية «لا أضربُهُ حتى يموت» إذا أردت أنك تضربه ضرباً لا يموت منه، فالضرب حتى يموت منتف لا مطلق الضرب، وتقول لا أضربه حتى يسيء، فانتفاء الضرب مطلقاً قبل الإساءة حاصل، وتقول في الاستثناء «لا يقوم القومُ إلاّ زيداً» فالمعنى: أن قيام القوم غير زيد منتف إما لقيام الجميع أو لقيامه وحده، ولا يقوم القومُ إلاّ زيدٌ، بمعنى قيامه، أي انتفى قيام غير زيدٍ وتقول: ما ضربته حقاً، في المفعول المطلق إذا أردت تأكيد عدم الضرب وما ضربتُه حقاً، إذا أردت نفي الضرب المؤكد.

وتقول في الظرف: لا أُحب زيداً اليومَ، والمعنى ان انتفاء المحبة المستبعدة لا تقع اليومَ، و«لا أُحبُه اليومَ»، بمعنى أنَّ محبتك في هذا اليوم هي المنتفية، وتقول في المفعول معه «ما سرتُ والنيلَ»، إذا أردت انتفاء مصاحبة النيل، وتقول: ما سرتُ والكسلَ، إذا أردت انتفاء السير مطلقاً بمصاحبة الكسل، وتقول في الجار والمجرور: «ما ضربتُ زيداً عن بغضه، أو من كراهية» إذا أردت التعلق بالصريح، وإن لم ترده قلت ما ضربتُ زيداً عن محبةٍ

---

(١) انظر المغني: ٤٣٨/٢ وكل هذا منقول من المغني بتصرف.

أو من محبتهِ، وقد ذكر في العروس عدة أمثلة من النوعين فراجعه.

قاعدة: تفيد التيقظ والتنبه لامتناع الفعل فيما وجب وصله، فلذا قال:

وكُلُّ ما قد ألزموهُ وَصلا امنعْ بالاجنبي فيه فَصْلاَ
بما كجزءِ سابقٍ عنه انجلى وما اقتضى الضعيفَ فيه عَمِلاَ

المراد بالأجنبي ما ليس معمولاً لما كثر وصله بما بعده، والمعنى أنَّ كُلَّ ما التزمت فيه الوصل لا يجوز فيه الفصل بالأجنبي، وذكر من ذلك أمرين:

الأول: ما أنزل منزلة الجزء ما قبله كصلة الموصول، فلا يجوز الفصل بينهما وبينه، بل ولا بين أجزائها إذا بالجميع يتم الموصول الاسمي والحرفي، ولكون الصدر في تأويل الموصول الحرفي منع من الفصل بالاجنبي بينه وبين معموله كالصفة اللازمة نحو «الشعرى العبور» ﴿وخُلُقُ الأولينِ﴾[1] وهذا العاقلُ وتوكيد التوكيد، فإن قلت: كل التوابع كذلك فلم خصصت النوعين منها؟ قلت: ما الجميع واحداً، إذ غيرهما من سائر التوابع يجوز فصله بالأجنبي إذا كان غير محض نحو قوله تعالى ﴿ذلك حَشْرٌ يسيرٌ﴾[2] ففصل بمعمول الصفة بينها وبين الموصوف وليس هو بأجنبي محض، ونحن أردنا بالاجنبي ما يشمل المحض وغيره، ومن الفصل بغير المحض نحو قوله تعالى ﴿أفي اللهِ شكٌ فاطرُ السمواتِ والأرضِ﴾[3] ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف لأنه عامل في الجملة، فإن قلت لنا إنّ الجهة لجعله فاعلاً بالظرف، وهو ليس حينئذٍ أجنبياً؟ قلت: رفع الفاعل بمجموع الجار والمجرور عند من يراه والوصف للمجرور فقط، ليس هو وحده رافعاً للفاعل فهو إذن أجنبي.

الثاني: ما عمل فيه الضعيف كالجازم والخافض، والناسخ، فإذا وجد الفصل

---

(١) الشعراء: ١٣٧.

(٢) ق: ٤٤.

(٣) ابراهيم: ١٠٠.

في شيء من ذلك كالفصل بين الجار والمجرور في قوله [١] :

إنَّ عمراً لا خير في ـ اليومَ ـ عمـرٍو   [إنَّ عمـراً مُختبَـرُ الأحـزان] [٢]

كان شاذاً ، ومن ثم لزم تقدير في نحو « إنَّ رجلاً زيداً ضربتُ » وأما جواز فصل الوصف المضاف بمعموله من المضاف إليه فباعتبار انتفاء عمله فيه. إذ الواحد له بالشخص جهتان: فيما هو إذن بأجنبي ، فإن كان الفاصل غير معمول المضاف حكم بشذوذه ، وأما فصل الناسخ بمعمول الخبر والظرف فمسوغ فيه .

قاعدة في التاريخ: هو مصدر أرخ الكتاب ، كشرف بمعنى وقته ، أي قيده بالوقت المقارن له ، ويقال: أرخ كنصر ، وأرخ وأكرم ، وورخ وأرخه كما في القاموس ، وهو مما يحتاج إليه ، وفي ذلك قال :

وراعِ في التـأريـخِ شهْـراً ليلَـه   وقَـلْ لـدى استهلالـه مُهلّـه [٣]

بـالنصـب دائماً يـراعـى الماضي   بعكسِ الآخـرْ للانقـراضِ

المراد بالشهر العدد المعروف من الأيام لا القمر ، أي الهلال واستهلال الشهر ظهور هلاله ، وقولنا : ليلة بدل من شهر ، والمعنى ، أن المعتبر في التأريخ ليالي الشهر دون أيامه ، لأن أول كل شهر ليلة طلوع هلاله ولكن كل ليلة من ليالي الشهر يتبعها يوم فأغناهم قصد المتبوع عن التابع وليس هذا من التغليب ، هو أن يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما كقولك الزيدون ،والهندات ، خرجوا » فالواو قد عمت الزيدين والهندات تغليباً للمذكر السالم ، وقولك : كتبت لخمس خلونَ ، لا يتناول إلاّ الليالي ، والأيام مستغنىً عن ذكرها ، فإذا تقرر هذا فاعلم أن حق المؤرخ أن يراعي في النصف ماضي الشهر ، وفي النصف الأخير باقيه ، فتقول: كتبته بمهل كذا أو استهلاله ، ولأول ليلة خلت من الليلتين خلتا ، ثم لثلاث

(١) أنشده أبو عبيدة كما في شرح الكافية لابن مالك : ٢/٨٣٢ .

(٢) تكملته من شرح الكافية : ٢/٨٣٢ .

(٣) في شرح الكافية لابن مالك : ٣/١٦٩٠ ، مفكرة الشهر ومُستهلّه أوّلُهُ وهكذا مُهَلُّهُ.

خلون إلى عشر، ثم لإحدى عشرة خلت إلى خمس عشرة. فإذا كان يوم ستة عشر تقول: لأربع عشرة بقيت من كذا إلى إحدى عشرة بقيت، ثم نقول: لعشرٍ بقين، وهكذا إلى ثلاث، ثم تقول: لليلتين بقيتا، ثم تقول: لليلة بقيت، ثم يوم الإنسلاخ كذا، ولانقراضه أو لآخره أو منسلخه، واعتبار الجمع والافراد في الكثرة والقلة تقدم التثنية عليه.

تنبيه: اللام الجارة هنا تسمى لام التاريخ، وهي بمعنى عند، وما كان ظرفاً كأول ليلة، ومهل كذا، ومنسلخ جاز جره ونصبه.

قاعدة: في الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها على وجه جامع الأنواع كل مختصر، ولذلك أشار بقوله:

وجملة حَلَتْ مَحَلَ مفردِ لها محله كَجُمْعْ عبداً ردى
وحيثُ لا، فَلاَ، ولاَ تجيء في موضع ما أصّل عرفاً فاقتفِ

يقال: ردى: إذا هلك، وأصل بالضم صار ذا أصل، وعرفاً تمييز، أي فيما كان الأصل فيه التعريف، والمعنى: أن الجملة إذا خلت محل مفرد اسماً كان أو فعلاً فلها محله، وهي بحسب الاستقراء سبعة أنواع:

١ ـ **الواقعة خبراً:** والواقعة حالاً: والواقعة مفعولاً، ولا تكون إلاّ محكية بالقول أو معلقاً عليها العامل، وأما ثاني مفعولي ظنَّ، وثالث مفعولات أعلم فأصله الخبر، فلا ينبغي عده، والمضاف إليها، ولا يضاف إليها غير اسم الزمان وما الحرفْ وريَثَ[١] وحيث من أسماء المكان، وآية بمعنى علامة، وما أجيب بها مقرونة بالفاء. أو إذا لشرط جازم، وتابعه المفرد صفة أو عطفاً أو بدلاً، وتابعه ذات المحل نَسَقاً أو بدلاً خاصة، وإذا لم تحل محل المفرد فلا محل لها، وهي بحسب الاستقراء سبعة أيضاً: الإبتدائية وتسمى الإستئنافية، والاعتراضية، وتقع بين شيئين متلازمين، ومنه عند بعض المحققين مأخوذ جوابها لدلالة ما قبلها

(١) ريثَ: مصدر: راث، إذا ابطأ، وعوملت معاملة اسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة.

متوسطة بينها وبين جوابه نحو: إنْ تسألنا إنْ تأتنا نكرمك ، والمفسرة والمجاب بها قسم، والمجاب بها شرط / غير جازم مطلقاً وجازم ولم يقترن بـ« إذا » أو بالفاء، والموصول بها الاسم والحرف، وتابعه إحدى ما مرّ ، وقد تضمن هذه السبع قول بعض الأدباء البيت[1].

إني أقسمت والقسم بـرّ   لو تابَ من عمى لعزّ وانتصر

ونبه بقوله: ولا تجيء الخ . أي الجملة التي لها محل إذ هي التي تحل محل المفرد على أنها لا تجيء بحسب الاستقراء فيما أصله التعريف، وذلك ظاهر في غير المضاف إليه، أن يكون نكرة ولا معرفة، وهذا هو المراد من قول القائل إن الجملة نكرة وإلاّ فالتعريف والتنكير من خواص الأسماء فلا تفعل.

قواعد كلية: هي إحدى عشرة قاعدة اشتمل عليها الباب الثامن من المغني فضمن قاعدة في قوله:

وقد أجازَ القومُ في الأواخرِ   ما في الأوائلِ أبوا بفاخر

المعنى انهم اغتفروا في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل، وذلك كثير نحو: « كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ » ورُبَّ رَجلٍ وأخيهِ، ﴿وإنْ نَشَأْ نُنَزِّلُ عَلَيهم مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَتْ أعناقُهم لها خَاضعينَ﴾[2] ولا يجوز: كل سخلتها، ولا رُبَّ أخيه، ولا إنْ يقم قام عمرو، إلاّ في الشعر كقوله[3]:

إنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً   عَنّي وما سَمَعُوا مِنْ صَالحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف كُلُّ إلى مفرد معرفة، وكذا « أي » واسم التفضيل، ولا تجر رُبَّ إلاّ في النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وقال الشاعر[4]:

---

(١) لم اهتد إلى قائله.

(٢) الشعراء: ٤.

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب من شعراء الحماسة، انظر الحماسة: ٤/٢٤ والمغني: ٢/٦٩٢.

(٤) للأعشى ميمون، انظر الديوان: ٦٣، ورواية الديوان، قالوا الركوب فقلنا عاداتنا والمغني:

إنْ تَركَبُوا فرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا   أو تَنْزِلُونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس [١]: وأنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه [٢] ذلك من العطف على التوهم، قال: وكأنه قَالَ: أتركبونَ فذلك عادتنا وتنزلون فنحن معرفون بذلك» وتقول: مَرَرْتُ برجُلٍ قَائمٍ أبَوَاهُ لا قَاعِدين، ويمتنع «قَائمينَ لا قَاعِدٌ أبواهُ»، على اعمال الثاني، ثم ضمن أربع قواعد في قوله:

وعاملوا اللفظَ بحكم آخرِ   مضمناً معناهُ أو مُجاوِرِ
أو مشبهاً مُطلقاً أو مستعْرِضا   فكُنْ لما فَعَلُوا أخارِضَا

الأولى: إعطاء اللفظ حكم لفظ آخر لتضمنه لمعناه، وقد تقدمت حقيقة التضمين، وفائدته، تأدية كلمة مؤدى كلمتين، قال الزمخشري [٣]: «ألا ترى كيف يرجع معنى» ﴿وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [٤] ولا تقحتم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم، ﴿ولَوْ تَأْكُلُوا أمْوَالَهُم إلى أمْوَالِكُمْ﴾ [٥] أيْ، ولا، تضموها إليها آكلين، ومن ذلك قوله تعالى ﴿أحَلّ لكَم لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسائِكم﴾ [٦] فأنه ضمن الرفث معنى الافضاء، فعدى بألى مثل ﴿وَقَدْ أفْضَى بَعْضُكُم إلى بَعْضٍ﴾ [٧] وإنما أصل الرَفَثُ أنْ يتعدى بالباء؛ يقال: أرْفَثَ فُلاَنٌ بآمرأته، أي جامعها، وقوله تعالى ﴿وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ﴾ [٨] أي فلن

= ٢/٦٩٣.

(١) انظر المغني: ٢/٦٩٣.

(٢) انظر الكتاب: ٢/٢٨٢ والمغني: ٢/٦٩٣.

(٣) انظر الكشاف: ٢/١٢٦.

(٤) الكهف: ٢٨.

(٥) النساء: ٢.

(٦) البقرة: ١٧٧.

(٧) النساء: ٢١.

(٨) آل عمران: ١١٥.

تُحرموهُ، أي فلن تحرموا ثَوَابَهُ، ولهذا عُديَ إلى آثنين لا إلى واحد، وقوله
تعالى ﴿ولا تَعْزِموا عقدة النكاح﴾ (١) أي ولا تنووا، ولهذا عدي بنفسه، لا بعلى
٢٤ب وقوله تعالى ﴿لا يَسَّمعونَ إلى الملأ﴾ (٢)، أي لا يصغون، وقولهم: سمع الله/
لمن حمده، أي استجاب، فعدي في الأول بألى، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن
يتعدى بنفسه مثل، ﴿يوم يسمعون الصيحة﴾ (٣)، وقوله تعالى ﴿والله يَعْلَمُ
المفسد من المصلح﴾ (٤) أي يميز، فهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله ﴿للذين يؤلون
من نسائهم﴾ (٥) أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عدي بمن، وهذا
النحو كثير.

الثانية: إعطاء اللفظ حكم آخر لمجاورته له كقول بعضهم « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجر والأكثر الرفع، وكقوله (٦):

كأنَّ أباناً في عرانينَ وَدْقِهِ ... كَبيرُ أُناسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

قيل: ومنه « وَحُورٍ عِينٍ » في رواية الجر فأنه عطف على « ولدان » لا على أكواب إذ ليس المعنى على أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالحورَ وقيل في « أرْجُلِكُم » فأنه عطف على « أيديكم » لا على « رؤوسكم » إذْ الأرجُل مغسولة لا ممسوحة، والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً كقوله (٧):

---

(١) البقرة: ٢٣٥.

(٢) الصافات: ٨.

(٣) ق: ٤٢.

(٤) البقرة: ٢٢٠.

(٥) البقرة: ٢٢٦.

(٦) البيت لآمرىء القيس، انظر شرح القصائد العشر: ١٣٠، والمغني: ٢/٥١٥، وشرح شواهد المغني: ٨٨٣٢.

(٧) لقائل مجهول انظر المغني: ٢/٦٨٣، وشرح الشواهد للسيوطي: ٢/٩١٢.

يا صَاحِ بَلِّغ ذوي الزَّوجَاتِ كُلَّهُمُ أنْ لَيس وَصْلٌ [إذا انْحَلَّت عُرَى الذَّنَـب][1]

ولا يكون في النسق، لأن العاطف مانع منه، وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم[2] «حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» «على أنه صفة لضبٍ»، ثم قال السيرافي[3] : الأصل خَرِبٍ الحُجْرُ منه» بتنوين خرب ورفع الجحر[4] ، ثم حذف الحرف وحُوِّلَ الأسنادُ إلى ضميرِ الضَّبِ وخفض الجُحْر كما تقول: رجلٌ حسنُ الوجهِ، بالاضافة، والأصل: حَسَنٍ الوَجْهُ منه»، ثم أتى بضمير الجحر مكانَهُ لتقدم ذكره فآستتر، وقال ابن جني[5]: الأصل: خَربٍ جُحْرُهُ، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف فآرتفع واستتر، ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين[6]، وإنْ أمن اللبس، ولأعطاء المجاور حكم مجاوره صرف. سلاسلاً لمجاورته «أغلالاً» وآبدال الألف المنقلب عن التنوين في نحو، عماد لمجاورة ما أميل لأسبقية الكسر عليه، وذكر المؤنث نحو: ﴿إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَريْبٌ مِنَ المُحْسنينَ﴾[7] وأنث المذكر نحو قوله[8]:

مَشَيْنَ كما اهتَزَّت رِمَاحٌ تَسَفَهَتْ أعالَيها مَرُّ الرياحِ النَّواسِمِ

ونحو: هي لهن، ولنحو أنتن عليهن من غيرهن، وكان مقتضى الظاهر: هي لهم وخرجه بعض أنه على حذف مضاف أي: هي لأهلهن[9] بدليل ما في طريق

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٢) انظر الكتاب: ١/٣٤.

(٣) انظر المغني: ٢/٦٨٤.

(٤) أي حذف الضمير للعلم به.

(٥) انظر الخصائص: ١/١٨٥ والمغني: ٢/٦٨٤.

(٦) انظر المغني: ٢/٦٨٤.

(٧) الاعراف: ٥٦.

(٨) من شواهد سيبويه: ١/٢٥ وانظر ديوان ذي الرمة: ١٧٢، والأشموني: ٣/٣١.

(٩) لا يعرف ماذا يريد بهذه الضمائر.

آخرهن لهي، ولمن أنتن عليهن من غير أهلهن، فصرح بالمضاف ثانياً، وللقاعدة أيضاً فينبني ما أضيف من اسم زمان مبهم إفراداً وفعل مبني أصلاً أو عارضاً، وصدر ما أُضيف إليه لذي صدر ونصب على الظرفية أو المفعولية المطلقة ما أُضيف لأحدهما نحو: ﴿تؤتي أُكلها﴾ (١) ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون﴾ (٢).

تنبيه: ما كل مجاور يعطي حكم المجاور، بل ذلك في محل خاص وعلى وجه خاص فمن ثم يتأنث «غلام هند».

الثالثة: إعطاء لفظ حكم آخر لشبهه به مطلقاً في معناه أو لفظه أو فيهما فالأول: في صور كثيرة، أحدها: دخول الباء في خبر «أنَّ» في قوله تعالى ﴿أولَمْ يَروا أنَّ اللهَ الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ ولم يعـي بخلقهنَّ بقَادرٍ﴾ (٣) لأنه في معنى: أوليس اللهُ بقادرٍ، وسهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم
٣٥أ تدخل في ﴿أولم يَرُوا أنَّ اللهَ الذي خَلَقَ السَّمواتِ / والأَرضَ قَادِرٌ عَلَى أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ (٤) ومثله ادخال الباء في ﴿كفى باللهِ شهيداً﴾ (٥) وقوله (٦):

سودُ المَحَاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

عندما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور، ولهذا لا يجوز: قرأتُ بكتابك لأنه خال من معنى التقريب.

الثانية: جواز حذف خبر المبتدأ في نحو «إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو»، اكتفاء

---

(١) ابراهيم: ٢٥.

(٢) الشعراء: ٢٢٧.

(٣) الاحقاف: ٣٣.

(٤) ياسين: ٨١.

(٥) النساء: ٧٩.

(٦) عجز بيت للراعي النميري وصدره: هُنَّ الحرائرُ لاربّاتُ أخمرةٍ سودُ...
انظر المغني: ٢/٦٧٥، والقطر: ٩٦، واللسان: ٤/٣٨٦.

بالخبر أي لما كان « إنَّ زيداً قائم » في معنى: زيدٌ قائمٌ، ولهذا لم يجز « ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ ».

الثالثة: جواز « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ »، لما كان في معنى أنا زيداً لا أضرب، ولولا ذلك لما يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، وكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: أنا زيداً أول ضاربٍ أو مِثْلُ ضَارِبٍ.

الرابعة: جواز: « غيرُ قائمِ الزيدانِ »، لما كان بمعنى: « ما قائمٌ الزيدان »، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر.

الخامسة: إعطاؤهم « ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً » حكم « ضاربٌ زيداً »، في التنكير لأنه في معناه، فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه بـ« رُبَّ » وأدخلوا عليه « أل »، وأجاز بعضهم: تقديم حال مجروره عليه في نحو « هذا مَلْتُوتاً شاربُ السَّويقِ »، كما يتقدم عليه حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أُريد المضي؛ لأنه ليس في معنى الناصب.

السادسة: وقوع الاستثناء المفرغ بعد الايجاب نحو ﴿وإنَّها لَكَبيرةٌ إلاّ على الخَاشعينَ﴾[1] ﴿ويأبى اللهُ إلاّ أنْ يُتمَ نُورَهُ﴾[2] لما كان المعنى وإنَّها لا تسهل إلاّ على الخَاشعينَ، ولا يريدُ اللهُ إلاّ أن يتمَ نُورَهُ.

السابعة: العطف بـ« لاَ » بعد الأيجاب في قوله[3]:

أبىَ اللهُ أنْ أسمُو بأمٍ ولا أبُ...

لما كان في معنى: لم يرد اللهُ لي.

---

(١) البقرة: ٤٥.

(٢) التوبة: ٢٢.

(٣) لعامر بن الطفيل وصدره، فما سودتني عامرٌ عن وراثة.

انظر الكامل: ١٤٠، والشعر والشعراء: ٢٩٠، والخصائص: ٣٤٢/٢، والمحتسب: ١٢٧/١.

الثامنة: زيادة « لا » في قوله تعالى ﴿ما مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ﴾ [1] فإنّه في معنى ما حملك على أن لا تسجد.

التاسعة: تعدى رضي بعلىٰ في قوله [2]:

إذا رَضيتْ عَليَّ بنو قُشَيرٍ ... لَعَمرُ اللهِ أعجبني رِضاها

لما كان رضي عنه بمعنى: أقبل عليه بوجه وُدّه، وقال الكسائي [3]: إنّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سَخِطَ.

العاشرة: رفع الاستثناء على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبوا مِنْهُ إلاّ قَليلاً﴾ [4] لما كان معناه، فلم يكونوا منه، بدليل، ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مني﴾ [5].

الحادية عشرة: تذكير الاشارةِ في قوله تعالى ﴿فَذانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [6] مع أن المشار إليه اليدُ والعَصا، وهما مؤنثانِ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهانانِ مذكرٌ.

الثانية عشرة: قولهم: « عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ »، برفع زيد جوازاً، لأنه نفس « من » في المعنى.

الثالثة عشرة: قولهم: إنَّ أحداً لا يقولُ ذلكَ، فأوقعوا « أحداً » في

---

(١) الأعراف: ١٢.

(٢) الشاهد للقُحيف العقيلي، أنظر الكامل: ٥٣٨، والطبقات: ٥٨٣، والخزانة: ٤/٢٤٧، وابن عقيل: ١/١٤٢، والمغني: ٢/٦٧٧، والخصائص: ٢/٣١١، والانصاف: ٢/٦٣٠، ونوادر أبي زيد: ١٧٦ والضرائر لابن عصفور: ٢٣٣.

(٣) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي: ٢/٤١٦، والمغني: ٢/٦٧٧.

(٤) البقرة: ٢٤٩، انظر اعراب القرآن للنحاس: ١/٢٧٩.

(٥) البقرة: ٢٤٩.

(٦) القصص: ٣٢.

الاثبات، لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول» والضمير في سياق النفي، فكان أحد كذلك، وهذا الباب واسع.

تنبيه: إعطاء الشيء حكم ما هو في معناه ليس بلازم، ألا تَرى أن المصدر قد لا يُعطي حكم أنَّ أو أنْ وصلتها وبالعكس، دليل الأول، أنهم لم يعطوه حكمها في جواز حذف الجار ولا في سدها / مسد جزئي الاسناد، ثم أنهم ٣٥ب
شركوا بين أنَّ وأنْ في هذه المسألة في باب «ظَنَّ» وخصوا أن المخففة وصلتها بسدها مسدها في باب «عسى»، وخصوا الشديدة في باب لو، ودليل الثاني أنهما لا يعطيان حكم النيابة عن ظرف الزمان خلافاً لابن جني والزمخشري [١].

والثاني: له صور كثيرة أيضاً:

إحداها: زيادة «إن» بعد «ما» الظرفية المصدرية، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي» لأنها بلفظ «ما» النافية كقوله [٢]:

ورَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إنْ رأيتَـهُ   عَلَى السِّنِ خَيْراً لا يَزَال يَزِيدُ

وقوله [٣]:

يُرجَّى المَرْءُ ما إنْ لا يَراهُ   وتَعرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ

فهذان محمولان على ﴿نحو قوله [٤]]: مَا إنْ رأيتُ ولا سمعتُ بمثلِهِ...

الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله [٥]:

---

(١) انظر الكشاف: ١/١٧٧، والمغني: ٢/٦٧٩.

(٢) الشاهد للمعلوط القريعي، انظر المغني: ٢/٦٧٩، وشرح شواهد المغني: ١/٨٥.

(٣) قيل لجابر بن دالان الطائي وقيل لاياس بن الارت. انظر الاشتقاق: ٢٩٤، والمغني: ٢/٦٧٩، والخزانة: ٣/٥٦٧.

(٤) صدر بيت وعجزه: كاليوم هانئ أينق جُرْبِ.
وينسب لدريد بن الصمة، انظر الأغاني: ١٠/٢٢، والأمالي: ٢/٢٦١، والمغني: ٢/٦٧٩.

(٥) لم ينسب في المراجع، انظر المغني: ٢/٣٨٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٥٦.

كما أغفلتُ شُكركَ فآصطنعني فكيفَ ومِنْ عطائِك جُلّ ما لي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لما تصنعه حَسَنٌ».

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على «لا» الناهية نحو ﴿آدْخُلوا مساكنكم لا يَحطمنّكم سُليمانُ وجنودُهُ﴾[1] و[نحو] ﴿واتقُوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذينَ ظَلَموا منكم خَاصةً﴾[2] فهذا محمول في اللفظ على [نحو] ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافلاً﴾[3] ومن أوَّلها على النهي لم يحتج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في قوله تعالى ﴿أَسمعْ بهم وأَبْصِرْ﴾[4] لما كان «أحسن بزيدٍ» مشبهاً في اللفظ لقولك: «آمْرُر بزيدٍ».

الخامسة: دخول لام الأبتداء بعد إنَّ التي بمعنى «نعم» لشبهها في اللفظ بأنَّ الموكدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[5].

السادسة: قولهم: اللّهُم أغفر لنا أيتُها العصابةُ» بضم أية ورفع صفتها كما يقال: «يا أيتها العِصابةُ» وإنما كان حقها وجوب النصب كقولهم «نحن العربُ أقرى الناسِ للضيفِ» ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها، وإن آنتفى موجب البناء، وأما «نحن العُرْب» في المثال فأنه لا يكون منادى لكونه «بأل» فأعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه، وأما «نحنُ معاشر الأنبياء لا نُورثُ» فواجب النصب سواء أُعتبر حاله أو حال ما هو شبيهه وهو المنادى.

السابعة: بناء باب حذامِ في لغة أهل الحجاز على الكسر تشبيهاً له بنزَالِ

---

(١) النمل: ١٨.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) ابراهيم: ٤٢.

(٤) مريم: ٣٨.

(٥) طه: ٦٣، قرأ المدينون والكوفيون بالرفع، وقرأ أبو عمرو «إنَّ هذين لساحران».
انظر معاني القرآن للفراء: ٢/١٨٣، واعراب القرآن للنحاس: ٢/٣٤٣.

ودراكِ، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [١]:

يا ليتَ حظي مِنْ جَزَاكَ الصَّافي والفَضْلُ أنْ تترُكِني كَفَافِ

والأصل كفافاً فهو حال أو ترك كفافٍ فهو مفعول مطلق.

الثامنة: بناء «حاشا» في ﴿وقُلْنَ حَاشَ للهِ﴾ [٢] لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ويدل لآسميتها تنوينها في قراءة بعضهم «حاشاً» بالتنوين، والأعراب على الأصل إلغاءً لهذه الشبهة كما أن بني تميم أعربوا باب «حذامِ» لذلك [٣].

التاسعة: قول بعض الصحابة رضي اللهُ عنهم «قَصَرنَا الصلاةَ معَ رسولِ اللهِ ﷺ ونحن أكثر ما كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ»، فأوقع قَطُّ بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما / النافية. ٣٦أ

العاشرة: اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيءٍ﴾ [٤] ﴿ويجعل لَكَ قُصُوراً﴾ [٥] وحتى اجتمعا رويين كقوله [٦]:

بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنٌ المَنطقُ الطيِّبُ والطُّعَيِّمِ

وقال الآخر [٧]:

ما تَلْقمُ الحربُ العوانُ مِنّي بَازِلُ عَامينِ حَديثٌ سِنِي

لِمثْلِ هَذا وَلَدتْني أمّي

---

(١) هذا من رجز لرؤبة يخاطب به أباه العجاج، انظر المغني: ٦٨٠/٢ وفيه من جداك بدلاً من «جزاك»، والخزانة: ٢٤٥/١، «من جداك»، والنفع بدلاً من الفضل، واللآلي: ٧٨٨.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) في المغني: ٦٨١/٢ .. كما أن بني تميم أعربوا باب حذامِ لذلك.

(٤) الانعام: ١٠١.

(٥) الفرقان: ١٠.

(٦) لم ينسب كما في المغني: ٦٨٢/٢.

(٧) نسبت لأبي جهل، انظر المغني: ٦٨٢/٢.

وقال الآخر [١]:

إذا رَكِبْتُ فاجعلوني وَسَطَا   إني كبيرٌ لا أُطيقُ العُنَّدَا

ويسمى هذا في القوافي إكفاء.

والثالث: نحو اسم التفضيل من أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا قال [٢]:

يا أُميلحَ غزلانٍ شدَنَّ لَنا...

وفي القاموس: لم يصغر من الفعل أي ما أميلحه، وما أحيسنه ونحوه عن الجوهري، ولكن النحويين، قاسوه ولم يحكِ ابن مالك قياسه، إلا عن ابن كيسان، وقال ابن الأنباري: [٣] لا يقال ذلك إلاّ لمن صغر سنهُ.

الرابعة: اعطاء اللفظ حكم آخر كما إعطاء الآخر حكمه وذلك استقراض بين اللفظين، وهو من ملح كلامهم، ولذلك أمثلة، **أحدها**: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها نحو ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر﴾ [٤] فيمن نصب غيراً، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها نحو ﴿لو كان فيها آلهةٌ إلاّ الله لفسدتا﴾ [٥] **الثاني**: إعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الأعمال كقوله [٦]:

---

(١) ذكره ابن هشام في المغني: ٦٨٢/٢ دون عزو

(٢) نسب للعرجي انظر الانصاف: ٧٤/١، وزيل ديوان العرجي: ١٨٢، والخزانة: ٤٧/١.

(٣) انظر المغني: ٦٨٢/٢.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) لم يسم قائله، و«أن تقرآن» من موضع نصب بدل من حاجة في البيت الذي قبل الشاهد «أن تحملا حاجة لي خف محملها...» أو في محل رفع خبر لمبتدأ مقدر «هي» انظر المغني: ٣٠/١، والأنصاف: ٥٦٣/٢، وشرح التصريف: ٢٧٨/١، وشرح المفصل: ٣٥٢/٢، وشرح الكافية: ٢١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٥٦/٤.

أنْ تَقـــــــرآنِ على أسماءَ ويحكما - مني السلامَ وأنْ لا تُشعـــرا أحَـــدَا

والشاهد في الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها، واعمال « ما » حملاً على « أن » كما روى من قوله ﷺ. « كما تكونوا يولى عليكم »[(١)].. ذكره ابن الحاجب، وفي الرواية كما تكونون.

الثالث: إعطاء إنِ الشرطية حكم « لو » في الاهمال، كما روى في الحديث « فأنْ لا تراه فإنه يراك » وإعطاء « لو » حكم [إن] في الجزم كقوله[(٢)]:

لــو يشـأْ طَـارَبـهِ ذُو مَيْعَــةٍ لاحقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَـلْ

ذكر الثاني ابن الشجري:

الرابع: إعطاء « إذا » حكم « متى » في الجزم بها كقوله[(٣)]:

وإذا تُصبْكَ خصاصةٌ فَتجمَّلِ

واهمال « متى » حملاً على « إذا » كقول عائشة رضي اللهُ عنها[(٤)] « وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس » فإنه من أكثر رواياته برفع « يقوم ».

الخامس: إعطاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿ألم نشرحَ﴾[(٥)] وإعطاء « لن » حكم « لم » في الجزم كقوله[(٦)]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِـنْ رَجَـائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الحَلَقَـهْ

---

(١) انظر المغني: ٢/٦٩٧.

(٢) يعزي لامرأة من بني الحارث، ويقال: لعلقمة، انظر الحماسة: ٣/١٢١ وأمالي الشجري: ١/١٦٦، والخزانة: ٤/٥٢١.

(٣) لعبد قيس بن خفاف، انظر المفضليات: ٣٨٣، والأغاني: ٧/١٤٥، والأمالي لأبي علي: ٣/٢١.

(٤) انظر المغني: ٢/٦٩٨.

(٥) الشرح: ١.

(٦) قيل إن هذا لأعرابي في مدح الحسين بن علي، انظر المغني: ٢/١٩٨.

وشرح شواهد المغني: ٢/٦٥٨، قال ابن هشام: والجزم بالناصب والنصب بالجازم لغة لبعض العرب.

السادس: إعطاء « ما » النافية حكم « ليس » في الاعمال، وهو لغة أهل الحجاز في نحو ﴿ما هذا بشراً﴾ (١) وإعطاء « ليس » حكم « ما » في الاهمال عند انتقاض النفي « بإلاّ » كقولهم « ليس الطيبُ إلاّ المسك » (٢) وهي لغة بني تميم.

السابع: إعطاء « عسى » حكم « لعل » في العمل كقوله (٣):

يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

٣٦ب وإعطاء « لعل » حكم « عسى » في اقتران / خبرها « بأن » ومنه الحديث « فَلَعَلَّ بعضكم أن يكونَ أَلْحَنَ بحجتهِ مِنْ بَعْضٍ » (٤).

الثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه، وسيأتي إن شاءالله وسمع نصبهما كقوله (٥):

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا ...

ورفعهما كقوله (٦):

إنَّ مَـنْ صـاد عقعقـاً لمشـومُ   كَيْفَ مَـنْ صَـادَ عَقْعقَـانِ وبـومُ

التاسع: إعطاء « الحسن الوجه » حكم « الضارب الرجل » في النصب، وإعطاء « الضارب الرجل » حكم الحسن [الوجه] (٧) في الجر.

---

(١) يوسف: ٣١.

(٢) انظر المغني: ٢/٦٩٩.

(٣) عجز بيت وصدره: تقول ابنتي أنسا أناكا.. وهو من شواهد الكتاب: ١/٣٨٨ ونسب إلى رؤبة وهو في ملحقات الديوان: ١٨١، وانظر الخصائص: ٢/٩٦، والأنصاف: ١/٢٢٢، وابن يعيش: ٢/١٢.

(٤) انظر المغني: ٢/٦٩٩.

(٥) صدر بيت وعجزه: الأفعوان والشجاعَ الشجعما.
وهو من أرجوزة لأبي حيان الفقعس، وقيل لمساور بن هند العبسي، وقيل للعجاج، انظر شرح شواهد المغني: ٢/٩٧٣، والمغني: ٢/٦٩٩، والخزانة: ٤/٥٧.

(٦) لم ينسب كما في المغني: ٢/٦٩٩، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٧٦، وحاشية الأمير: ٢/٢٠٢.

(٧) زيادة يقتضها السياق.

العاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفْعل التفضيل في، جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب من أنه لا يرفع الظاهر، وقد مَرَّ ذلك، ثم ضمن قاعدة في قوله:

وغَلّبُوا الأَعْلَىٰ عَلَى الأَدْنى ومَنْ أوسَعَ في المقامِ فالحقُّ قَمِنْ

القَمنُ بفتح الميم وكسرها الجدير، الخليق، والمفتوحة لا تثنى ولا تجمع كما في القاموس. والتغليب جمع مختلط إلى اللفظ في لفظ أحدهما لمناسبة بينهما وهل شرطه تغليب الأعلى على الأدنى، وهو ما قاله ابن الحاجب في أماليه كالقمرين، والعمرين، والأدنى على الأعلى نقله القيسي في شرح البيان، والحق أنه لأعم من ذلك كالخفة لفظاً أو معنى كالعمرين والقمرين وتحقق ما لم يثبت هو ولا نظيره لصاحبه كالأسودين في الماء والتمر، وللتغليب بالتثنية مواضع كثيرة كالعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قال ابن الشجري[1]: ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهما فليس قوله بشيء. لأنهم يطلقون بالعمرين من قبل عمر بن عبدالعزيز. وكالقمرين للشمس والقمر قال ابن الشجري: وهما المراد في قول المتنبي:

واستقبلت قمرَ السماءِ بوجهها فأرتني القمرين في وقت معاً[2]

وقيل: المراد: الوجه والقمر، وقال الصفدي في «رشف الزلال في وصف الهلال» وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك من أنه وافى في وقت واحد الهلال ووجهها، وإنما التحقيق أنها لما استقبلت قمر السماء. وارتسم خياله في وجهها، فرآها في وقت واحد كما تقابل الأشكال المرآة، فتنطبع الصورة فيها فترى الصورة والأشكال المنطبعة في وقت واحد، وقال الفرزدق:

---

(١) انظر أمالي الشجري: ١/١٢٧.

(٢) انظر الديوان: ٥٧٤، والمغني: ٢/٦٨٧، وأراد بالقمرين الشمس والقمر.

أخذنا بآفاقِ السماءِ عَلَيكُمُ لَنَا قَمَراها والنجومُ الطوالعُ[1]

فيسأل الرشيدي من حضر مجلسه عن المراد بالقمرين، فقيل له: أراد محمداً ﷺ وإبراهيم عليه الصلاة والسلام، وبالنجوم الصحابة، فأعجبه ذلك ورآه مناسباً لحال الفرزدق، فإن نسبه يتصل بهذا النسب الكريم، وبهذا التعبير جزم ابن الشجري وهو حسن، ولا تختص التثنية بالتغليب، فلا تفهم، ثم ضمن قاعدة في قوله:

وعَبَّروا فلَيْسَ بالمحظور مِنْ غَيْرِ حَاضِرٍ بذي الحضور

المحظور بالظاء المعجمة: الممنوع، والمحضور بالضاد المعجمة ضد الغيبة، والمعنى أنهم يعبرون عن غير الحاضر من الماضي والآتي بما يعبرون به عن الشيء
٣٧أ الحاضر قصد الإحضار / في الذهن حتى يكون كأنه شاهد حالة الإخبار، ولا يفعل ذلك إلا في أمر مهم بمشاهدته لقرابة أو بضاعة نحو: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه﴾[2] فأن في قوله: فتثير، استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من ايثار السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ﴿وإنَّ رَبَّكَ ليحكُمَ بَيْنَهم يَوْمَ القِيامَةِ﴾[3] لأن لام الابتداء للحال، ثم «قال له كن فيكون» أي، وكان ﴿ومن يُشرك بالله فكأنما خَرَّ من السماء فتخطفهُ الطيرُ أَوْ تَهوى بهِ الريحُ في مَكانٍ سَحيق﴾[4] ومنه عند الجمهور ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾[5] أي يبسط ذراعيه، بدليل وتقلبهم، ولم يقل وقلبتهم، وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام في أن اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل، ومثله ﴿واللهُ يُخرجُ مَا كُنْتُم

---

(١) انظر الديوان: ٥٢١، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٦٤.

(٢) فاطر: ٩.

(٣) النحل: ١٢٤.

(٤) الحج: ٣١.

(٥) الكهف: ١٨.

تَكْتُمونَ﴾ (١) إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارك في الآية الأولى، حكاية الحال الماضية، ولولا حكاية الحال ما صحَ الرفع في قول حسان رضي اللهُ عنه:

يُغْشَونَ حَتى مَا تَهرُّ كِلابُهُم (٢) ...

وفي قوله: ﴿حتى يَقُولُ الرسولُ﴾ (٣).

تنبيه: كما عبروا عن الآتي بالحاضر عبروا عنه أيضاً بالماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه أو تنزيلاً للمتوقع منزلة ما هو وقع نحو ﴿ويَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ في السَّموات وَمَنْ في الأَرْضِ﴾ (٤) ﴿ويَوْمَ تَسيرُ الجِبَالُ﴾ (٥) الآية وقد دخل ابن حسان عبدالرحمن على أبيه وقد لسعه زنبور وهو صغير فقال: وهو يبكي طوير كأنه متلفع في بردى (٦) حبرة فضمه إلى صدره، وقال: يا بني قلت الشعر، ثم ضمن قاعدة في قوله:

وعَبَّروا بالفعلِ وهو لم يَقَعْ   لكونهِ أو قربهِ كانَ وقَعَ

المراد بالفعل في قولنا: بالفعل الاصطلاحي، أي أحد الأفعال الثلاثة، والمراد به، وهو الحديث، أي أحد مدلولي الفعل، ففي البيت استخدام على حد قوله (٧):

---

(١) البقرة: ٧٢.

(٢) صدر بيت لحسان، وعجزه لا يسألون عن السواد المقبل.
انظر الديوان: ٣٨، والكتاب: ١/٤١٤، والأغاني: ٩/٢٨٠.

(٣) من سورة البقرة: ٢١٤، وقراءة الرفع هي قراءة نافع، انظر البحر المحيط: ٢/١٤٠، واتحاف الفضلاء: ١٥٦.

(٤) النمل: ٨٧.

(٥) الكهف: ٤٧.

(٦) الخبر في كتاب الحيوان للجاحظ: ٣/٦٥ وفيه «في ثوب حبرة».

(٧) نسبة ابن منظور في اللسان ١٤/٣٩٩ ط بيروت إلى معوّد بن الحكماء معاوية بن مالك.
وقال، وسمي معوّد الحكماء لقوله في هذه القصيدة:
أعَوِّد مثلها الحكماء بعدي   إذا ما ألحق في الحدثانِ نابا

إذا نَـزَلَ السماءُ بـأرضِ قَـوْمٍ رَعَيناهُ وإنْ كانُوا غِضَابَا

وأعلم أن الأصل في الفعل أن يعبر به عن الوقوع، ولكونه الأصل سكت عنه، وقد يعبرون به مع عدم الوقوع، ومسوغ ذلك قرب وقوعه إما لكونه مراداً أو مشارفاً عليه، فالأول، وأكثر ما يكون بعد أدوات الشرط نحو: ﴿فإذا قَرأْتَ القُرآنَ فاستعذ باللهِ﴾ (١) فأنه لم يرد القراءة، وإنما المراد ارادتها، ونحو ﴿إذا قُمْتُم إلى الصَلاةِ فاَغْسِلُوا﴾ (٢)، ﴿إذَا قَضَى أمراً، فإنّما يقُولُ لَهُ كُنْ﴾ (٣)، ﴿وإنْ حَكَمْتَ فاَحْكُمْ بَيْنَهُم بالقِسْطِ﴾ (٤) ﴿وإنْ عاقبتُم فَعَاقِبُوا بمثْلِ مَا عُوقِبتُمْ بِهِ﴾ (٥) ﴿وإذا تَنَاجَيْتُم فَلاَ تَتَنَاجَوُا بالإثْمِ والعِدْوَانِ﴾ (٦) ﴿إذَا نَاجَيْتُم الرَّسُولَ﴾ (٧) ﴿إذَا طَلَّقْتُم النِّسَاءَ﴾ (٨) وفي الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعةَ فليغْتَسِلْ» (٩) ومنه في غيره ﴿فأخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فيها مِنَ المؤمنين﴾ (١٠) ﴿فمَا وَجَدْنَا فيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمين﴾ (١١) أي أردنا الإخراج ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بأْسُنَا﴾ (١٢) أي أردنا إهلاكها. ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ (١٣) أي أراد الدنو من محمد ﷺ فتدلى.

= وانظر شرح الأشموني: ١/٥٩١.

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) غافر: ٦٨.

(٤) المائدة: ٤٢.

(٥) النساء: ٩.

(٦) المجادلة: ٩.

(٧) المجادلة: ١٢.

(٨) البقرة: ٢٣١.

(٩) انظر صحيح مسلم: ١١٦.

(١٠) الذاريات: ٣٥.

(١١) الذاريات: ٣٦.

(١٢) الأعراف: ٤.

(١٣) النجم: ٨.

والثاني: نحو ﴿وإذا طَلَّقْتُم النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَـأَمْسِكُـوهُـنَّ﴾ (١) أي فأَشْرَفُوا على بلوغ أجلهن ﴿والذَيْنَ يُتوفَّون مِنْكُم ويَذرُوْنَ أَزْوَاجَاً وصيَّةً / لأَزْوَاجهم﴾ (٢) أي « والذيـن يشارفـون المَوْتَ »، ﴿ولْيَخشَ الّذيـنَ لـو تَرَكُوا﴾ (٣) أي: لو شارفوا أن يتركوا، ثم ضمن قاعدة في قوله: ٣٧ب

وقـد أتـوا تَـوَسُّعـاً في الظَـرْفِ حيـثُ سـواهُ لا يُـرى في العُـرفِ

المعنى أنهم توسعوا في الظرف ما لم يتوسعوا في غيره، فمن ثم فصلوا به الفعل الناقص من مفعوله نحو « كان في الدار أو عندك زيدٌ جالساً، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو: ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحربِ قَدَمَهْ (٤).

وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله (٥):

فلا تلحني فيهـا فـإنَّ بحبهـا أخاك مصاب القلب جَمٌّ بلابلـه

قوله: فلا تلحني، ألحاه، يقال يلحوه إذا شتمه، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، كقوله (٦):

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارُ جَامِعَةً...

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين إذن ولن ومنصوبهما، نحو: هذا

---

(١) البقرة: ٢٣١.

(٢) البقرة: ٢٤٠.

(٣) النساء: ٩.

(٤) في المغني: ٢/٦٩٣، ما أثبت عند الحرب زيداً.

(٥) من شواهد الكتاب: ١/٢٨٠، ولم ينسبه سيبويه لأحد، والبلابل هنا الوساوس وأنظر ابن عقيل: ١/١٣٧ والخزانة: ٣/٥٧٣، والأشموني: ١/٥٤٣، والمغني: ٢/٦٩٣.

(٦) قائله مجهول، وتمامه: شملي بهم أم تقول البعد محتوماً.
انظر شرح شواهد المغني: ٢/٩٦٩، واوضح المسال: ٢/٧٧.

غلامُ واللهِ زيدٍ، واشتريته بالله دِرَهمٍ، وقوله[1]:

إذن واللهِ نَرْميهُم بحرب...

وقوله[2]:

لَنْ ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقَاتِلاً أدعَ القِتَالَ وأشهدَ الهيجاءَ

وقدموا الخبر في باب «إنَّ» نحو: ﴿إنَّ في ذلك لعبرةً﴾[3] أو معمولين للخبر في باب «ما» نحو «ما في الدارِ زَيدٌ جالساً» وقوله[4]:

فما كُلَّ حينٍ مَن تُؤاتِي مُؤَاتِيا..

فإن كان المعمول غيره بطل العمل كقوله[5]:

ومَا كُلُّ مَن وافى مُنىً أنا عارفُ.

قيل: ومعمولين لصلة «أل» نحو ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[6] وفيه نظر، فأن «أل» هنا معرفة لا موصولة، قال في العروس، وليتنبه لفائدة جليلة أهملها النحاة أو جُلّهم، وهو اطلاق أنَّ الألف واللام الداخلة على المستغاث موصولة لا يصح، لأنها إنما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل من التجدد، أما إذا أرادوا الثبوت فلا، يخرج بذلك أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين إذا قصد بها الثبوت، وخرج بذلك أفعل التفضيل، وخرجت الصفة المشبهة، فأنها يقصد بها

---

(١) قيل: الحسان بن ثابت وتمامه: يشيب الطفل من قبل المشيب.
انظر المغني: ٦٩٣/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/٣، وشرح شواهد المغني: ٩٧٠/٢.

(٢) لم ينسبه ابن هشام في المغني: ٦٩٤/٢، وانظر شواهد المغني: ٦٨٣/٢.

(٣) النازعات: ٢٦.

(٤) عجز بيت وصدره: بأهبةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كنتُ آمناً
انظر المغني: ٦٩٤/٢.

(٥) عجز بيت لمزاحم بن الحارث وتمامه: وقالوا تعرفّها المنازلُ من منىً
انظر الكتاب: ٧٣/١، والأغاني: ٢٧/١٩، والمغني: ٦٩٤/٢.

(٦) يوسف: ٢٠.

الثبوت، وكذا قال ابن الحاجب في قوله تعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ [١] أن الألف واللام هي المُعرفة لا الموصولة، فلا حاجة لتقديرهم، ثم ضمن قاعدة في قوله:

وقَلَبُوا وهو بشعرِ انجلى   بكثرةٍ واقبَلْهُ حيثُ ما جَلاَ

القلب: هو جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، فيكون بين الفاعل والمفعول مثل: قطع الثوبُ المسمارَ » وبين المفعول نحو: جعلت الخزف طيناً، وبين المبتدأ والخبر، نحو: « الأسد كزيد »، وبين مفعول صريح وغيره نحو « عرضت الناقة على الحوض ». قيل وبين الشرط وأجزائه نحو ﴿فإذا قرأت القرآن﴾ [٢] والحق أنه مما مَرَّ، ثم إعلم أن القلب تارة يعني به قلباً لفظياً فقط، وتارة معنوياً، وقد حكى النحاة في القلب أقوالاً.

أحدها: أن ذلك جائز في الكلام والشعر اتباعاً لفهم المعنى، كقوله تعالى ﴿ما إنَّ مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ﴾ [٣] والمعنى: لتنوءِ العصبة بها، وكقوله تعالى: ﴿وحَرمْنَا عليهِ المراضعَ مِنْ قَبْلُ﴾ [٤] وكقوله: عرضت الناقة على الحوض وأدخلت القلنسوة في رأسي، وقول الشاعر [٥]:

١٣٨/أ كانت فريضةُ ما تقولُ كما   كانَ الزّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ

وقول حسان رضي الله عنه:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ   يكون مزاجها عَسَلٌ وماءُ [٦]

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) النحل: ٩٨.

(٣) القصص: ٧٦.

(٤) القصص: ١٢.

(٥) ينسب للجعدي، انظر الانصاف: ١/٣٧٣، وأمالي المرتضى: ٢١٦، ومعاني القرآن: ١/٩٩.

(٦) انظر الديوان: ٣، والكتاب: ١/٣٣، والعقد الفريد: ٥/٢٩٥، والشعر والشعراء: ٢٦٧.

وقول كعب رضي الله عنه:

وَقَدْ تَلَفعَ بالقُورِ العَسَاقِيلُ[1]

وإليه ذهب أبو عبيدة، وأجازه أبو علي في قوله تعالى ﴿فَعَمَيتْ عَلَيكم﴾[2] أي فعميتم عليها.

والثاني: لا يجوز إلاّ لمجرد الضرورة، **والثالث:** أنه لا يجوز إلاّ لضرورة، وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب، والذي يظهر أن لا وَجْهَ للخلافِ، فإن أريدَ به اللفظي خص بالضرورة، ولا ينبغي حكاية الخلاف فيه، بل لا يكاد تجد له دليلاً لأنه ما منَ محل يدعي فيه ذلك إلاّ جاز أن يكون القلب فيه معنوياً، وإن أريد به المعنى فينفي القطع بجوازه ولا شبهة للمعنى اللفظي باحتماله للمعنوي كما مَرَّ، ورجوع المعنوي إلى المجاوزة قلت: واقبله حيث ما جلا.

إذ غايته أنه مجاوز ومن ذلك ينكر المجاز إلاّ من شذّ، ثم ضمن قاعدة وهي خاتمة الإحدى عشرة قاعدة بقوله:

وربُمّا يَبقــــىٰ المقــــدرُ على تقـديـرهِ آخـرهُ المعنـىٰ انجلى

المراد بالمقدر ما أول به والمعنى أن هذا قد يكون على تقدير، أي تأويل آخر نحو: ﴿وما كانَ هَذَا القرآنُ أَنْ يُفترى مِنْ دُونِ اللهِ﴾[3] فإن «يُفترى» مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمُفترىً وقال:

لَعُمركَ ما الفِتيانُ أَنْ تَنْبتَ اللّحَى[4]...

وقالوا: عسى زيدٌ أن يقوم، فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف

---

(١) عجز بيت وصدره: كأنَّ أوبَ ذراعيها وقد عَرِقتْ.
انظر الديوان: ١٦٠، والمغني: ٢/٦٩٦، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٧١.

(٢) هود: ٢٨.

(٣) يونس: ٣٧:

(٤) صدر بيت وعجزه: ولكنما الفتيانِ كُلُّ فتىً نَدِي.
ولم ينسب لقائل معين، انظر المغني: ٢/٦٩١، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٩٤.

مضاف، أي عسى زيد صاحب القيام أو عسى أمرُ زيدٍ، وقيل: «أنْ» زائدة، قيل: ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل خلافاً لأبي الحسن[1] وفيه نظر، إما أولاً فلأن «من الزائد ما هو غالب كالباء في فاعل كفى، بل ولازم كهي في فاعل افعل به في التعجب، وإما ثانياً: فغير غريب عمل الزائد إذا دخل على ما شأنه العمل فيه، فكم من حرف جر زائد وله العمل، وقال أبو البقاء[2] في قوله تعالى ﴿حتى تُنْفِقُوا مِما تُحبونَ﴾[3] ويجوز عند أبي علي كون «ما» مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعُول، وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجوز ذلك، وقال السيرافي[4]: إذا قالوا: ما خلا زيداً، وما عدا زيداً، فما مصدرية، هي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: عند الجزم وشبهه، أي في بيان حركته وذلك حيث لم يفك ادغامه، ولذا قال: وقصة الحال معرفة لتأويلها بنكرة والتأويل: خاليينَ عن زيدٍ، ومتجاوزين زيداً.

قاعدة في الضعف: عند الجزم وشبهه في بيان حركته وذلك حيث لم يفك ادغامه ولذا قال:

وحيثُ لم يفك ادغامٌ لَدَى ... تسكينهُ ففيهِ خُلَفٌ قَدْ بَدَا

هي لغة غير أهل الحجاز فإنهم يسكنون، ولهم في تحريكه لغات، أشار إلى الأولى بقوله:

فبعضهم يُتبعهُ لما ألف ... من قبلهِ وشبههِ فَتْحُ الألف
إلاّ إذا تلاهُ الهاءُ وهـا ... بالفتح والكسر وضمَّ مَا وهي

---

(١) انظر المغني: ٢/٦٩١.

(٢) انظر المغني: ٢/٦٩٢.

(٣) آل عمران: ٩٢.

(٤) انظر المغني: ٢/٦٩٢.

أي: بعض العرب يحرك الآخر بحركة ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضموه، وإن كان / مكسوراً كسروه، وذلك قولك: ردَّ، وغُضَّ، ومُرَّ ولم يردّ، ولم يغضَّ، ولم يَفرَّ، وإن كان ما قبله ألف فتح، قال سيبويه [1]، لأن قبله فتحة وألفاً، فهو أجدر أن يفتح نحو ضار، ولم يضار، ثم محل الآتباع ما لم يتبعه ساكن أل أو غيرها، فأنه حينئذٍ يكسر، لأنه كان في الأصل ساكناً، وما كان كذلك كسر وما لم يتبعه المؤنثة الغائبة فأنه حينئذٍ يفتح، قال سيبويه [2] رحمه الله وسألت الخليل رحمه الله: لم ذلك، فقال: لأن الهاء خفيفة، فكأنهم قالوا: رُدّا ومُـدّا، إذ قالوا: رُدَّها أو غُلَّها، أو ضمير المذكر فأنه يضم، قال سيبويه [3]: فكأنهم قالوا: مُدُّوا وعَضُّوا إذا قالوا: مُدَّهُ، وعَضُّهُ، أي لكون الهاء خفيفة لم تعد فاصلاً، مَكان صلة الهاء. اتصل بما قبلها، ففي البيت الثاني: لَفَّ ونشر مَرَتَّب.. وقولنا: ما، وهي، أي: ما ضعفت، يقال: وهىٰ الشيء كوعى، تخرق وآنتهى، ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

وبَعضهُم قَصْدَ فتحاً أبدا.

أي، ومن العرب من يفتحه أبداً، ولا يتبع ولا يكسر لساكن حكاه سيبويه [4] عن يونس، قال: وزعم يونس أنه سمعهم يقولون [5]:

فَغُضَّ الطَرْفَ إنَّكَ مِنْ نُميرٍ...

ثم أشار إلى اللغة الثالثة بقوله: وبعضهم إلاّ لساكن بَدَا

أي، وبعض العرب يفتح إلاّ إذا ظهر ساكن بعده فيكسره، ففعل هؤلاء ما فعل الأولون.

---

(١) انظر الكتاب: ٢/١٥٩.

(٢) انظر الكتاب: ٢/١٥٩.

(٣) انظر الكتاب: ٢/١٦٠.

(٤) انظر الكتاب: ٢/١٦٠.

(٥) من شواهد سيبويه ٢/١٦٠ وهو لجرير وتمامه: فلا كعباً بلغت ولا كلابا. انظر الديوان: ٧٥.

قال سيبويه (١) : وهم أسد وغيرهم من بني تميم. وسمعناه ممن نرتضي عربيته ولم يتبعوا الآخر الأول. ثم أشار إلى اللغة الرابعة بقوله:

وبعضهـــم للكسر دائماً ذهـــب   كفم ذا مَعَ سبـائـك الذهـب

أي: ومن العرب من يكسر دائماً (٢) وإن لم يتبعه بساكن، لأنه فعل جُرَّ لالتقاء الساكنين، فيجعلونه بمنزلة «أكرمِ القومَ». ذلك، أعني في هذه القاعدة حكاية مشهورة بين الأدباء، هذا وقوله: كفم ذا مع سبائك الذهب.

تأتىٰ في الختام، لأن في الذهب منافع، فأنه يقوي القلب وينفع العين ويمنع البخر إذا أمسك في الفم، وحسنه نظم هذه الأرجوزة إليه صوناً لها، ثم لما كمل ما أراد: / ١٣٩أ

ومـا قصـدتـه بنظـم إنّــه   تَـمَّ فـأحمد العظيم المنّــه

إنّه: بنقل حركة همزته إلى نون تنوين في «نظم» والعظيم صفة المحذوف أي الله العظيم، والمنّة بالكسر: العطية، والحمد في الخواتم على كمّالِها مما ينبغي، إذْ هو منكر لنعمه التمام، الحمد بالصلاة على النبي ﷺ لأن هذا موطنها فقال:

مُصليـــاً على نبيّ الرحمة   وآلهِ الغُـزِ خيـار الأمـة

ما وجَلَ العاشق في ديلِ السهـر   وابتسم الرياضُ عن ثغر الزهـر

هل الناظم منعه من الخاتمة مانع شرعي، فأقول مستعيناً بالله، مصلياً: اسم فاعل من صلى وهو حال مما قبله، والصلاة: مشتقة من الصليت، وقيل: من الصلوات فالمراد بالأول، التفسير، تقول العرب: صلوت العود إذا قشرته ونقيته من سنافيرهِ وعلى الثاني: الانقطاع، تقول العرب: صلى الوادي إذا قطع، وكل منهما إلى المصلي على محمد ﷺ نقى قلبه وذهنه من الذنوب، وقيل إنه صلى واد

(١) في الكتاب: ٢/١٦٠ ... ولم يتبعوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ، وامرىء وامرأ فاتبعو الآخر الأول.

(٢) في الكتاب: ٢/١٦٠، ومن العرب من يكسر أجع على كل حال فيجعله بمنزلة اضربِ الرجلَ واضرب ابنك وإن لم تجيء بالألف واللام لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين.

الرحمة، أي فاض عليه، وقيل: إنها من الصلة، وهي تصل بين العبد ومولاه والغرُّ، جمع أغر، وهو سمة في عنق الفرس، وقيل: في عنق البعير أيضاً وخيار الأمة، أحد المختارين من الأمة أي صلواتهم.

والوجل وهو العشق، ونسب إلى فاعله، وهو العاشق من عطف النقيضين، وفي ديل السهر، أي في جنح الليل إذا سهر المشتاق ولم ينم حتى صَبح الصباح وابتسم، أي ضحك، وهي كناية عن «أنارَ»، والرياض، أي البستان إذا ظهر نواره وكثر لقاحه، عن ثغر الزهر أي ملاقح الشجر إذا ظهر في جذرها وأزهرت بالأوراق والحمدلله ربّ العالمين، انتهى بحمد الله تعالى وحسن عونه، اللّهم أغفر للكاتب آمين.

المراجع

١ ـ اتحاف فضلاء البشر: الدمياطي أحمد بن محمد «١١١٧»هـ مصر ١٣٥٩ هـ.

٢ ـ أساس البلاغة: الزمخشري «٥٣٨»هـ القاهرة ١٩٥٣ م.

٣ ـ الأصمعات: لأصمعي عبدالملك بن قريب تحقيق محمد شاكر وهارون دار المعارف ١٩٦٤ م.

٤ ـ الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني علي بن الحسين «٣٦٠»هـ نشر دار الهلال المصرية.

٥ ـ الأمالي الشجرية: ابن الشجر أبو السعادات هبة الله «٥٤٢»هـ حيدر آباد ١٣٤٩.

٦ ـ أمالي القالي: ابو علي القالي دار الكتب المصرية ١٩٢٦ م.

٧ ـ الأنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري «٥٧٧»هـ تحقيق محي الدين عبدالحميد.

٨ ـ أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري تحقيق محي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة: ١٩٦٧ م.

٩ ـ البيان والتبيين: الجاحظ تحقيق عبدالسلام هارون مصر ١٩٤٨ م.

١٠ ـ البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ.

١١ ـ خزانة الأدب: عبداللطيف البغدادي بولاق ١٢٩٩ هـ.

١٢ - الخصائص: ابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.
١٣ - ديوان الأعشى: تحقيق جاير لندن ١٩٢٨ م.
١٤ - ديوان امرىء انقيس: تحقيق أبي الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٦٩ م.
١٥ - ديوان جرير: تحقيق نعمان أمين طه دار المعارف بمصر.
١٦ - ديوان جميل: تحقيق حسين نصّار مكتبة مصر القاهرة.
١٧ - ديوان حسان بن ثابت: تحقيق سيد حنفي حسنين القاهرة ١٩٧٤ م.
١٨ - ديوان ابن الدمنية: تحقيق أحمد راتب النفاخ القاهرة ١٩٥٩ م.
١٩ - ديوان رؤبة: مجموع أشعار العرب نشر وليم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣ م.
٢٠ - ديوان ذي الرمة: تحقيق عبدالقدوس أبي صالح دمشق ١٩٧٢ م.
٢١ - ديوان الفرزدق: دار صادر بيروت ١٩٦٦ م.
٢٢ - ديوان كثير عزة: تحقيق احسان عباس بيروت ١٩٧٠ م.
٢٣ - ديوان كعب بن زهير: دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م.
٢٤ - ديوان لبيد بن أبي ربيعة: تحقيق إحسان عباس الكويت ١٩٦٢ م.
٢٥ - شرح التصريح خالد الأزهري دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.
٢٦ - شرح شواهد المغني جلال الدين السيوطي لجنة التراث العربي ١٩٦٦ م.
٢٧ - شرح ابن عقيل: تحقيق محيي الدين عبدالحميد.
٢٨ - وشرح القصائد العشر: التبريزي تحقيق فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٢ م.
٢٩ - شرح الكافية: رضي الدين الأستربادي مطبعة المنشي نورلنكو ١٢٧٩ م.
٣٠ - طبقات فحول الشعراء: ابن سلام محمد «٢٣٢» هـ تحقيق محمود محمد شاكر دار الكتب المصرية ١٩٢٥ م.

٣١ ـ العمدة: ابن رشيق القيراوني، ٤٥٦، هـ تحقيق محي الدين عبدالحميد القاهرة ١٩٥٥ م.
٣٢ ـ عيون الأخبار: ابن قتيبة دار الكتب المصرية ١٩٢٥ م.
٣٣ ـ الكامل للمبرد محمد بن يزيد، ٢٨٦، هـ تحقيق زكي مبارك وأحمد شاكر: البابي الحلبي ٣٦
٣٤ ـ الكتاب: سيبويه، ١٨٠، هـ بولاق ١٣١٦ هـ.
٣٥ ـ اللآلي في شرح الأمالي: البكري تحقيق الميمني لجنة التأليف والنشر ١٩٣٦ م.
٣٦ ـ لسان العرب: ابن منظور، ٧١١، هـ بولاق.
٣٧ ـ مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى تحقيق عبدالسلام هارون مصر ١٩٦٠ م.
٣٨ ـ معجم الأدباء: ياقوت الحموي دار المأمون ١٩٣٦ م.
٣٩ ـ معجم أعلام الجزائر من العصر الأسلامي حتى العصر الحاضر، عادل نويهض الجزائر ١٩٨٠ م.
٤٠ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمود فؤاد عبدالباقي دار مطابع الشعب.
٤١ ـ مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري تحقيق محي الدين عبدالحميد القاهرة.
٤٢ ـ المفضليات: المفضل الضبي تحقيق شاكر وهارون دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.
٤٣ ـ الموشح: أبو عبيد الله المرزباني تحقيق أحمد البيجاوي مصر ١٩٦٥ م.
٤٤ ـ النقائض: أبو عبيدة: تحقيق بيفن ليدن ١٩٠٥ م.
٤٥ ـ النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤ م.

الفهارس

فهرس الأحاديث
فهرس الآيات
فهرس الشواهد الشعرية
فهرس أنصاف الأبيات
فهرس الأعلام
فهرس الموضوعات

فهرس الأحاديث

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

إن نشأ ننزل عليهم من السماء آيةً فظلت أعناقهم لها خاضعين (٤): ١٤٧.

خلق الأولين (١٣٧): ١٤٤.

وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون (٢٢٧): ١٥١.

سورة النمل

ادخلوا مساكنكم لا يحطمنّكم سليمانُ وجنوده (١٨): ١٥٥.

أ إلهٌ مع الله (٦٠): ٨٧.

٢٠سورة القصص

وحرمنا عليه المراضع (١٢): ١٦٦.

فذانك برهانان من ربك (٣٢): ١٥٣.

ما إنَّ مفاتحه لتنوء بالعصبة (٧٦): ١٦٦.

كلُّ شيء هالك إلاّ وجهه (٨٨): ١٠٧.

سورة العنكبوت

أنزلنا إليكِ الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون (٤٧): ٧٢.

سورة الروم

ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم (٤٦): ١١٣.

اللهُ الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً (٤٨): ١٦١.

الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل بعد قوة ضعفاً وشيبة (٥٤): ٧٠.

ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة (٥٥): ٧١.

سورة السجدة

ألم، تنزيل الكتاب لا ريبَ فيه من رب العالمين (١ و٢): ٥٢.

سورة الأحزاب

يريد الله لِيُذْهِبَ عنكم الرجس أهل البيت (٣٣): ٤٦.

سورة سبأ

غدوها شهر ورواحها شهر (١٢): ٧٠.

سورة فاطر

والله الذي أرسلَ الرياحَ فتثير سحاباً فسقناهُ (٩): ١٦١.

ما ترك على ظهرها من دابة (٤٥): ٦٥.

سورة يٰس

وما عملته أيديهم (٣٥): ٩٣.

مما عملت أيدينا (٧١): ٩٣.

قال من يحيي العظام وهي رميم، قل يحييها الذي أنشأها أول مرة (٧٨ و٧٩): ٩٢.

أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم (٨١): ١٥١

سورة الصافات

إنا زينا السماء الدنيا (٦): ١١٣.

وحفظاً من كل شيطان مارد (٧): ١١٣.

لا يسمعون إلى الملأ الأعلى (٨): ١٤٩.

فلمّا بلغ معه السعيَ (١٠٢): ١٢٠.

سلام على إل ياسين (١٣٠): ٨٤.

سورة الزمر

ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة (٦٠): ٩٥.

قل أفغير الله تأمروني (٦٤): ١٠٤.

سورة غافر

ذي الطول (٣): ١١٧.

أمتنا (١١): ١١٨.

ربنا أمتنا اثنتين (١١): ٧٧.

إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً (٣٧): ٦٢.

ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب، هدىً (٥٣ و٥٤): ٧١.

فإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن (٦٨): ١٦٣.

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة المجادلة

إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالإثم والعدوان (٩): ١٦٣.

إذا ناجيتم الرسول (١٢): ١٦٣.

سورة الجمعة

بئس مثل القوم الذين كذبوا (٥): ١٢٤.

سورة المنافقون

تعالوا يستغفر لكم رسول الله (٥): ١٠٠.

لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكن من الصَّالحينَ (١٠): ١١١.

سورة الطلاق

واللائي يئسنَ من المحيضِ (٤): ١٢٨.

سورة التحريم

قالت مَنْ أنبأك هذا قالَ نبأني العليم الخبيرُ (٣): ٩٢.

سورة الملك

الذي خلقَ سبعَ سمٰواتٍ طِبَاقاً (٣): ١٠٧.

سورة القلم

ما أنْتَ بنعمة ربّكِ بمجنون (٢): ١٤٢.

ولا تطع كلَّ حلاّفٍ مهينٍ (١٠): ١٠٧.

سورة الحاقة

الحاقةُ، ما الحاقةُ (١ و٢): ١٠٤.

سورة نوح

والله أنبتكم من الأرضِ نباتاً (١٧): ٧٨.

ثُمَّ يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً (١٨): ٧٨.

سورة الجن

لن يبعث اللهُ أحداً (٧): ١٠٠.

وأنَّ المساجدَ للهِ (١٨): ٨١.

سورة الليل

سورة العلق

سورة البينة

سورة الهمزة

سورة الكوثر

سورة الإخلاص

فهرس الشواهد الشعرية

- ر -

فأقبلت رحفاً على الركبتين	فثوب لبست وثوب أجرُ	(لأمرئ القيس)	٨٩
فيوم علينا ويوم لنا	ويوم نساء ويوم نسرُ	(للنمر بن تولب)	٨٩
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمرُ	(لأبي عطاء)	٩٦
لا أرى الموت يسبق الموت شيء	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	(لسواد بن عدي)	١٠٤
إذا ما شاء ضروا من أرادوا	ولا يألوهم أحد ضرار	(لم يعرف قائله)	٤٦
إني أقسمت والقسم بر	لوثاب من عميّ لعزّ وانتصر	(لم يعرف قائله)	١٤٥

- ع -

فيا ربّ ليلى أنت في كل موطنٍ	وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ	(للمجنون)	٩٣
ألا يا لقوم ما حُمّ واقع	وللطير فجر والخطوب مصارع	(لم يعرف قائله)	١٠٩
أخذنا بآفاق السماء عليكم	لنا قمراها والنجومُ الطوالعُ	(الفرزدق)	١٦١
واستقبلت قمر الزمان بوجهها	فأرتني القمرين في وقت معا	(المتنبي)	١٦٠
بعكاظ يغشى الناظرين	إذا هم لمحوا شعاعه	(لعاتكةبنتعبدالمطلب)	١٢٧
يا حب قد أمسينا	ولم تنامِ العينا	(لم يعرف قائله)	١٣٩
قد أصبحت أم الخيار تدعي	عليَّ ذنباً كلّه لم أصنعِ	(لأبي النجم)	١١١ و١٢٧
أبيت ريان الجفون من الكرى	وأبيتَ منك بليلةِ الملسوعِ	(الرضي)	٥٧

- ف -

كأنَّ حفيف النبل من فوق عجسها	عوازب نحل أخطأ الغار مطنفُ	(لم يعرف قائله)	٩٤
هل وصل عزة إلاّ وصل غانية	في وصل غانية من وصلها خَلَفُ	(كثير عزة)	٩٥
بني غدانة ما إنْ أنتم ذهب	ولا صريف ولكن أنتم خَزَفُ	(لم يعرف قائله)	١٤٠
يا ليت حظي من جداك الصافي	والفضل أن تتركني كفافِ	(لرؤبة بن العجاج)	١٥٦
ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إليَّ من لبس الشفوف	(لميسون بنت بحدل)	١١٢

- ق -

وإنسان عيني يحسر الماء تارة	فيبدو وتارات يجم فيغرقُ	(لذي الرمة)	١٠٥
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	محياك أخفى ضوؤه كل شارق	(لم يعرف قائله)	٨٥
عرضنا فسلمنا فسلم كارهاً	علينا وتبريح من الوجد خانقه	(لابن الدمينة)	٨٥

- ل -

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فإنا معشر نُزل	(للأعشى)	١٤٨
إذا وصلتنا خلة كي تزيلنا	أبينا وقلنا الحاجبية أول	(لكثيرة غرة)	٩٥
ما كنت ذا نيوب فيهم	ولا منمش فيهم منملُ	(لم يعرف قائله)	١١١

كيف أشكو لك ما حل بنا	أنا أنت الضاربي أنت أنا	(لم يعرف قائله)	٦٦
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله ألقاها	(لمروان النحوي)	١٣٦
فمن تكن الحضارة أعجبته	فأي رجال بادية ترانا	(لم يعرف قائله)	٩٥

- ي -

الذئب يطرقها في الدهر واحدة	وكل يوم تراني مدية بيدي	(لم يعرف قائله)	٨٥
تراه كالثغامَ يعل مسكاً	يسوء الفاليات إذا فلينني	(لعمرو معد يكرب)	١٣٢
ولست مقراً للرجال ظلامة	أبى ذلك عمي الأكرمان وخاليا	(لم يعرف قائله)	١٢٩
ما تلقم الحرب العوان مني	بازل عامين حديث سني	(لأبي جهل)	١٥٥
بدالي اني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا	(لزهير)	١١١
نصف النهار الماء غامره	ورفيقه بالغيب لا يدري	(للأعشى)	٩٦

أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
قواعد في العوامل	١١٩
قواعد في الحذف	٢١
تنبيهات	١٢٢
تنبيهان	١٢٦
قاعدة	١٣٤
قاعدة فيما يقتضي أحرف الغاية	١٣٦
قاعدة في التقاء الساكنين	١٣٧
قاعدتان في النفي	١٤٠
قاعدة تفيد التيقظ والتنبه	١٤٤
قاعدة في التاريخ	١٤٥
تنبيه ـ اللام الجارة	١٤٦
قواعد كلية	١٤٧
اعطاء الشيء حكم ما هو في معناه	١٥٤
قاعدة في الضعف عند الجزم	١٦٨
المراجع	١٧٣
الفهارس	١٧٧
فهرس الأحاديث النبوية	١٧٩
فهرس الآيات القرآنية	١٨٠
فهرس الشواهد الشعرية	١٩٥
فهرس أنصاف الأبيات الشعرية	١٩٩
فهرس الأعلام	٢٠٢
فهرس المواضيع	٢٠٧